صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي

2017

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي 2017

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

للتواصل،
يرجى الإتصال بالدائرة الاقتصادية والفنية، وفق العنوان التالي:
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 6215000 2 (971+)
فاكس رقم: 6326454 2 (971+)
البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae
الموقع الرسمي للصندوق على شبكة الإنترنت: http://www.amf.org.ae

المحتويات

- تقديم ..... ب
- نبذة عن صندوق النقد العربي 01
- إطار استراتيجية الصندوق (2015-2020) 05
- خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2017 07
- النشاط الإقراضي 10
- نشاط التقارير، والبحوث والدراسات الاقتصادية، والنشرات 16
- المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء 18
- المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI) 26
- مشروع النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية 28
- نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات 29
- نشاط الصندوق في مجال الاستثمار 34
- نشاط برنامج تمويل التجارة العربية البينية 36
- أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية 37
- أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب 39
- الوضع المالي الموحد للصندوق 40
- البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخارجيين 44
- الهيكل التنظيمي للصندوق 75
- ملاحق التقرير 79

تقديـــــم

يتم إعداد التقرير السـنوي لصـندوق النقد العربي حسـب مقتضـيات المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية إنشـاءه، ويُقدِم هذا التقرير خلاصـة نشـاط الصـندوق، والمركز المالي عن السـنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، بما يتضمن ما قدمه الصندوق لدوله الأعضاء من دعم على المستويين المالي والفني، من خلال نشـاط الإقراض والمعونة الفنية، وإسـهاماته في مجال بناء وتطوير قدرات الكوادر العربية الرسمية بوزارات المالية والاقتصاد، والتجارة، والبنوك المركزية، والمؤسسات الإحصائية الحكومية، من خلال الدورات التدريبية، وورش العمل، والندوات، التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية التابع له. يستعرض التقرير أيضاً تطورات النشاط الاستثماري الذي يقوم به الصندوق، حسب ما حددته المادة الخامسـة من اتفاقية إنشـاءه، وكذلك خلاصـة نشـاطه في دعم وتعزيز التجارة العربية البينية. كما يسـتعرض التقرير الأنشـطة الأخرى والفعاليات، التي نظمها الصـندوق في المجالات الاقتصـادية المختلفة، بهدف طرح حلول ومقترحات لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها الاقتصادات العربية، وتبادل الآراء والخبرات بشـأن القضـايا الاقتصـادية المعاصـرة، بما يسـهم في دعم جهود التنمية الاقتصـادية في الدول العربية، وبوجه خاص على صـعيد القطاع المالي والمصـرفي، وقطاع مالية الحكومة. كما يلقي التقرير الضوء على المبادرات التي يتبناها الصندوق استجابة لمتطلبات الدعم الفني لدوله الأعضـاء، وإرسـاء البنية التحتية، بما يؤدي إلى تطوير وتحديث الأنظمة المالية والمصـرفية في الدول العربية.

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن صندوق النقد العربي

النشأة:

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية. تميزت اتفاقية إنشاء الصندوق بشمولية الأغراض التي أوكلت إليه، ومرونة الوسائل التي أتاحتها له لتحقيقها. يضم الصندوق حالياً في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويتخذ الصندوق مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً دائماً له.

الرسالة:

يعد إنشاء الصندوق ثمرة للجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال التعاون النقدي والمالي منذ منتصف عقد الأربعينات، لتنفرد بذلك المنطقة العربية بين كافة التكتلات والتجمعات الإقليمية والاقتصادية في العالم بوجود صندوق نقد خاص بها. جسَّد إنشاء صندوق النقد العربي الحُلم الذي راود صانعي القرار في الدول العربية لفترة طويلة بإيجاد الآلية التي تعزز التعاون والتكامل النقدي بين الدول العربية، ضمن منظومة العمل العربي المشترك، الذي يسعى إلى تقوية أواصر التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية تمهيداً للوصول إلى هدف الوحدة العربية المنشودة على كافة الأصعدة.

يعتمد الصندوق منهجية استباقية في تقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يبادر بدراسة التداعيات الاقتصادية على الاقتصادات العربية، الناجمة عن التطورات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، ويضع البدائل المناسبة لتقديم الدعم المالي والفني للمساعدة في التعامل معها، والعودة بالاقتصادات العربية المتأثرة بتلك التطورات إلى مسار التنمية المستدامة. كما يُطَبّق الصندوق خطط استراتيجية ممنهجة لإدارة الأزمات التي قد تتعرض لها اقتصادات المنطقة العربية ومواجهة تداعياتها، حيث يحظى الصندوق بنخبة من الكوادر الفنية والمتخصصين، يتم استقطابهم من كافة الدول العربية، ممن لديهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تؤهلهم للعمل في كافة الظروف.

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً بتحقيق التعاون وتبادل الخبرات، في مجال السياسات النقدية، بين الدول العربية وتنسيق مواقفها في المحافل والاجتماعات الدولية، وكذلك تعزيز التنسيق بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في مختلف المجالات ذات الصلة بعمل هذه المصارف، بما يساعد على تبادل التجارب والخبرات فيما بينها، وتنسيق المواقف تجاه المستجدات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالعمل المصرفي. تصب هذه الجهود في العمل على تحقيق التعاون النقدي بين الدول العربية بغية الوصول لصيغة مشتركة في بناء السياسات النقدية.

كما يحظى موضوع تطوير الأسواق المالية العربية باهتمام خاص من جانب الصندوق، انطلاقاً من قناعته بأهمية دور هذه الأسواق في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لتمويل خطط التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، بما يسهم في خلق فرص العمل المنتج، وتنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد والإنتاجية.

يوفر الصندوق لدوله الأعضاء، برامج للمعونة الفنية ترتبط بتطوير السياسات وآليات العمل، وتنمية قدرات الكوادر الوطنية، ويحرص على إثراء المبادرات التي يتبناها على المستوى الإقليمي لتطوير أنظمة الدفع، وأسواق رأس المال، وقواعد البيانات الاقتصادية وإحصاءات الحسابات القومية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الشمول المالي، وغيرها من النشاطات ذات العلاقة بعمل الصندوق.

الأهداف

تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق ثمانية أهداف يسعى الصندوق من خلال أنشطته المختلفة إلى تحقيقها، وهي:

1. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
3. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.
4. إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول العربية الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يُطْلَب منه ذلك.

5. دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
6. تطوير الأسواق المالية العربية.
7. تنسيق مواقف الدول العربية الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.
8. تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية الأعضاء، بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

إضافة إلى ذلك، نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء، التي تعقد اتفاقيات اقتصادية، تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق الهدف الأسمى للصندوق، وهو الوصول إلى التكامل الاقتصادي والنقدي العربي.

الوسائل والموارد

يعتمد الصندوق عدد من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه، أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية إنشاءه، منها، تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء، للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم، الناجم عن تبادل السلع والخدمات والتحويلات وانتقال رؤوس الأموال، وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء، تعزيزاً لفرص استفادتها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

من هذه الوسائل أيضاً، تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

كما نصت الاتفاقية على أن يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء، ذات العلاقة، الترتيبات اللازمة لإدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى، عربية أو غير عربية، بما يتفق مع أهداف الصندوق.

كذلك، أكدت المادة السادسة من اتفاقية إنشاء الصندوق على ضرورة تعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق، للإقلال من القيود على المدفوعات الجارية، وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كليةً، والعمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية، ولا سيما المالية والنقدية منها، بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

تأكيداً للمرونة المعطاة للصندوق في تحقيق أهدافه، نصت المادة التاسعة على إمكانية قيام الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع أي وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

تتكون موارد الصندوق، وفقاً لما نصت عليه المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه، من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق، وأية موارد أخرى يقرها مجلس المحافظين.

إطار الحوكمة بالصندوق

يرتكز إطار الحوكمة بالصندوق على مجموعة من المبادئ، يضع الصندوق مهمة الالتزام بها في مقدمة أولوياته، وتتلخص بالتالي:

مبدأ حماية حقوق الدول الأعضاء والمعاملة المتكافئة لهم، حيث يكفل إطار الحوكمة بالصندوق حماية حقوق المساهمين، وتسهيل ممارستهم لها ومعاملتهم بتكافؤ، ولا يتيح الإطار التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية، سواءً على مستوى مجلس المديرين التنفيذيين أو على مستوى الإدارات التنفيذية، حيث أن أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين تتم الموافقة على ترشيحهم من أعلى سلطة، وهو مجلس المحافظين، ويتم اختيارهم من مواطني الدول الأعضاء المشهود لهم بالخبرة والكفاءة. يعمل مجلس المديرين التنفيذيين وفق قواعد إجرائية تنظم اتخاذ القرارات.

على مستوى الإدارات التنفيذية، تنظم سياسات وإجراءات العمل المسؤوليات والصلاحيات، كما تدرس اللجان المتخصصة الأمور الجوهرية وتتخذ التوصية بشأنها.

مبدأ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، الذي يهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح، بما يشمل الدول الأعضاء والموظفين والمتعاقدين مع الصندوق.

مبدأ تحقيق الإفصاح والشفافية، باعتبار أن مجلس المحافظين هو المعني بذاته بالمرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة، والإفصاح عن مدى تمتعهم بالحيادية، حيث يوافق المجلس مجتمعاً على ترشيح الأعضاء ويحدد المزايا الممنوحة لهم.

مبدأ المساءلة، الذي يطبقه الصندوق على جميع المستويات، إذ يعكس إطار الحوكمة المُطَبَّق مدى الحرص الذي يوليه الصندوق لتوضيح اختصاصات الأجهزة التوجيهية والإشرافية والتنفيذية، وتكاملها وتفاعلها، وتعزيز قنوات الاتصال والتنسيق بينها، إضافة إلى توسيع نطاق المشاركة في الرأي قبل اتخاذ القرار. يتكون هيكل أجهزة الحوكمة من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي ينبثق منه لجنة المراجعة والمخاطر، ومنظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تشمل الدوائر التنفيذية ولجان الإدارة، ومكتب التدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين.

مجلس المحافظين، يضم محافظي جميع الدول العربية الأعضاء، ويعتبر بمثابة السلطة العليا المعنية بالتوجيه الاستراتيجي والمساءلة وتقييم الأداء، حيث أناطت اتفاقية الصندوق كافة سلطات الإدارة إلى مجلس المحافظين وخوّلته سلطة تفويض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أي سلطة ما عدا السلطات الحصرية له[1]. يعقد المجلس اجتماعاته سنوياً وفقاً للقواعد الإجرائية التي تنظم إجراءات الاجتماعات والتصويت. ينتخب المجلس سنوياً أحد المحافظين من بين أعضائه رئيساً له بالتناوب.

مجلس المديرين التنفيذيين، يتكون من المدير العام رئيساً وثمانية أعضاء غير متفرغين، يتم تعيينهم من جانب مجلس المحافظين من الدول الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتولى مجلس المديرين التنفيذيين الإشراف على نشاط الصندوق، حيث يختص مجتمعاً بالإشراف على وضع السياسات الجوهرية وخطط وبرامج العمل الاستراتيجية والأداء ومساءلة الإدارة التنفيذية ورفع التقارير لمجلس المحافظين. يعقد المجلس اجتماعات ربع سنوية لاتخاذ القرارات وفقاً لقواعد وإجراءات التصويت المحددة باتفاقية إنشاء الصندوق.

لجنة المراجعة والمخاطر، المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، تهدف إلى مساعدة المجلس بالقيام بمهامه الإشرافية، من خلال مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية مكتب التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريره، ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة تقاريره، وتلقي بلاغات المخالفات والتوصية بشأنها. تتكون لجنة المراجعة والمخاطر من ثلاثة أعضاء مستقلين عن إدارة الصندوق التنفيذية، يتم انتخابهم من قَبَل مجلس المديرين التنفيذيين في بداية كل دورة للمجلس. وتقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها.

منظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تتكون من المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وستة دوائر تنفيذية متخصصة هي: الدائرة الاقتصادية والفنية، ومعهد السياسات الاقتصادية، ودائرة الاستثمارات، ودائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي، ودائرة الشؤون الإدارية، والدائرة القانونية. إضافة إلى ذلك، تتولى لجان الإدارة التنفيذية بصفتها جهات استشارية تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتتكون عضويتها من كبار موظفي الصندوق ذوي الاختصاصات، وهذه اللجان هي: لجنة القروض، ولجنة الاستثمار، واللجنة الإدارية، ولجنة إدارة المخاطر. تعمل الوحدات التنظيمية في الصندوق بإطار نظام للضبط الداخلي مترابط ومتكامل، يشتمل على لوائح تنظيمية، وسياسات وقواعد، وإجراءات عمل تنظم نشاطات الصندوق وعملياته، ولا يتيح النظام التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية.

مكتب التدقيق الداخلي، الذي يشكل مكوناً هاماً في منظومة الضبط الداخلي، حيث تحرص الإدارة العليا على أن يؤدي دوره باستقلالية. تشمل مهام المكتب تقييم فعالية أنظمة الضبط الداخلي وأنشطة إدارة المخاطر والحوكمة وفقاً لمنهجية معتمدة، ويتواصل مباشرة مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

التدقيق الخارجي، الذي يشكل حلقة هامة في منظومة الحوكمة، حيث يختص مجلس المحافظين دون غيره

[1] تتمثل السلطات الحصرية لمجلس المحافظين وفق اتفاقية إنشاء الصندوق في: تعيين المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم، وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف العضوية، وزيادة رأس المال، وتوزيع الدخل، وتعيين مراقبي الحسابات، واعتماد الحسابات الختامية، والبت في تفسير أحكام اتفاقية الصندوق وتعديلها.

بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين، بتوصية من مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تتيح اتفاقية الصندوق لمجلس المحافظين تفويض هذا الاختصاص لأي من السلطات الأخرى بالصندوق.

شكل رقم (1): إطار الحوكمة في صندوق النقد العربي*

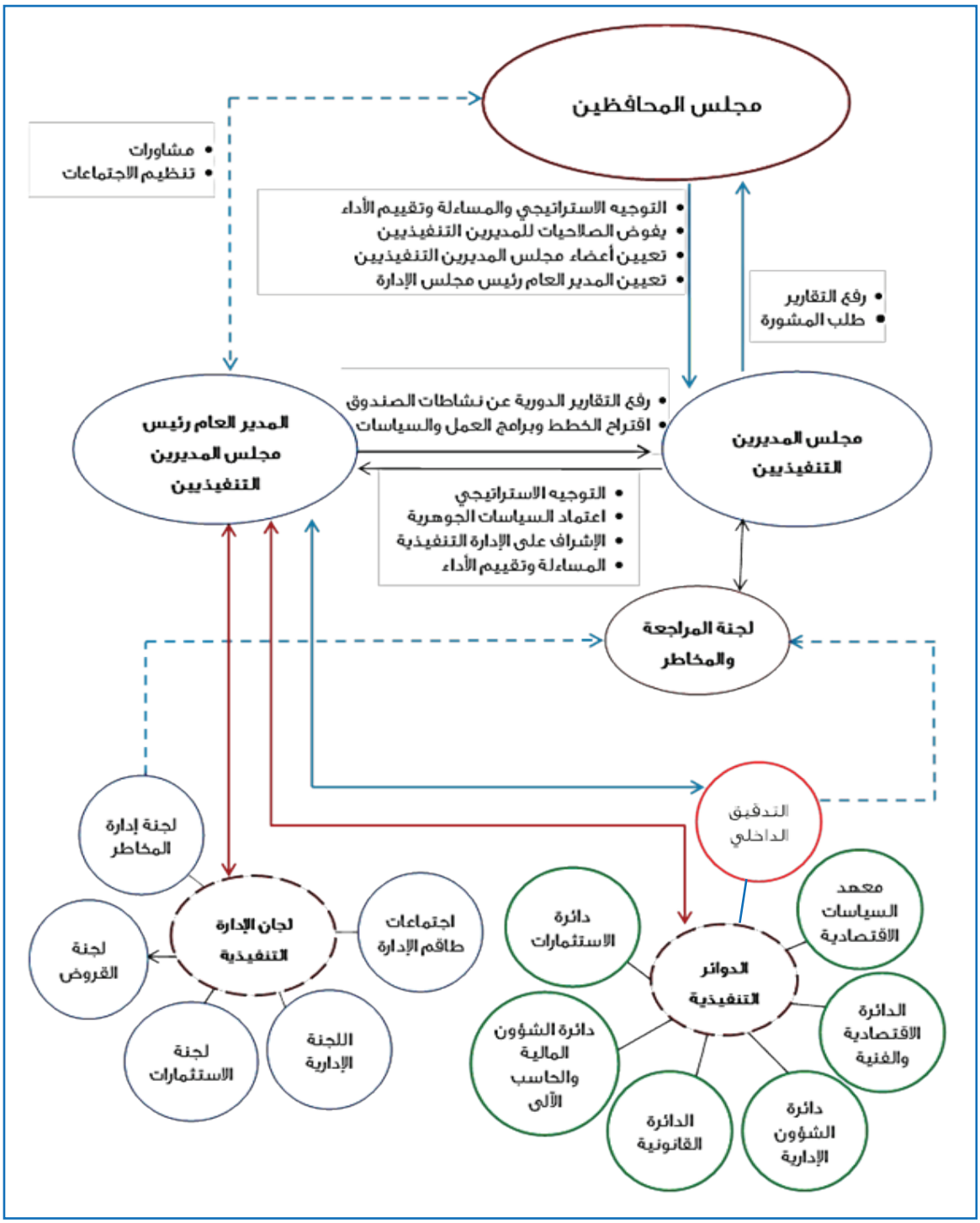

* لا يشكل مخطط أجهزة الحوكمة في صندوق النقد العربي الهيكل التنظيمي للصندوق، بل يعكس مكونات وعلاقات العمل المؤسسية بأجهزة الحوكمة فيه.

إطار استراتيجية الصندوق (2015 – 2020)

ملامح الاستراتيجية وإطارها العام

وضع الصندوق إطاراً عاماً لاستراتيجيته المعتمدة للفترة 2015 -2020، بما يتفق مع رؤية الصندوق التي تعكس آمال وطموحات دوله الأعضاء، وتتطلب التطوير المستمر في مجالات عمله وأنشطته لتواكب المتغيرات التي تطرأ على هذه الطموحات، حسب المتغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية، وهو ما يترجمه الصندوق في الحرص على تطوير برامجه وآليات عمله ومنظومة الحوكمة لديه وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها دولياً. كذلك، يأخذ إطار استراتيجية الصندوق بالاعتبار التوجهات والاحتياجات المستقبلية للدول الأعضاء.

يركز الإطار العام لاستراتيجية الصندوق على الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الصندوق، لكونه المؤسسة النقدية الوحيدة بالمنطقة العربية، ولأهمية الدور الذي يلعبه كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب دوره في بناء القدرات من خلال برامج التدريب المتخصصة التي يقدمها معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق لكوادر الدول الأعضاء. كذلك تشمل هذه المزايا، متانة المركز المالي للصندوق بما يعزز ثقة الدول الأعضاء فيه، إضافة إلى دوره في تقديم خدمات قبول الودائع وإدارة الاستثمارات لصالح الدول الأعضاء.

كما يولي الإطار العام لاستراتيجية الصندوق اهتماماً كبيراً باستغلال الفرص المتاحة لتطوير وتعزيز قدرته على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء في توفير الدعم المالي، وتقديم المشورة الفنية في مجالات الإصلاح الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات المتنامية والمتنوعة في مجال التدريب وبناء القدرات في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية.

منحت مرونة الوسائل المتاحة للصندوق، واتساع نطاق أنشطته ميزة نسبية أخرى تُمكِنه من التعامل مع التحديات التي يمكن أن تواجهها اقتصادات الدول العربية، بما يتواكب مع الاتجاهات والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، والانعكاسات المحتملة على القطاعات المالية والمصرفية وأسواق المال العربية. شكلت احتياجات الدول العربية، مرجعاً مهماً للصندوق عند إعداد الإطار العام لاستراتيجيته للفترة (2015-2020)، حيث ركز هذا الإطار على استخلاص وتحديد توقعات وتطلعات الدول الأعضاء خلال السنوات القادمة، وما يتطلبه ذلك من تعزيز لقنوات التواصل الفعّال معها، وتطوير قدراته ومبادراته الرامية لمساعدة دوله الأعضاء، إضافة إلى تطوير نشاطه البحثي والإحصائي لتوفير بيانات اقتصادية موثوقة، وتقارير تحليلية، أكثر شمولاً وعمقاً، تدعم جهود صانعي السياسات والباحثين.

الرؤية

" أن يستمر الصندوق في أداء رسالته كمؤسسة مالية عربية رائدة في مجال دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية في المنطقة العربية."

تأتي رؤية الصندوق انطلاقاً من رسالته التي وضحتها اتفاقية إنشاءه، والتي تتلخص في وضع الأسس النقدية التي تحقق التكامل الاقتصادي العربي وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية في كل الدول العربية. وفي سياق سعي الصندوق لتحقيق هذه الرسالة، فإنه يعمل باستمرار على تطوير ورفع كفاءة وفعالية برامجه وأنشطته وعملياته لتتلاءم مع المتغيرات، بما يُمَكِّنه من الاستفادة من مزاياه النسبية والفرص المتاحة لتعزيز دوره الرائد في خدمةً الدول العربية الأعضاء.

الأهداف الاستراتيجية

يتطلع صندوق النقد العربي إلى تحقيق رؤيته الاستراتيجية من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، تغطي ثلاثة مجالات متكاملة، تتمثل في تعزيز فرص النمو الشامل، وإرساء مؤسسات اقتصادية ومالية ونقدية كفؤة، وتقوية التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن تطوير قدرات وفعالية بنيانه المؤسسي.

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للصندوق في: **الارتقاء بأنشطة وبرامج دعم الإصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية، وتطوير برامج ومبادرات القطاع المالي والمصرفي وزيادة فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، وتعزيز الدور المحوري للصندوق كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية ودعم مشاريع التكامل الاقتصادي والمالي في الدول العربية، وتعزيز دور الصندوق كمركز للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية وبناء القدرات في مجالات اختصاصاته.**

الوسائل والأنشطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

تتضمن استراتيجية الصندوق، للفترة 2015-2020، العمل على رفع كفاءة استخدام الوسائل المتاحة، واستحداث وسائل جديدة تسهم في تعزيز نتائج الأنشطة المتنوعة والمتطورة، التي يقوم الصندوق بأدائها للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة، وتحقيق أهداف الاستراتيجية على النحو الذي يحقق طموحات الدول الأعضاء.

في هذا الإطار، تتضمن الوسائل، التي يستخدمها الصندوق لمساعدة دوله الأعضاء، مجموعة من النوافذ الإقراضية لتقديم الدعم المالي لمواجهة العجز الكلي في ميزان المدفوعات، ودعم الإصلاحات الهيكلية في قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي، وذلك في إطار النشاط الإقراضي الذي تضعه اتفاقية إنشاء الصندوق على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه. يُقَدِّم الصندوق تسهيلاته الائتمانية للدول الأعضاء في شكل قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير. ويصاحب تقديم معظم التسهيلات الائتمانية، إجراء مشاورات مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها على السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة وإصلاح أوضاعها الاقتصادية، إضافة إلى متابعة تنفيذها.

تضمَّن **الهدف الاستراتيجي الأول** ضمن استراتيجية الصندوق المنوه عنها بعالية، العمل على الارتقاء بأنشطة وبرامج دعم الإصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية، من خلال التركيز على تطوير البرامج والأنشطة التي يقوم بها الصندوق لدعم جهود الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، سواء من خلال الدعم المالي المصحوب ببرامج الإصلاح الاقتصادي، أو من خلال تعزيز المشورة الفنية اللازمة في هذا الشأن. ويشمل العمل في إطار هذا الهدف، تحقيق الهدف الفرعي الذي يضعه الصندوق في صدارة أولوياته خلال فترة الاستراتيجية، ويتمثل في التطوير المستمر للنشاط الإقراضي للصندوق، من خلال المراجعة الدورية للتسهيلات المتوفرة، ومدى ملاءمتها مع متطلبات الدول الأعضاء، وتطوير الإجراءات المرتبطة بعمليات الإقراض.

يعتبر **نشاط الاستثمار** من الأدوات الهامة التي يستخدمها الصندوق لتقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يتضمن نشاط الاستثمار قبول الودائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، وإدارة المحافظ الاستثمارية نيابة عنها، وتقديم المعونة الفنية الاستثمارية. تتضمن استراتيجية الصندوق، للفترة 2015 - 2020، مجموعة من الأهداف يرمي الصندوق لتحقيقها في نطاق النشاط الاستثماري، من أهمها العمل على تنمية نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، بما يتضمن توسيع قاعدة الجهات المودعة وتنوعها الجغرافي عن طريق استقطاب أكبر عدد من الدول الأعضاء، والمؤسسات والمنظمات العربيّة، ممّا يسهم في توسيع وتنويع مصادر تمويل هذا النشاط. كما يستهدف الصندوق خلال فترة الاستراتيجية، بذل مزيد من الجهود لتنمية نشاط إدارة المحافظ الاستثمارية، بما يتضمن تشجيع الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات العربية، للاستفادة من إمكانات الصندوق في إدارة احتياطاتها الخارجية، حيث يوفر الصندوق خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية.

يشمل نشاط الصندوق الاستثماري أيضاً السعي لتطوير وتوسيع علاقته مع الجهات التي أسندت جزء من احتياطاتها للصندوق لإدارتها، إضافة إلى تقديم المعونة الفنية الاستثمارية، وتنمية وتوسيع علاقات التعاون التقني مع الدول العربية فيما يخص إدارة الاحتياطيات الخارجية، وتحفيزها للتواصل وتبادل الأفكار مع الصندوق، بهدف تطوير الدعم الذي يقدمه الصندوق في هذا المجال.

تمثل **البرامج والمبادرات التي يتبناها الصندوق**، في إطار تقوية القطاعات المالية والمصرفية بالدول العربية، وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، أحد أدوات الصندوق التي يقدم من خلالها دعمه للدول العربية الأعضاء حيث تسهم هذه المبادرات والبرامج في تعميق القطاع المالي والمصرفي، لثقة الصندوق في الأهمية الكبيرة لهذا القطاع ودوره في دعم فرص النمو الشامل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

تتضمن أهداف استراتيجية الصندوق خلال الفترة 2015-2020، **تطوير برامج دعم القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال في الدول العربية**، من خلال إطلاق مبادرة شاملة لتطوير أسواق السندات بالعملات المحلية، والعمل على تعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق مبادرات تطوير أنظمة البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، والسعي نحو تشجيع ومساندة الجهود الرامية لتقوية التشريعات الرقابية وتحسين سياسات الرقابة الاحترازية الكلية، إلى جانب تطوير نطاق البيانات والمعلومات والمؤشرات لقياس أداء القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال.

من جهة أخرى، تعتبر **برامج وأنشطة التدريب وبناء القدرات** في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية العربية، التي يقدمها الصندوق، من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع له، أحد أهم أدواته في القيام بدوره وتحقيق أهدافه المتعلقة بكونه مركزاً للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية وبناء القدرات في مجالات اختصاصه، إدراكاً لتنامي احتياجات الدول الأعضاء لتوفير المعرفة الفنية وتأهيل الكوادر الرسمية. من هذا المنطلق، تتضمن استراتيجية الصندوق 2015-2020، تطوير وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية القائمة، والتوسع في قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، كذلك التوسع في البرامج التدريبية التي يقدمها الصندوق في الدول الأعضاء، وإرساء القواعد اللازمة لتنفيذ برامج التدريب عن بُعد.

يعتبر الصندوق **النشاط البحثي وإعداد الإحصاءات**، أحد أهم الأدوات التي تسهم في تعزيز قدرات المختصين والمهتمين في الشأن الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية. في هذا الإطار، يولي الصندوق نشاط الدراسات، والنشرات اهتماما كبيراً على اعتبار أنها تمثل واحدة من أهم الوسائل العلمية للبحث والتقصي حول الموضوعات المختلفة من أجل الوصول إلى وضع السياسات واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها، كما أنها تُشَكِل القنوات التي يمكن من خلالها طرح ومناقشة القضايا الراهنة ذات العلاقة بالاقتصادات العربية وزيادة الوعي بها. بناء على ذلك، تضمنت جهود الصندوق خلال فترة الاستراتيجية التوسع في مجالات الأبحاث، والارتقاء بالنشرات والتقارير الاقتصادية والإحصائية القائمة، والسعي لإطلاق مجموعة من التقارير، تُسْهِم في إثراء الفكر العربي، كما يعمل الصندوق على تطوير مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"، إلى جانب إعداد ونشر بيانات مالية موجزة عن الدول العربية.

على صعيد آخر، تزخر مكتبة الصندوق بمجموعة من المراجع الاقتصادية والمالية، والإصدارات من الأوراق البحثية والتقارير الدورية التي تم نشرها، فضلاً عن السعي المستمر لإثراء هذه المجموعة، وتحديثها بصورة مستمرة.

كذلك يحرص الصندوق على تطوير دوره كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومجلس وزراء المالية العرب، كأحد الوسائل التي يستخدمها من أجل تحقيق أهدافه المتعلقة بالتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالين النقدي والمالي، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية والدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، تمثل الاجتماعات السنوية للمجلسين إطاراً هاماً لمناقشة عدد من المواضيع التي تتصل بأهداف الصندوق مباشرة، بجانب القضايا الراهنة المختلفة التي يناقشها المجلسين.

فريق دعم الاستراتيجية

تم تشكيل "فريق دعم الاستراتيجية"، بعضوية من كل دوائر الصندوق، لدعم ومتابعة تنفيذ استراتيجية الصندوق بقدر عالٍ من الكفاءة والفعالية. تتضمن مهام الفريق التواصل باستمرار وبانتظام بالوحدات التنظيمية بالصندوق لمناقشة مكونات وأبعاد مؤشرات الإنجاز، وما يتعلق ببطاقات توازن الأداء، ودراسة مقترحات الخطط بعيدة المدى، ومناقشة المتغيرات والمستجدات التي يتطلبها تنفيذ الاستراتيجية. كذلك يتولى الفريق مناقشة تقارير الدوائر عن النتائج المحققة، وإعداد تقارير الأداء على المستوى المؤسسي، وتنظيم حلقات تثقيفية وورش عمل وعروض تقديمية حول مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية، إضافة إلى تنسيق جهود الدوائر للتخطيط الاستراتيجي للمرحلة الخمسية اللاحقة، إلى جانب تشجيع المبادرات والابتكار على مستوى الصندوق والوحدات التنظيمية.

خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2017

تمهيد: بإطار دور الصندوق في دعم الاقتصادات العربية، ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية التي تنعكس بدرجات متفاوتة على أداءها، يتابع الصندوق بالرصد والتحليل، كافة التطورات والتوجهات الاقتصادية على المستويات الإقليمية والدولية، ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بآفاق النمو الاقتصادي العربي.

خلال عام 2017، انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على أداء الاقتصادات العربية لعام 2017 بشكل كبير، خاصةً التطورات المتعلقة بأسعار السلع الأولية، وأسعار النفط، وتطورات الطلب العالمي على الصادرات العربية، وتدفقات التحويلات، وأسعار الصرف والفائدة في الأسواق المالية العالمية، والأوضاع المالية. أدى ارتفاع أسعار الفائدة، إلى تأثر المالية العامة في عدد من دول المنطقة العربية، إضافة إلى الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من دول الاتحاد الأوروبي، تجاه انتقال رؤوس الأموال والأشخاص من وإلى الدول العربية، وسيادة حالة من عدم اليقين بشأن اتجاهات أسعار النفط في الأسواق

العالمية. كما كان من بين التحديات التي واجهت الدول العربية خلال عام 2017، ضيق الحيز المالي المتاح للاستثمارات نسبياً بوجه عام، والاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية بوجه خاص. جاءت الإصلاحات في أوضاع المالية العامة في مقدمة أولويات صانعي السياسات في الدول العربية، كمتطلب أساسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا المجال إلا أنه لايزال هناك ضرورة لتكثيف هذه الجهود بصورة أكبر لمواجهة متطلبات التنمية، خاصة أن هذه الجهود تفاوتت من دولة إلى أخرى في المنطقة العربية، حسب ظروف كل بلد. فالبلدان ذات الاحتياطيات المالية الكبيرة نسبياً، استطاعت تصحيح أوضاعها بشكل تدريجي للنهوض بالأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وتنويع الإيرادات الحكومية. أما البلدان ذات الاحتياطيات الأقل، فلا يزال أمامها شوطاً كبيراً من الإصلاحات في أسعار الطاقة والتخفيضات الإضافية في الإنفاق الجاري، واتخاذ التدابير الرامية إلى زيادة الإيرادات، من خلال تحسين الإدارة الضريبية. من المتوقع أن يسهم تعزيز المالية العامة في نجاح تطبيق خطط التنمية الشاملة والمستدامة، حيث تم إحراز تقدم ملحوظ في جهود وضع أطر المالية العامة متوسطة الأجل في بعض البلدان العربية، كذلك تحديث النظم المعنية بالإدارة المالية العامة، بما في ذلك استحداث نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق، وتحديث نظام المعلومات الإدارية المالية، وإنشاء حساب الخزانة الموحد.

في إطار **النشاط الإقراضي**، تسلم الصندوق خلال عام 2017 خمسة طلبات للاستفادة من قروض الصندوق من كل من المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية (طلبان)، وجمهورية السودان، حيث طلبت كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية الاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض تعويضي، لمواجهة الموقف الطارئ في موازين مدفوعاتها، كما طلبت المملكة المغربية الحصول على قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، لدعم برنامج إصلاح في هذا القطاع، في حين تسلم الصندوق طلبين للحصول على قرض في إطار تسهيل تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من كل من الجمهورية التونسية وجمهورية السودان.

بدوره، قام الصندوق بدراسة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، حيث تم تقديم القرض التعويضي المطلوب للمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك القرض المطلوب من جانب المملكة المغربية في إطار تسهيل التصحيحي الهيكلي. من جهة أخرى، تمت دراسة طلب القرض التعويضي المقدم من الجمهورية التونسية، وكذلك تم إيفاد بعثة فنية من الصندوق للتشاور مع السلطات التونسية، والاتفاق حول برنامج إصلاح في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتم دعمه بموارد القرض المطلوب، حيث وافق مجلس إدارة الصندوق خلال اجتماعه المنعقد في ديسمبر 2017 على توصيات لجنة القروض بمنح القرضين للجمهورية التونسية. من المتوقع أن تستكمل السلطات التونسية إجراءات التعاقد على القرضين خلال عام 2018.

أما بالنسبة للطلب المقدم من جمهورية السودان، في نهاية عام 2017، للاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض بإطار تسهيل تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد شرعت الدائرة الاقتصادية والفنية بالصندوق في اتخاذ الإجراءات والترتيبات المعمول بها بالصندوق في هذا المجال، حيث ستزور بعثة فنية من الصندوق جمهورية السودان للتشاور والاتفاق مع السلطات السودانية حول برنامج إصلاح في القطاع المعني، يتم دعمه بموارد القرض المذكور. في ضوء ما سبق بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي تم التعاقد عليها مع الدول الأعضاء خلال عام 2017 حوالي 82.9 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 352 مليون دولار أمريكي، تمثلت في قرض تعويضي للمملكة الأردنية الهاشمية، وقرض للمملكة المغربية في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي.

هدفت القروض المقدمة من الصندوق خلال عام 2017 لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات في الدول المقترضة، وتعزيز الدور المحوري للقطاع المالي والمصرفي كوسيط مالي يسهم في حشد المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية الواعدة.

بالنسبة **للتقارير، والنشرات، والبحوث، والدراسات التي أصدرها الصندوق خلال عام 2017**، في سياق سعي الصندوق المتواصل لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، فقد شمل نشاطه في هذا السياق، إصدار "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017" باللغتين العربية والإنجليزية، كما تم إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" إصداري أبريل وسبتمبر 2017، حيث تضمن التقريران توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2017 و2018.

كذلك، أصدر الصندوق التقرير المشترك حول أوضاع وجهود الدول العربية على صعيد الارتقاء بقضايا التثقيف والتوعية المالية، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية، والتقرير المشترك حول تطوير نظم التقاعد والمعاشات في المنطقة العربية: الاتجاهات والتحديات وخيارات الإصلاحات، بالتعاون مع البنك الدولي، إضافة إلى ورقة عمل حول قياس الشمول المالي في العالم العربي، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

من جهة أخرى، تم إعداد مجموعة من الدراسات تناولت موضوعات متنوعة منها "جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية"، و"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، و" بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية : الوضع الراهن والتحديات"، و" قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي"، و"النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية"، و"انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي"، و"قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" .

بالنسبة للنشرات، أصدر الصندوق خلال عام 2017، العدد الثاني من نشرة "تنافسية الاقتصادات العربية"، والعدد الخامس من "نشرة إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية والبينية في الدول العربية".

بخصوص **المعونة الفنية** التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2017، فقد غطت المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق السندات الحكومية، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية وتطبيق المنهجيات الإحصائية المعمول بها عالمياً، وغيرها من المجالات ذات الصلة. ارتكز نشاط المعونة الفنية الذي قام به الصندوق، في مجال دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية، على مجموعة من المحاور، يتمثل أهمها في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير فرص أكبر للوصول للتمويل والخدمات المالية والمصرفية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تعزيز الإجراءات والأطر المؤسسية والرقابية التي توفر الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، والعمل على توفير الظروف المواتية لتوفير التمويل طويل الأجل وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية، والعمل على تطوير وتنشيط أسواق أدوات الدين بالعملات المحلية، إضافة إلى تقوية مقومات الاستقرار المالي والرقابة المصرفية.

بالنسبة لنشاط **التدريب وبناء القدرات**، واصل الصندوق خلال عام 2017 العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المُقَدَمة، وتوسيع قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، واستحداث برامج تدريبية جديدة، حسب احتياجات الدول الأعضاء، حيث شهد عام 2017 زيادة في عدد الدورات بنسبة 14 في المائة لتصل إلى 32 دورة استفاد منها 948 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية، مقارنة مع 28 دورة لعام 2016 استفاد منها 748 من الكوادر العربية، وبذلك تكون نسبة الزيادة في عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد خلال الفترة 2016-2017 حوالي 27 في المائة.

في **مجال الاستثمار**، واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر، وتحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي خلال العام 2017، مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية.

يشمل نشاط الصندوق الاستثماري، إضافة إلى توظيف موارده الذاتية، قبول الودائع من الدول الأعضاء واستثمارها، حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة مناسبة لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق مستمراً في تطبيق مقررات بازل III لإدارة مخاطر هذا النشاط. من جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في إدارة الاستثمارات بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، كذلك الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية وذلك وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار الخاصة بكل منها.

استمر الصندوق خلال عام 2017 في إنجاز المهام المرتبطة بدوره **كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، إضافة لتولي الأمانة الفنية للجان وفرق العمل المنبثقة عنه. كما يتولى الصندوق مهام **الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب**.

النشاط الإقراضي

يعمل الصندوق، من خلال نشاطه الإقراضي، على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في الدول الأعضاء المقترضة، في المجالات ذات الصلة بمهامه، وتقديم الدعم الفني اللازم لتصميم هذه البرامج، بالسرعة والكفاءة المناسبتين، ذلك انطلاقاً من دوره المحدد باتفاقية إنشاءه، بهدف مساعدة الدول العربية على إرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. كذلك، يساهم النشاط الإقراضي للصندوق بشكل أساسي في تحقيق أهداف استراتيجيته للفترة 2015- 2020، من خلال تسخير إمكاناته وتطويرها باستمرار لتتواكب مع الاحتياجات المتغيرة والمتنامية لدوله الأعضاء.

أنواع القروض والتسهيلات

تتضمن القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق مجموعتين رئيسيتين، تسهم قروض المجموعة الأولى في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، في حين تقدم قروض المجموعة الثانية لدعم الإصلاحات في قطاعات اقتصادية أخرى.

تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، أربعة أنواع تتمثل في: القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض الممتد، والقرض التعويضي.

بالنسبة **للقرض التلقائي**، يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. يبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

بالنسبة **للقرض العادي**، يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ذلك في حدود 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى 175 في المائة، بإضافة حدود القرض التلقائي. يشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. تسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يخص **القرض الممتد**، يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي شامل يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد بحدود 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يتعلق **بالقرض التعويضي**، يُقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية، نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. يبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. يُشترط للحصول على القرض التعويضي أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً. يسدد مبلغ القرض خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ السحب.

أما **المجموعة الثانية** التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم الإصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية، فتشمل تسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي**، بدأ العمل به في عام 1998، حيث تُرَكِّز القروض المقدمة في إطاره على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع مالية الحكومة. يُشترط لتقديم القروض في إطار هذا

التسهيل، أن يكون العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً مناسباً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. يُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. يقدم التسهيل بحد أقصى يبلغ 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربعة سنوات من تاريخ سحبها.

بخصوص **تسهيل الإصلاح التجاري** [2]، الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2007، من أجل توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، ودعم الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها الأسواق المالية الدولية، بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج. يُقدم التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معها على برنامج إصلاح هيكلي مناسب، يتولى الصندوق متابعة تنفيذه. تسدد كل دفعة من القرض على مدى أربعة سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يتعلق **بتسهيل النفط**، تم إنشائه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007، والذي أصدر بناءً على توصية مجلس المديرين التنفيذيين الواردة بقراره رقم (1) لسنة 2007، كآلية إقراض مؤقتة لتوفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ومساعدتها على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. تضمنت القواعد المنظمة لمنح القروض في إطار تسهيل النفط، أن يُقدم التسهيل للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن تقديمه بحد أقصى يبلغ 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، شريطة اتفاق الدولة العضو مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي. يسدد القرض في إطار تسهيل النفط خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ السحب.

بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لسنة 2017، بتاريخ 13 مارس 2017، تم الموافقة على توصيات لجنة القروض باعتبار تسهيل النفط منتهي العمل به، والنظر في إمكانية إعادة العمل بالتسهيل مستقبلاً بحسب تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بعد موافقة مجلس المحافظين على إعادة العمل به.

فيما يتعلق **بتسهيل السيولة قصير الأجل**، يمثل آلية إقراض لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. تُقدم القروض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح، ذلك بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ويتم سحب مبلغ القرض دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى. جدير بالذكر، أن تسهيل السيولة قصير الأجل تم إنشاءه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 2009. كما تم اعتماد القواعد المنظمة للعمل بالتسهيل بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (13) لسنة 2009. بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لسنة 2017 تمت الموافقة على تمديد العمل بالتسهيل لفترة مؤقتة أخرى تمتد لثلاث سنوات قادمة، والنظر بعدها في تفعيل التسهيل بصفة دائمة أو مد العمل به لفترة مؤقتة أخرى أو إيقاف العمل به.

أما بالنسبة **لتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، فقد استحدثه الصندوق في عام 2016، لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل. تقدم القروض في إطار التسهيل بحدود 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

التزامات القروض

قدم الصندوق، خلال عام 2017، قرضين لدوله الأعضاء تمثلا في: قرض تعويضي للمملكة الأردنية الهاشمية، وقرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي للمملكة المغربية. بلغت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة خلال العام المذكور 82.9 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 352 مليون دولار أمريكي.

[2] يُذكر أن الصندوق كان قد وفّر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية"، الذي قدم في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

كمحصلة لأنشطة الإقراض خلال 2017، بلغ رصيد التزامات القروض (متضمناً الجزء غير المسحوب من القروض المتعاقد عليها) نحو 543 مليون د.ع.ح.، تمثل حوالي 73 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض، مقابل نحو 571 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2016، تمثل نحو 82 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض.

بلغت قيمة القرض التعويضي المقدم **للمملكة الأردنية الهاشمية**، 13.400 مليون د.ع.ح. تعادل حوالي 56 مليون دولار أمريكي، تم منحه لدعم العجز الكلي الطارئ بميزان المدفوعات، الناتج عن تراجع حصيلة الصادرات الأردنية من السلع والخدمات، على خلفية تراجع الطلب العالمي، إضافة إلى تراجع الاحتياطيات الخارجية الرسمية. في هذا السياق، أعد الصندوق دراسة حول طلب القرض التعويضي، وتم عرض نتائجها على لجنة القروض بالصندوق، التي أوصت بالموافقة على تقديم قرض تعويضي للمملكة الأردنية الهاشمية بمبلغ 13.4 مليون دينار عربي حسابي، وسحب القرض دفعة واحدة. وبناءً على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين بالصندوق على توصيات لجنة القروض، تم في يوم 19 مارس 2017 توقيع اتفاقية القرض التعويضي بين صندوق النقد العربي والمملكة الأردنية الهاشمية، كما تم سحب مبلغ القرض بتاريخ 5 أبريل 2017.

بخصوص القرض المقدم **للمملكة المغربية، بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي**، فقد بلغت قيمته 69.500 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 293 مليون دولار أمريكي، وتم تقديمه لدعم الجهود المبذولة من جانب الحكومة المغربية في مجال الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي لمواجهة التحديات المختلفة، وبما يُعزّز عوامل الاستقرار المالي والوصول إلى التمويل والخدمات المالية، ويدعم الجهود الرامية لتعميق الأسواق المالية من أجل تلبية متطلبات تمويل الأنشطة الاقتصادية.

بإضافة قيمة القروض الجديدة التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء، خلال عام 2017، إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء، حتى نهاية عام 2017، إلى نحو 2.1 مليار د.ع.ح. تعادل نحو 9.1 مليار دولار أمريكي. استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء، من القروض التي قدمها الصندوق، والبالغ عددها 179 قرضاً. يبين الجدول (أ-1)، ضمن الملحق رقم (1)، تفاصيل هذه القروض، حسب السنوات والدول المستفيدة خلال الفترة 1978- 2017.

جاءت القروض التقليدية (القروض التلقائية، والعادية والتعويضية، والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978، وحتى نهاية عام 2017، بحصة بلغت نحو 63 في المائة من إجمالي القروض المُقدَمَة خلال تلك الفترة، تلاها نصيب قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، وبنسبة بلغت 32.5 في المائة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 3 في المائة، في حين سجلت حصة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة 1.6 في المائة. يبين الجدول (أ-2) ضمن الملحق رقم (1)، قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة. كما يبين الشكل (2) التوزيع النسبي للقروض، حسب أنواعها، خلال الفترة 1978- 2017.

شكل رقم (2): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة 1978–2017

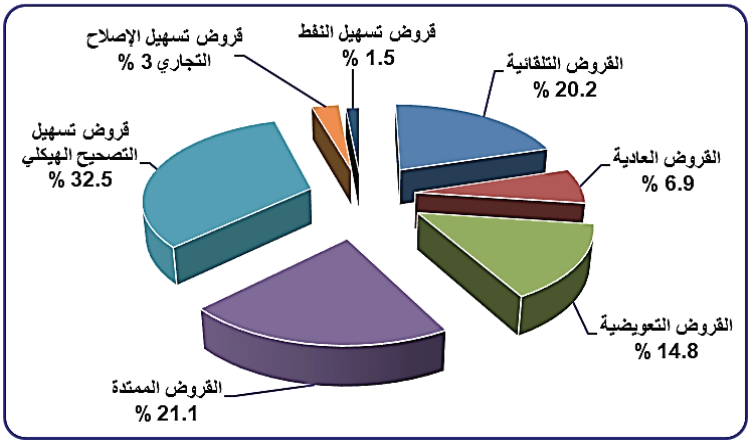

السحب والسداد على القروض

خلال عام 2017، بلغ **إجمالي السحب على القروض** المتعاقد عليها حوالي 53.92 مليون د.ع.ح.، مقابل نحو 152.95 مليون د.ع.ح.، خلال عام 2016. قامت الدول المقترضة، بموجب جداول سداد استحقاقات القروض، بتسديد ما قيمته 110.211 مليون د.ع.ح. خلال عام 2017، تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق، مقابل تسديد ما قيمته 62.06 مليون د.ع.ح. خلال عام 2016. في ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 487

مليون د.ع.ح. بنهاية عام 2017، مقابل 543 مليون د.ع.ح. نهاية عام 2016.

تجدر الإشارة إلى أن **رصيد التعاقدات** غير المسحوب بلغ نحو 57.022 مليون د.ع.ح.، في نهاية عام 2017، مقابل 28.042 مليون د.ع.ح. نهاية عام 2016. يُبيّن الجدول (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية في عامي 2016 و2017، في حين يُبيّن الجدول (أ-4) تفاصيلها للفترة 1978-2017.كذلك يوضح الجدول (أ-5) تطور أسعار الفائدة التي يطبقها الصندوق على القروض المقدمة منه للدول الأعضاء المقترضة، وينشرها على موقعه بشبكة الإنترنت بصورة شهرية، إضافة إلى الشكل (7) ضمن الملحق رقم (1)، الذي يوضح تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (2003 -2017).

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة، متى ما تجاوزت مدة التأخير في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها فترة اثنا عشر شهراً. بحسب الموقف المالي للصندوق في نهاية ديسمبر 2017، تبين وجود حالتي تأخر في السداد، مستمرتان من السنة السابقة، وهما جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية العربية السورية، إضافة إلى حالة الجمهورية اليمنية التي تعدت مدة التأخير فترة إثنا عشر شهراً وتحولت ضمن المتأخرات. في ضوء ذلك، بلغ إجمالي المتأخرات حوالي 109.618 مليون د.ع.ح.، تتكون من أقساط قروض متأخرة السداد بما مجموعه 54.939 مليون د.ع.ح.، إضافة إلى وفوائد متراكمة بحوالي 54.679 مليون د.ع.ح.

فيما يخص **جمهورية الصومال**، فقد بدأت التأخير منذ العام 1984، ويتابع الصندوق مع المسؤولين المشاورات للتوصّل إلى تسوية للمتأخرات، التي وصلت بنهاية ديسمبر 2017 إلى 66.891 مليون د.ع.ح، وتتمثل في أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.877 مليون د.ع.ح.، وفوائد متراكمة، بلغت قيمتها نحو 52.014 مليون د.ع.ح.

بالنسبة للمتأخرات على **الجمهورية العربية السورية**، فقد بدأت الدولة في التأخر عن السداد منذ ديسمبر 2011، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2017 حوالي 3.242 مليون د.ع.ح، تمثل أقساط الأصل والفائدة على قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الثاني.

فيما يخص **الجمهورية اليمنية**، فقد بدأ التأخير منذ يونيو 2016، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة، في نهاية ديسمبر 2017، حوالي 39.485 مليون د.ع.ح.، تمثل أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 37.182 مليون د.ع.ح. وفوائد متراكمة بنحو 2.303 مليون د.ع.ح.

المشاورات مع الدول الأعضاء في إطار النشاط الإقراضي

أوفد الصندوق خلال عام 2017، أربع بعثات فنية لكلٍ من، جمهورية السودان (بعثتان)، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية، حيث هدفت البعثة الأولى التي أوفدها الصندوق لجمهورية السودان لمتابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه مع السلطات السودانية لعام 2016، تمهيداً لسحب الجزء المتبقي من الدفعة الثانية من القرض الممتد المقدم من الصندوق للسودان لدعم برنامج إصلاح لعامي 2016، و2017. كما تضمن برنامج عمل البعثة المذكورة الاتفاق على برنامج إصلاح مُكمّل تنفذه الحكومة خلال عام 2017. في حين هدفت البعثة الثانية لمتابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح المُكمّل لعام 2017 تمهيداً لسحب الدفعة الثالثة والأخيرة من القرض الممتد المنوه عنه. بخصوص البعثتين اللتين أوفدهما الصندوق إلى كل من المملكة المغربية والجمهورية التونسية، فقد جاءت استجابة لطلب الدولتين الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق، حيث تركز عمل هاتين البعثتين حول الاتفاق على برامج إصلاح يتم دعمها بقروض من الصندوق في المجالات المحددة بطلبات القروض.

شملت مهام البعثات التي أوفدها الصندوق أيضاً إعداد تقييم للأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول المعنية، ودراسة إمكانية وأوجه الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق، إلى جانب تقديم المشورة الفنية، وتقديم التوصيات حول السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة.

بالنسبة للبعثة الأولى **لجمهورية السودان** خلال الفترة 26 - 31 مارس 2017، فقد جاءت استجابة للطلب المقدم من معالي وزير المالية والتخطيط الاقتصادي لجمهورية السودان، بالسحب على القرض الممتد الخامس القائم بذمة السودان الذي يدعم برنامج اصلاح اقتصادي خلال عامي 2016 و2017.

وقفت البعثة على سير تنفيذ برنامج الإصلاح الذي يغطي عام 2016، المدعوم بالقرض الممتد القائم بذمة السودان، تمهيداً لسحب الجزء المتبقي من الدفعة الثانية من مبلغ القرض. تبين للبعثة أن السلطات السودانية قد

أحرزت تقدماً في تنفيذ حزمة من الإصلاحات خلال عام 2016 في إطار البرنامج المتفق عليه، أدت إلى تحقيق الاقتصاد السوداني لنتائج ايجابية في بعض الجوانب خلال عام 2016، جاءت متوافقة بشكلٍ عام مع أهداف البرنامج المتعلقة بالنمو والتضخم وعجز الموازنة العامة وموقف الحساب الجاري والاحتياطيات الخارجية الرسمية. حيث تحسنت وتيرة النمو الاقتصادي خلال عام 2016، ليسجل نسبة بلغت 4.9 في المائة، وتم احتواء معدل التضخم ووضعه في مسار تنازلي. كما تم احتواء عجز الموازنة العامة في حدود 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك تراجع عجز الحساب الجاري ليسجل 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلاّ أن حجم الاحتياطيات الخارجية الرسمية ما زال ضئيلاً قياساً بمدى تغطيته للواردات (حوالي شهرين من الواردات).

في ضوء الجهود الحثيثة التي بذلتها السلطات السودانية في إطار برنامج الإصلاح المتفق عليه مع الصندوق، لتنشيط الاقتصاد، ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي، وما أثمرته هذه الجهود من نتائج ايجابية ساهمت في تحسُّن بعض الجوانب في أداء الاقتصاد السوداني خلال عام 2016، إضافة إلى حرص السلطات السودانية على مواصلة النهج الإصلاحي، لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وتعزيز المقومات الضرورية لاقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وشاملة، تم الاتفاق مع بعثة صندوق النقد العربي التي زارت جمهورية السودان خلال الفترة 26- 31 مارس 2017 على برنامج إصلاح اقتصادي مُكمِّل لعام 2017، يهدف لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية الكلية المواتية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة وشاملة.

تضمن البرنامج تطبيق الحكومة لحزمة من الإجراءات والسياسات خلال عام 2017، استكمالاً للسياسات المُنَفَذَة خلال عام 2016 ودعماً لها، في مجالات السياسة المالية والنقدية والقطاع الخارجي. إضافةً إلى تطبيق عدد من الإصلاحات الهيكلية.

أما بالنسبة للبعثة الثانية التي أوفدها الصندوق **لجمهورية السودان**، خلال الفترة 22- 26 أكتوبر 2017، بغرض متابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المُكمِل الذي تم الاتفاق عليه لعام 2017، تمهيداً لسحب الدفعة الثالثة والأخيرة من مبلغ القرض الممتد الخامس، تبين للبعثة أن السلطات السودانية قد أحرزت تقدماً في هذا الشأن، بإطار جهودها الإصلاحية المتضمنة في البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي للفترة 2015-2019، حيث نفذت الحكومة حزمة من السياسات والإجراءات في جانب المالية العامة والسياسة النقدية إضافةً إلى الجهود المبذولة لتطوير إدارة المالية العامة والقطاع المالي والمصرفي وقطاع التمويل الأصغر.

كذلك، ساهمت السياسات والإجراءات المطبقة في تحقيق قدر معقول من الاستقرار الاقتصادي المطلوب لتحريك الأنشطة الانتاجية والخدمية، بما يضع الاقتصاد في الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف المنشودة. كما انعكست الإجراءات المنفذة في إطار برنامج الإصلاح، المتفق عليه مع الصندوق، في تعزيز الوضع المالي من خلال زيادة حصيلة الإيرادات المالية، نتيجة لتكثيف الجهود في مجال تحصيل المتأخرات الضريبية، وضبط الإعفاءات الضريبية والجمركية وترشيدها بما يدعم حصيلة الإيرادات ويقلل من تشوهات الأسواق بسبب الامتيازات الممنوحة وضعف التنافسية، إضافة إلى ضبط الصرف الحكومي وتعزيز النفقات الاجتماعية والرأسمالية، مع تقليص الاستدانة من الجهاز المصرفي لتمويل عجز الموازنة.

كما تبين للبعثة، أن السلطات السودانية قد بذلت جهوداً لتحقيق الاستقرار المالي، والمحافظة على السلامة المالية والمصرفية لوحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، حيث قام بنك السودان، خلال عام 2017، بتطوير دور الرقابة الذاتية للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية من خلال تفعيل دور الجمعيات العمومية ومجالس الإدارات وإدارات المخاطر والمراجعة الداخلية ومسؤولي الالتزام وتقوية أنظمة الضبط الداخلي، وإدخال منهج الرقابة الكلية الاحترازية، لتحقيق الاستقرار المالي واستقرار الجهاز المصرفي في ظل أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، وزيادة مستوى التعاون والتنسيق المحلي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أسهمت الإجراءات المنفذة، في إطار برنامج الإصلاح المتفق عليه، في المحافظة على نسبة تعثر التمويل المصرفي في حدود مناسبة، حيث بلغت 4.3 في المائة من إجمالي محفظة القروض في نهاية يونيو 2017، مقابل 5.2 في المائة خلال عام 2016، إضافة إلى التزام البنوك ببناء المخصصات الكافية. في ضوء ما تقدم، وأخذاً بالاعتبار الجهود التي بذلتها الحكومة السودانية لتنفيذ البرنامج المتفق عليه خلال

عـام 2017، وعمـلاً بنصـوص سياسـة وإجـراءات الإقراض، تـم اعتبـار تنفيذ برنـامج الإصـلاح المُكَمِـل لعـام 2017 مرضـياً، كمـا تمـت الموافقـة علـى سـحب الدفعة الثالثة من القرض الممتد القائم بذمة الدولة.

بخصـوص بعثـة الصـندوق التـي زارت **المملكـة المغربيـة** خـلال الفتـرة 7-11 أغسـطس 2017، فقـد جـاءت اسـتجابة لطلـب الحكومـة المغربيـة الاسـتفادة مجدداً من موارد الصندوق في شكل قرض تسهيل تصحيح هيكلي لدعم برنامج إصلاح في القطاع المالي والمصرفي. ذلك، تعزيزاً للمكتسبات ومواصلة لنهج الإصـلاح الـذي تتبنـاه الحكومـة فـي القطـاع المـالي والمصرفي، ومواجهة التحديات التي تستدعي اتخاذ التدابير المناسبة بما يعزز قدرة القطاع على تعبئة الموارد، وتعزيز دوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

فـي هـذا السـياق، قامـت السـلطات المغربيـة خـلال السـنوات الماضـية بتنفيـذ إصـلاحات هامـة فـي هـذا الجانب، تمثلت في تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية بمـا يتوافـق مـع أفضـل الممارسـات العالميـة، وإنشـاء هيئـات رقابيـة مسـتقلة وتعزيـز صـلاحياتها، وتعزيـز استقلالية بنك المغرب، وتطوير وتحديث البنية التحتية الماليـة بمـا يسـاعد علـى تنفيـذ العمليـات المصـرفية والمالية بفعالية وكفاءة عاليتين، وتعزيز الوصول إلى التمويـل والخـدمات المصـرفية بإطـار الجهـود الراميـة لتعزيز الشمول المالي. في ضوء ذلك، تضمن برنامج عمـل البعثـة التشـاور والاتفـاق مـع السـلطات المغربيـة حـول عناصـر برنـامج إصـلاح فـي القطـاع المـالي والمصـرفي، يُغطـي الفتـرة سـبتمبر 2017 - سـبتمبر 2018، ويرتكز على ثلاثة محاور تتمثل في تعزيز الشـمول المـالي عبـر تسـهيل نفـاذ الأفـراد والشـركات الصـغيرة والمتوسـطة والمتناهيـة الصـغر للتمويـل والخدمات المالية، وتعميق دور سوق رأس المال في تمويل الاقتصاد، وتعزيز منظومة الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي.

على خلفية التقرير الذي أعدته البعثة، وتوصيات لجنة القروض في هذا الشأن، وافق مجلس إدارة الصندوق، فـي اجتماعـه بتـاريخ 28 سـبتمبر 2017، علـى تقـديم قـرض للمملكـة المغربيـة بإطـار تسـهيل التصـحيح الهيكلـي لـدعم برنـامج إصـلاح فـي القطـاع المـالي والمصـرفي، بمبلـغ 69.5 مليـون د.ع.ح.، مـا يعـادل 175 فـي المائـة مـن حصـة الدولـة فـي رأسـمال الصـندوق، المدفوعـة بعمـلات قابلـة للتحويـل، وسـحب القـرض علـى دفعتـين، الأولـى بمبلـغ 39.5 مليـون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد التوقيع على اتفاقية القرض، والدفعة الثانية بمبلغ 30 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه.

بناءً على ما تقدم، تم توقيع عقد القرض المذكور مع السـلطات المغربيـة بتـاريخ 05 أكتـوبر 2017 بمدينـة الربـاط، وسُـحِبَّت الدفعـة الأولـى منـه، البالغـة 39.5 مليون د.ع.ح.، بتاريخ 12 أكتوبر 2017.

فيمـا يتعلـق ببعثـة الصـندوق التـي زارت **الجمهوريـة التونسـية** خـلال الفتـرة (27 نـوفمبر – 01 ديسـمبر) 2017، فقـد جـاءت لغـرض التشـاور حـول عناصـر برنـامج إصـلاح يـتم دعمـه بمـوارد تسـهيل دعـم البيئـة المواتيـة للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، ذلـك اسـتجابة للطلـب المقـدم مـن الجمهوريـة التونسـية، للاستفادة مجدداً من موارد الصندوق في شكل قرض بإطـار تسـهيل دعـم بيئـة المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، لـدعم برنـامج إصـلاح فـي هـذا القطـاع. تضـمن برنـامج عمـل البعثـة مناقشـة التطـورات الاقتصـادية الحديثـة بتـونس، والوضـع الـراهن لقطـاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، وجهـود الإصـلاح في هذا القطاع، والتحديات الراهنة التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فـي هذا الإطـار، ناقشـت البعثـة مـع السـلطات التونسـية التحـديات التـي واجهـت الاقتصـاد التونسـي خـلال السنوات الماضية المتمثلة في تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين حاملي الشهادات العليـا مـن الشـباب، والآثـار السـلبية لارتفـاع أسـعار بعض السلع والمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية على الميزان التجاري، إضافة إلى تداعيات الأوضاع الاقتصـادية غير المواتيـة فـي دول الاتحـاد الأوروبـي، الشـريك التجـاري الـرئيس لتـونس، وانعكاسـاتها علـى التـدفقات الماليـة الخارجيـة وتـداعيات ذلـك علـى سـعر الصرف. كما استعرضت البعثة الوضع الراهن لقطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة فـي تـونس، والـذي يُشكل نسـبة كبيـرة مـن النسـيج الاقتصـادي التونسـي، تفـوق 95 فـي المائـة مـن إجمـالي عـدد المؤسسـات الناشـطة فـي القطـاع الرسـمي، ويسـاهم بنسـبة 67 فـي المائة من إجمالي الإنتاج خلال الفترة 2011- 2016. كما تبلـغ نسـبة مسـاهمته فـي الصـادرات التونسـية نحـو 57 في المائة خلال نفس الفترة.

فيما يخص الجهود التي بذلتها الحكومة التونسية لتهيئة بيئـة مواتيـة لانطـلاق قطـاع المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة، فقـد كـان مـن أهمهـا الإصـلاحات المتعلقـة بتعزيـز الأطـر التشـريعية والمؤسسـاتية والرقابيـة لقطـاع التمويل، ومنح الامتيـازات وتشـجيع الاسـتثمار، وتعزيـز

بناء القدرات الفنية كعناصر جوهرية في نهج الإصلاح الذي تبنته الحكومة التونسية، إضافة إلى دعم منظومة التمويل الصغير من خلال إرساء إطار رقابي وتشريعي يُمكن من إضفاء مزيد من الشفافية والعدالة وضبط عمل مؤسسات التمويل الصغير، وإنشاء مرصد للشمول المالي لدى البنك المركزي، وإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي (2018 - 2022).

في ضوء ما سبق، تم الاتفاق مع السلطات التونسية على برنامج إصلاح، يتم دعمه بموارد تسهيل تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية، تتمثل في تطوير ودعم دور الشركة التونسية للضمان وتوسيع نطاق عملها، وتعزيز الشمول المالي عبر تسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية، وتعزيز دور سلطة رقابة التمويل الصغير على الجمعيات ومؤسسات التمويل الصغير.

بناءً على توصيات لجنة القروض بالصندوق، وافق مجلس المديرين التنفيذيين خلال اجتماعه المنعقد في 21 ديسمبر 2017، على تقديم قرض للجمهورية التونسية بقيمة 18.532 مليون د.ع.ح.، تعادل 100 في المائة من حصة تونس في رأسمال الصندوق، المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل، بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نشاط التقارير، والبحوث والدراسات الاقتصادية، والنشرات

يسعى الصندوق من خلال نشاطه في مجال إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات والكتب، لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، في المجالات الاقتصادية المتخصصة، إضافة إلى إلقاء الضوء على الموضوعات الاقتصادية الهامة، ودراستها بصورة تسهم في تحديد التحديات وسبل مواجهتها بما يوفر أساس يُمَكِّن صانعي القرار في الدول العربية، من رسم السياسات وتحديد مسارات الإصلاح اللازمة، وكذلك توفير المعلومات والبيانات والتحليل الاقتصادي الذي يُمَكِّن المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية والباحثين من مناقشة أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي، إضافة إلى تمكين صانعي السياسات بالدول العربية من وضع الاستراتيجيات المستقبلية استناداً إلى أسس علمية وموضوعية، من خلال إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" كتقرير دوري يعمل على استشراف ملامح الأداء الاقتصادي العربي على كافة الأصعدة ، لإمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية مستقبلية وتحليلية لأداء الاقتصادات العربية.

كذلك يتعاون صندوق النقد العربي مع عدد من منظمات العمل العربي المشترك في إصدار "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" كأول تقرير عربي يتطرق لعدد من المجالات الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية بصفة سنوية. يوفر التقرير حزمة متكاملة من المؤشرات الاقتصادية والإحصاءات المُجمعة عن الاقتصادات العربية.

في هذا الإطار، تضمنت التقارير، والنشرات، والدراسات، والكتب، التي أصدرها الصندوق خلال عام 2017، إصدار **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017"** باللغتين العربية والإنجليزية، الذي يعد المرجع الأساسي للتطورات الاقتصادية في الدول العربية كمجموعة، ونموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المُصَدِّرةٍ للبترول. في سياق هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام، ويتولى الصندوق، إضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

كما أعد الصندوق إصداري أبريل وسبتمبر 2017 من تقرير **"آفاق الاقتصاد العربي"**، حيث تضمنا توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2017 و2018. يتضمن التقرير، الذي يتم إعداده ونشره على الموقع الرسمي للصندوق مرتين في السنة، توقعات خاصة بأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار، والأوضاع النقدية، وقطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي، بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصادات العربية. يساهم إصدار التقرير في تعزيز نطاق العمل البحثي والاستجابة لحاجة الدول الأعضاء إلى توافر توقعات خاصة بالأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية كمجموعة، وهو ما من شأنه زيادة مستويات اعتماد الدول الأعضاء على الدراسات والتقارير الصادرة عن الصندوق والاسترشاد بها في صياغة السياسات الاقتصادية.

في ذات السياق، أعد الصندوق العدد الثاني من تقرير **"تنافسية الاقتصادات العربية"**، الذي يتضمن قياس

تنافسية الاقتصادات العربية مع عدة دول من أقاليم مختلفة. يشمل التقرير مؤشرين رئيسين، هما مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار.

من جانب آخر، أطلق الصندوق بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، الموافق يوم 27 أبريل 2017، **تقريراً حول أوضاع وجهود الدول العربية على صعيد الارتقاء بقضايا التثقيف والتوعية المالية**، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية. تضمن التقرير المبادرات والبرامج الإقليمية والدولية المتعلقة بالتثقيف المالي. قدم التقرير عرضاً للجهود والبرامج القائمة في عدد من الدول العربية حول التثقيف المالي، مبيناً الدروس المستفادة في هذا الشأن.

كذلك، أطلق الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي تقريراً حول **"تطوير نظم التقاعد والمعاشات في المنطقة العربية: الاتجاهات والتحديات وخيارات الإصلاحات"**. استعرض التقرير، السمات الرئيسة لنظم التقاعد والمعاشات في الدول العربية، وتحديات تطويرها، بما يحقق أهداف المالية العامة والاقتصاد الكلي والرفاه الاجتماعي. كما قدم التقرير مجموعة من التوصيات والحلول لإصلاح وتطوير هذه النظم، بما يحقق التوازن المطلوب بين الاستدامة المالية والقدرة على تحمل التكاليف من جهة، والكفاية من جهة أخرى، دون إحداث تشوهات، وبما يضمن تقديم هذه النظم لخدماتها بكفاءة وفعالية، من حيث التكلفة، والعائد على الاستثمار، والتأثير على سوق العمل. كذلك، قدم التقرير أمثلة عن تجارب دولية ناجحة لإصلاح نظم التقاعد والمعاشات، بما يوضح منافع تحسين حوكمة، وادارة استثمارات أصول صناديق المعاشات في هذه الدول، سواء بالنسبة للمشاركين فيها أو على صعيد تعميق أسواق المال.

إضافة إلى ذلك، قام الصندوق بإعداد ونشر ورقة حول قياس الشمول المالي في العالم العربي، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

من جهة أخرى، تم إعداد مجموعة من الدراسات الاقتصادية تناولت موضوعات شملت:

- **دراسة "جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية"**، تناولت المحددات الرئيسية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول العربية، وقياس درجة التباين بين هذه المحددات، من خلال تكوين مؤشر متعدد الأبعاد، يتميّز بالعديد من الخصائص التي تؤهله ليكون مؤشراً مرجعياً للبلدان العربية في هذا الإطار. يركز المؤشر على خصوصيات الدول العربية، ويلتزم بالضوابط النظرية، علاوة على استعماله للسلاسل الزمنية. يُمَكِّن المؤشر من قياس ومتابعة الاستثمارات في الدول العربية، ويساهم في الكشف عن أسباب ضعف وضآلة حصتها من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة. كذلك يسهم المؤشر في تفسير استحواذ بلدان دون غيرها على أكبر نسبة من التدفقات الاستثمارية، ومحددات اختيار المستثمرين الأجانب لدولة/دول بعينها كوجهة لاستثماراتهم، ومن ثمّ تحديد المجالات التي يتوجّب العمل عليها لاحقاً لتحديد قدرة الاقتصادات العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"**، هدفت إلى قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال نموذج اقتصاد قياسي باستخدام البيانات المقطعية (Panel Data)، بتطبيق أسلوب المربعات الصغيرة المعممة (Generalized Least Square) . تضمن النموذج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، على شكل سلاسل زمنية مقطعية، لعدد 17 دولة عربية خلال الفترة 1995-2010. خلصت الدراسة إلى أن بعض المؤشرات تلعب دوراً أساسياً في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

- **دراسة "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"**، تناولت الوضع الراهن لبيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بما يتضمن الأطر التشريعية والمؤسسية، وقضايا التمويل، وبناء القدرات. كما استعرضت الدراسة الجهود المبذولة في الدول العربية لتطويرها وأبرز التحديات التي تواجهها. خلصت الدراسة إلى أن ثمة تحديات وحاجات في جوانب مختلفة وبدرجات متفاوتة لا زالت تواجه بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية، سواء على مستوى التشريعات، أو الأطر التنظيمية، أو على مستوى دعم القدرات التمويلية، وتعزيز البنية التحتية المالية، وبناء القدرات الداخلية والوصول إلى الأسواق.

- **دراسة " قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي"**، التي استعرضت مفاهيم وأهداف السياسة النقدية ومنهجيات إعدادها. كما تضمنت الدراسة عرض وتحليل لأدوات السياسة النقدية، وقنوات انتقال أثر استخدامها إلى الاقتصاد

الحقيقي من خلال التأثير الذي تُحدِثُه على جانب الطلب سواء المحلي أو الخارجي، إضافة إلى التأثيرات المتبادلة بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى. كذلك تناولت الدراسة ملامح السياسات النقدية المتبعة في بعض الدول العربية. أكدت الدراسة على أهمية التنسيق بين السياسة النقدية، والسياسات الاقتصادية الأخرى لضمان فاعليتها وتحقيق أهدافها، حيث تم التطرق إلى العلاقات التبادلية بين السياسات المُكوِنَة للسياسة الاقتصادية الكلية، وخاصة التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية، من خلال دراسة تأثير درجة كفاءة السياسة النقدية في تحسين إدارة السياسة المالية من جهة، وتأثيرات الآليات المتبعة في تنفيذ السياسة المالية على نجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.

- **دراسة "النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية"**، هدفت إلى رصد واقع النُظم والسياسات الضريبية في الدول العربية، بغرض تعزيز الجهود المبذولة لتطويرها، حيث تضمنت الدراسة استعراضاً للسياسات والنظم الضريبية في الدول العربية، أخذا بالاعتبار مميزات وخصائص الوضع الراهن لهذه النظم، والتحديات التي تحول دون تحقيق الكفاءة التحصيلية والعدالة التوزيعية للضرائب. ارتكز التحليل على أربع محاور تمثلت في: تطور الإيرادات الضريبية (من حيث: الهيكلية، والمعدلات المطبقة، وشرائح الدخل المعتمدة)، وأداء الضريبة على القيمة المضافة (من حيث: تعدد معدلات الضريبة، وحد التسجيل، وكفاءة الامتثال والرقابة، وفاعلية نظام الاسترداد)، والإطار المؤسسي للنظام الضريبي، وجهود إصلاح النظم الضريبية في الدول العربية.

- **دراسة "انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي"**، التي تناولت تأثير أداء القطاع المصرفي على القطاعات الاقتصادية والمالية، وارتباط تطور الأداء به بالنمو الاقتصادي. هدفت الدراسة لبحث محددات تعثر القروض بالقطاع المصرفي في عدد من الدول العربية خلال الفترة (2007 - 2015)، باستخدام نموذج اقتصاد قياسي يبين الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية الكلية، والمؤشرات المتعلقة بأداء وسلامة القطاع المصرفي. في هذا السياق، تناولت الدراسة تحليلاً وتقييماً للعلاقة بين مخاطر منح الائتمان والتعثر في سداد القروض، وكذلك العلاقة المباشرة بين النمو في الاقتصاد الحقيقي وأداء القطاع المصرفي، من خلال تحليل التأثيرات المتبادلة بين تطور نسب القروض المتعثرة في القطاع المصرفي وتطور نمو النشاط الاقتصادي.

- **دراسة "قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**، هدفت لقياس أثر التغير في مؤشرات التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باستعمال السلاسل الزمنية المقطعية، خلال الفترة 1995-2014، على جانب تحليل هيكل التجارة البينية غير النفطية، وقياس درجة تكامل تجارة مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستعراض أهم المنتجات السلعية غير النفطية ودرجة تنوعها، وتطورات التجارة داخل نفس الصناعة بين دول المجلس.

بالنسبة للنشرات والكتب التي أصدرها الصندوق خلال عام 2017، فقد أعد الصندوق العدد الخامس من **"نشرة إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية والبينية في الدول العربية"**، حيث شملت النشرة تطورات هيكل التجارة الإجمالية والبينية، حسب التصنيف المنسق للسلع، وقياس أهم مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية كمؤشر الميزة النسبية، ومؤشر حصة الصادرات السلعية في الأسواق العالمية، ومؤشر تركز الصادرات، ومؤشر حصة الصادرات البينية للسلع من إجمالي الصادرات السلعية.

المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء

يأتي تقديم الصندوق للمعونة الفنية لدوله الأعضاء ضمن الوسائل التي حددتها اتفاقية إنشائه لتحقيق أهدافه، ويتضمن الدعم الفني كافة الأنشطة الرامية لتعزيز وتقوية القدرات اللازمة لتطوير عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الدول الأعضاء.

تستفيد الدول العربية من الدعم الفني المباشر المتمثل في مساعدتها على رسم السياسات الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاحات الهيكلية في إطار بعثات الإقراض للتشاور حول قروض تدعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، حيث تستفيد الدول من خبرة الصندوق في هذا الصدد، وكذلك من الخدمات الاستشارية التي يوفرها الخبراء الخارجيين الذين يشاركون في بعض هذه البعثات.

أيضاً يقدم الصندوق الدعم الفني من خلال بعثات المعونة الفنية التي يوفدها الصندوق لزيارة الدول الأعضاء، استجابة لطلبها، حيث يتم الاستفادة من خبرات الصندوق في الجوانب الاقتصادية والمالية المختلفة، ويتضمن ذلك تقديم التوصيات للتصدي للتحديات ومعالجة أوجه القصور المختلفة، ويغطي ذلك المجالات التي تقع في دائرة اهتمامه وتخصصه.

يقوم الصندوق بتوفير المعونة الفنية في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل تصميم السياسات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وأسواق السندات الحكومية، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية وغيرها من المجالات ذات الصلة. تأخذ المعونة الفنية التي يوفرها الصندوق لدوله الأعضاء، عدة أشكال مباشرة وغير مباشرة، وفقاً لطبيعتها، بما يتضمن المعونة الفنية التي يقدمها، في إطار المبادرات المختلفة التي يتبناها لتطوير القطاع المالي في الدول العربية، وكذلك الندوات والمؤتمرات واللقاءات التشاورية التي ينظمها.

فيما يلي نشاط الصندوق خلال عام 2017 في مجال تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في المجالات المالية والاقتصادية المختلفة:

- **دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية**

استمر الصندوق خلال عام 2017 في تقديم الدعم الفني اللازم لتطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال في الدول العربية، من خلال المبادرات التي يتبناها، والمؤتمرات والاجتماعات وورش العمل عالية المستوى، التي يتعاون في تنظيمها مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ذات الصلة.

في هذا الإطار، نظم الصندوق في شهر يناير 2017، ورشة العمل عالية المستوى حول **"تطوير نظم التقاعد والمعاشات في الدول العربية"**، بالتعاون مع البنك الدولي، شارك فيها عدد من كبار المسؤولين في الدول العربية من وزارات المالية، والمصارف المركزية، وهيئات الأوراق المالية، ووزارات العمل والضمان الاجتماعي، وهيئات وصناديق التقاعد والمعاشات الحكومية. تناولت الورشة عدد من المواضيع الهامة مثل "اتجاهات نظم التقاعد والمعاشات في الدول العربية"، والتحديات التمويلية التي تواجهها، وخيارات الإصلاح في الأنظمة والسياسات"، و"القضايا المتعلقة بإدارة الاستثمارات والحوكمة في صناديق التقاعد الحكومية". إضافة إلى ذلك، تم أثناء الورشة، استعراض تجارب بعض الدول العربية في مجال تطوير وإصلاح نظم التقاعد والمعاشات.

كذلك، نظم الصندوق خلال شهر مارس 2017، **"المنتدى السنوي الثاني لحوكمة الشركات والمؤسسات المالية في الدول العربية: بناء الجسور مع أعضاء مجالس الإدارة"**، بالتعاون مع كل من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث شارك في المنتدى عدد من كبار المسؤولين من الدول العربية بوزارات المالية، والاقتصاد، والتجارة والصناعة، والمصارف المركزية، وهيئات الأوراق المالية، كما شارك العديد من كبار مسؤولي البنوك والشركات المساهمة العامة، إضافة إلى عدد من مسؤولي الشركات الاستشارية، وأساتذة الجامعات.

ناقش المنتدى عدداً من الموضوعات الهامة، منها المبادئ الدولية المحدثة للحوكمة ومتطلبات تطبيقها، انطلاقاً من دور الحوكمة في تعزيز قضايا الإفصاح والشفافية ودعم فرص تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. تركز النقاش خلال المنتدى حول دور السلطات والهيئات الإشرافية والرقابية في تعزيز تطبيق المبادئ، ومتابعة الالتزام بها، والارتقاء بالقدرات اللازمة لذلك، والتأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه مجالس الإدارات في هذا المجال.

كما نظم الصندوق، خلال شهر مارس 2017، بمدينة أبو ظبي، ورشة عمل حول " **تطوير الخدمات الرقمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**"، بالمشاركة مع مؤسسة "بيل وميليندا جيتس للأعمال الخيرية - Bill & Melinda Gates Foundation". شارك في المؤتمر عدد كبير من ممثلي المصارف المركزية، ووزارات المالية، وهيئات أسواق المال في الدول العربية، إضافة إلى عدد كبير من الخبراء والمختصين من مختلف المؤسسات الإقليمية والدولية. تناولت الورشة عدد من الموضوعات الهامة، منها دور التقنيات المالية الحديثة في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ودور السلطات الرقابية والتشريعية في مراقبة وتأطير الخدمات المالية الرقمية، بما يساهم في تعزيز الشمول المالي. كما تم خلال الورشة التعرف على تجارب عدد من الدول على صعيد تطبيق أنظمة المدفوعات والمقاصة، ودورها في تعزيز الشمول المالي، إلى جانب التعريف بمشروع النظام العربي لتسوية ومقاصة المدفوعات العربية البينية، والدور

المرتقب لـه على صعيد تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

كذلك نظم الصندوق، خلال شهر مارس 2017، بمدينة أبو ظبي، مؤتمر **"مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية في الدول العربية"**، بالتعاون مع كل من مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وصندوق النقد الدولي. شارك في المؤتمر ممثلين عن المصارف المركزية، ووزارات المالية، وهيئات أسواق المال في الدول العربية، إضافة إلى خبراء دوليين من كلٍ من ماليزيا، ومملكة بروناي، وباكستان، وتركيا، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك التسويات الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية. تناول المؤتمر عدد من الموضوعات الهامة، منها مؤشرات السلامة المالية والمراقبة من منظور صندوق النقد الدولي، ومؤشرات السلامة المالية للخدمات المالية الإسلامية، وأهم التحديات المتعلقة بتطبيق تلك المؤشرات.

من جانب آخر، نظم الصندوق، يوم 27 أبريل 2017، مؤتمراً صحفياً بمناسبة **اليوم العربي للشمول المالي**، هدف إلى التعريف بأهمية تعزيز الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية. تم خلال المؤتمر تقديم المبادرة الإقليمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، التي يهدف الصندوق من خلالها لتوفير المشورة الفنية لمساعدة الدول العربية في تبني استراتيجيات وبرامج وطنية لتعزيز الشمول المالي، وتحديداً تمكين المرأة والشباب من الوصول للخدمات المالية.

في سياق آخر، نظم الصندوق يوم 18 سبتمبر 2017، في أبو ظبي، ورشة عمل عالية المستوى حول **"التعامل مع تداعيات إجراءات البنوك المراسلة العالمية – نحو بناء حلول"**، بمشاركة صندوق النقد الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، ومجموعة البنك الدولي. جاء تنظيم الورشة استجابةً لتوجيه أصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، بأهمية متابعة الحوار لمعالجة تداعيات الإجراءات التي اتخذتها البنوك المراسلة العالمية تجاه البنوك العربية، بما يعكس مرئيات وجهود السلطات العربية للبحث عن حلول لهذه التداعيات. هدفت الورشة إلى تعزيز إدراك الجوانب المختلفة المرتبطة بهذه الإجراءات، ومناقشة الاحتياجات والحلول للتعامل معها سواءً على مستوى السلطات الإشرافية أو المؤسسات المالية والمصرفية، بما يساهم من جانب بالالتزام بالمعايير الدولية، ومن جانب آخر، الحد من التداعيات السلبية على القطاع المصرفي العربي، وعلى تمويل الأنشطة، ذلك في إطار ضمان سلامة ونزاهة المعاملات المالية والمصرفية والتحويلات.

ألقت الورشة الضوء على المخاوف من تداعيات انسحاب البنوك العالمية من خدمات البنوك المراسلة على النمو الاقتصادي، وعلى تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، في ظل الترابط القوي للاقتصاد العالمي. كما تطرقت النقاشات خلال الورشة إلى الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، المتمثلة في الرغبة في تحجيم المخاطر، وتعزيز تطبيق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها من المعايير التنظيمية العالمية، وتجنب الوقوع تحت طائلة العقوبات الاقتصادية والتجارية.

في هذا الإطار، تم خلال الورشة استعراض الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لمواجهة بعض هذه المخاوف، كتلك التي قامت بها بعض الأطر والمؤسسات الدولية، مثل مجموعة العمل المالي (FATF)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، فيما يتعلق بتوضيح المعايير الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بنطاق تدابير العناية الواجبة المطلوب القيام بها من طرف البنوك.

كما تناولت الورشة المبادرات التي اتخذتها السلطات التشريعية في الدول الأم للبنوك المراسلة العالمية، لتوضيح توقعاتها التنظيمية، ومساعدة المصارف على تبني مناهج أكثر فعالية، وقائمة على مواجهة المخاطر، وتركز على النتائج، للتخفيف من مخاطر الجرائم المالية. كذلك، استعرضت الورشة الخطوات التي اتخذتها السلطات التشريعية في المنطقة العربية، لتحديث الأطر الرقابية والتنظيمية لديها، بما في ذلك أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واعتماد النهج القائم على الحد من المخاطر، استجابة للتوصيات المُحَدَّثة لمجموعة العمل المالي.

ناقشت الورشة أيضاً، جدوى وفعالية الحلول الأخرى المتاحة، التي من بينها المبادرات التي تهدف إلى تحديد تكاليف الامتثال واعتبارات الربحية، وتعزيز وفورات الحجم عن طريق توحيد تدفقات المعاملات، وتعديل الأسعار أو تجميع الخدمات لزيادة ربحية المصارف المراسلة، أو خفض التكاليف عن طريق توحيد معلومات العملاء. في هذا الإطار، تمت الإشارة خلال الورشة إلى إمكانية تعزيز دور التقنيات المالية الحديثة، في التخفيف من تداعيات إجراءات البنوك المراسلة العالمية في المنطقة العربية، بما في ذلك

الاستفادة من المعلومات المتوفرة في نموذج "اعرف عميلك - KYC"

في نفس السياق، شارك الصندوق في تنظيم **"المؤتمر الإقليمي عالي المستوى حول تمويل المشاريع الجديدة في العالم العربي: تسريع التمويل للشركات الناشئة"**، الذي عُقِد في شهر نوفمبر 2017 في المملكة المغربية، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، والوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي. شارك في المؤتمر عدد من كبار المسؤولين في الدول العربية من وزارات المالية، والاقتصاد، والتجارة، والصناعة، والشباب والمرأة والعمل، ومؤسسات ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمصارف المركزية، وهيئات أسواق المال، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين بالمؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية، إضافةً الى عدد من المشاركين من القطاع الخاص.

بخصوص الموضوعات ذات الصلة بالشمول المالي، شارك الصندوق بالتعاون مع البنك المركزي الأردني والوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي والمفوضية الأوروبية، في تنظيم **منتدى سياسات الشمول المالي**، الذي عقد خلال شهر ديسمبر 2017 في مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية، تحت رعاية صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين. جاء تنظيم المنتدى بمناسبة إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للمملكة الأردنية الهاشمية، التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل. حضر المنتدى حوالي 300 مشارك، حيث تمت مناقشة آخر المستجدات المتعلقة بالشمول المالي ضمن ستة محاور أساسية (الخدمات المالية الرقمية، والتمويل الأصغر، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وحماية مستهلكي الخدمات المالية، وسبل تعزيز الثقافة والقدرات المالية والبيانات والبحوث). علاوة على ذلك، تطرق المنتدى لأهمية وتأثير المبادرات الإقليمية في مجال الشمول المالي وتعزيزه، من أهمها المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية (FIARI).

من جانب آخر، نظم الصندوق ومعهد الاستقرار المالي (FSI)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، بالتعاون مع معهد التمويل الدولي (IIF)، **الاجتماع السنوي الثالث عشر عالي المستوى حول المستجدات في الرقابة المصرفية والاستقرار المالي: المعايير المصرفية وأولويات السلطات الإشرافية**، ذلك في شهر ديسمبر 2017 في مدينة أبو ظبي. شارك في الاجتماع عدد من كبار المسؤولين يمثلون خمس عشرة دولة عربية، من مصارف مركزية، ومؤسسات مصرفية عربية، وهيئات أسواق المال، إلى جانب عدد من المؤسسات الدولية، في مقدمتها بنك التسويات الدولية، وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك إيطاليا، وبنك فرنسا، ومجموعة الثلاثين، ومعهد التمويل الدولي.

تناول الاجتماع عدد من الموضوعات الهامة، منها النهج الأمثل لمجالس إدارات البنوك وكبار المدراء، والتحديات التي تواجهها المصارف المركزية والهيئات الرقابية، على صعيد التشريعات المالية والمصرفية.

كما تضمن برنامج الاجتماع، التحديات الإشرافية والرقابية في الدول العربية، وتداعيات التطورات المتسارعة في مجال التقنيات المالية الحديثة، وتأثيرها على القطاع المصرفي، وسبل مواجهة الجرائم المالية الإلكترونية، إضافة إلى عدد من القضايا الراهنة المرتبطة بالبنية التحتية للأسواق المالية.

من جانب آخر، على صعيد المشورة الفنية في القطاع المالي، ترأس الصندوق بعثة فنية زارت مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال شهر يونيو 2017، بمشاركة خبراء البنك الدولي، والتحالف العالمي للشمول المالي، بهدف تقديم **المشورة الفنية لتطوير منظومة حماية مستهلكي الخدمات المصرفية** لدى دولة الإمارات العربية المتحدة. أعدت البعثة تقريراً تضمن تقييم للوضع الحالي لمنظومة حماية مستهلكي الخدمات المصرفية، واستعراض المعايير الدولية وبعض التجارب الدولية على صعيد الإطار المؤسسي والتنظيمي. كما تضمن التقرير توصيات لترسيخ إطار منظومة حماية مستهلكي الخدمات المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

في ذات السياق، قدم الصندوق خلال عام 2017، بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، تقريراً عن تقييم أوضاع أسواق المال المحلية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في إطار مبادرة تطوير أسواق السندات في الدول العربية (ADMDI). تضمن التقرير توصيات على صعيد تطوير أسواق الأدوات المالية الحكومية، وأسواق سندات الشركات، ومتطلبات تطوير الإطار القانوني والتشريعي والبنية التحتية لأسواق المال. كما تناولت التوصيات، توسيع قاعدة المستثمرين وفرص تطوير أسواق الصكوك.

على صعيد متابعة الصندوق لأداء الأسواق المالية والبورصات العربية، واصل الصندوق إصدار **النشرات الفصلية** حول الأسواق المالية العربية ليصل عددها إلى تسعون عدداً منذ البدء في إصدارها. تتناول النشرات الفصلية أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، وأهم التطورات التشريعية والتنظيمية، إلى جانب تحليل أداء أسواق الأوراق المالية ونشاطها.

أظهرت النشرات، التي أصدرها الصندوق خلال عام 2017، تراجعاً طفيفاً في أداء الأسواق المالية العربية، بالمقارنة مع الاتجاه الإيجابي الذي شهدته في عام 2016، حيث تراجعت القيمة السوقية الإجمالية للأوراق المالية المسجلة بالبورصات العربية، خلال فترة المقارنة بنحو 8.5 مليار دولار، وبنسبة بلغت 0.8 في المائة، لتبلغ نحو 1102مليار دولار بنهاية ديسمبر 2017.

▪ تطوير القدرات الإحصائية في الدول العربية

يحظى مجال توفير الإحصاءات الشاملة والموثوقة عن الاقتصادات العربية بأولوية ضمن اهتمامات الصندوق، إدراكاً منه لأهمية توفير تلك البيانات لتعزيز العمل في المجالات الاقتصادية والمالية للدول العربية.

في هذا الصدد، استمر الصندوق، خلال عام 2017، في تحديث قواعد البيانات الإحصائية، وإعداد وتطوير النشرات والتقارير الاقتصادية التي يصدرها بصورة دورية، ونشرها على الموقع الإلكتروني للصندوق في الأوقات المحددة لها.

كما شملت الأعمال المنجزة من جانب الصندوق في المجالات الإحصائية، خلال عام 2017، العديد من الأنشطة المبرمجة في إطار أهداف استراتيجية الصندوق، شملت تطوير قدرات الكوادر الفنية في الهياكل الإحصائية في الدول العربية، وإعداد الدراسات والتقارير، إضافة إلى توفير الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، والمساهمة في تقديم المعونة الفنية والتدريب في مجالات الاختصاص للدول العربية .

من جهة أخرى، تضمنت جهود الصندوق في مجال تطوير العمل الإحصائي بالدول العربية، تقييم الوضع الإحصائي في الدول العربية وتطوير برامج العمل التي تخدم الكوادر العاملة في الهياكل الإحصائية العربية، من خلال استبيان أُعِدَ لهذا الغرض. كذلك، هدفت الاستبيانات إلى التعرف على كيفية التنسيق مع باقي مؤسسات الدولة فيما يتعلق بإنتاج ونشر الإحصاءات، وعدد الإحصائيين العاملين في الهياكل الإحصائية. إلى جانب استبيانات أخرى أعدها الصندوق، وأرسلها إلى الهياكل الإحصائية بالدول العربية، منها:

- استبيان **"القطاع غير الرسمي في الدول العربية"**، الذي هدف إلى تقييم وضعية هذا القطاع في البلدان العربية، والوقوف على أبرز المؤشرات المتعلقة بحجمه في الاقتصادات العربية، والاطلاع على المنهجيات المتبعة للحصول على الإحصاءات المتعلقة به، سواء من خلال المُسوحات أو التقديرات المعتمدة، إضافةً إلى السياسات والإجراءات المتخذة لإدراجه في القطاع الرسمي.

- استبيان **"مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"**، الذي تم إعداده بالتعاون مع دائرة الإحصاء التابعة لصندوق النقد الدولي، للوقوف على وضع الإحصاءات المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية في الدول العربية. هدف الاستبيان إلى جمع بيانات حول مؤشرات السلامة المالية حسب توفرها لعام 2016، إضافة إلى التحديات المتعلقة بكيفية احتساب مؤشرات السلامة المالية بالنسبة إلى القطاع المالي غير المصرفي. يتكون الاستبيان الذي تم توجيهه إلى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية من تسعة محاور تتطرق إلى مدى توفر مؤشرات السلامة المالية الأساسية والتكميلية للقطاع المالي والمصرفي، والتحديات التي تواجه الجهات المعنية بإعدادها ونشرها.

- استبيان **حول "أهم المواضيع التي يمكن مناقشتها في الاجتماع الرابع لمبادرة الإحصاءات العربية"**، هدف إلى التعرف على مقترحات الدول العربية حول المواضيع التي يمكن مناقشتها في الاجتماعات المقبلة للجنة الفنية أو إعداد بحوث حولها، أو توفير التدريب والمعونة الفنية بخصوصها.

- استبيان **حول الخدمات المالية الرقمية**، هدف إلى التعرف على تطور تطبيقات الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية، بالمقارنة مع تطور استخدام هذه التطبيقات على مستوى العالم، وتحديد الاحتياجات اللازمة لتطوير نظم الدفع الرقمي. تناول الاستبيان بالخصوص مدى جاهزية واستعدادية الدول العربية لتطبيق مثل هذا النظام.

- استبيان **حول إجراءات وممارسات حماية مستهلكي الخدمات المالية في الدول العربية**، هدف إلى التعرف على الممارسات القائمة في الدول العربية على صعيد حماية مستهلكي الخدمات المالية، بالمقارنة مع الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً، وتحديد احتياجات التطوير اللازمة.

- نموذج **مسح إحصاءات** لجانب الطلب على الخدمات المالية في الدول العربية، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية، وبالتنسيق مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أخذاً بالاعتبار واقع الشمول المالي في الدول العربية، وأولويات السياسات والبيئة الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تطور الخدمات المالية في الدول العربية. يتميز النموذج ببساطته ومرونته، بما يتيح جمع البيانات واحتساب المؤشرات بصورة دقيقة، قابلة للمقارنة بين الدول العربية.

إضافة لذلك، يتكون النموذج من المسح الإحصائي الأساسي الذي ستشترك فيه جميع الدول العربية لاحتساب مؤشرات أساسية عن الشمول المالي، إلى جانب عدد من الاستبيانات الإضافية، وفقاً لاحتياجات الدول (Customization)، وبحسب أهداف الشمول المالي لديها. من المخطط أن تغطي الاستبيانات الإضافية، بصورة مبدئية، المواضيع التالية: التفاوت بين الجنسين، والإفراط في المديونية، والتمويل متناهي الصغر، والتمويل الإسلامي، والتحويلات.

- استبيان حول **" مستجدات الأدلة والمنهجيات في الدول العربية"**، هدف إلى تحديد أهم الإجراءات التي قامت بها المؤسسات المعنية لتطوير الأدلة والمنهجيات المُطبقة، خاصة فيما يتعلق بالحسابات القومية، وميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات مالية الحكومة وتحديد الجهات المسؤولة عن انتاج البيانات الإحصائية في الدول العربية، ومعرفة المُسوحات ذات الطابع الوطني.

في إطار **مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"** التي أُطْلِقَت عام 2013، ويتولى الصندوق أمانتها الفنية، ضمن مساعيه الرامية لتوفير فرص التدريب الكفيلة برفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر العربية على إنتاج إحصاءات اقتصادية ومالية واجتماعية منتظمة، حسب المنهجيات المتعارف عليها دولياً، ومساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال، من خلال تقديم الدعم الفني اللازم في هذا الخصوص.

يتضمن برنامج عمل المبادرة تطوير قواعد البيانات العربية، من خلال مساعدة الدول الأعضاء على إرساء البنية المناسبة لإعداد البيانات ونشرها، واستخدامها في رسم السياسات الاقتصادية. كما يشمل البرنامج تعزيز إقامة شراكات مع المؤسسات الإحصائية الإقليمية والدولية لتطوير وتحسين فعالية وكفاءة الأنظمة الإحصائية في الدول العربية.

في سياق تولي الصندوق **أمانة اللجنة الفنية للمبادرة**، فقد نظم الاجتماع الرابع للجنة، يومي 8 و9 نوفمبر 2017 في مدينة أبو ظبي، بمشاركة وفود ثلاثة عشر دولة عربية، إضافة إلى تسع مؤسسات إقليمية ودولية بصفة مراقب، وهي المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمجلس النقدي الخليجي، وصندوق النقد الدولي، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (الكويت)، والبنك الدولي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا"، ولجنة إيرفنج فيشر"IFC"، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

حققت المبادرة خلال عام 2017 تقدماً ملموساً ونوعياً من حيث المواضيع والمساهمات التي تضمنتها فعاليات الاجتماع المشار إليه، وباتت اجتماعات اللجنة الفنية للمبادرة بمثابة منصة لتبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية، بما يساهم في تعزيز قدراتها على تطوير هياكلها الإحصائية، والتغلب على التحديات التي قد تواجهها في هذا الخصوص.

تضمنت فعاليات الاجتماع الرابع للمبادرة استعراض المنجزات لعام 2017 في مجال العمل الإحصائي العربي، وتقديم عروض تقديمية حول مجموعة من الموضوعات، من بينها موضوعات تتعلق بمؤشرات السلامة المالية، والشمول المالي، وإحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية. كما تم استعراض تجارب بعض الدول العربية في مجال تطوير طرق إعداد الإحصاءات الخاصة بالحسابات القومية، وكيفية إعداد وتطبيق المنهجيات الخاصة بنظام إدارة الإحصاءات المالية الحكومية (GFMIS)، ودليل إحصاءات مالية الحكومة (GFS2014)، والأساليب والمنهجيات الحديثة في إعداد ونشر الإحصاءات النقدية والمصرفية، إلى جانب تجارب المؤسسات الدولية في مجال استغلال إحصاءات السجلات الإدارية التي تقلل من العبء المالي على العديد من الهياكل الإحصائية، إضافة إلى إلقاء الضوء على أهم تطبيقات البيانات الكبيرة التي يمكن أن تستعمل في تحليل الاقتصاد الكلي، وتخدم الإحصاءات الرسمية

في الدول العربية، حيث تم التطرق خلال الاجتماع إلى كيفية تصنيف البيانات الكبيرة، والمصادر المتعددة لهذه البيانات، مثل الأنظمة الحكومية والشبكات الاجتماعية وأنظمة الأعمال التقليدية والإنترنت.

▪ إدارة الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة

يتولى الصندوق نيابة عن الدول العربية إدارة الحساب الموحد، الذي تم استحداثه بصندوق النقد العربي بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1056، الصادر في يوليو 1988، بغرض الصرف على الموازنات المعتمدة للمنظمات والهيئات والمراكز العربية المتخصصة، من خلال المساهمات المستلمة لصالحها بهذا الحساب من الدول العربية.

تأسست المنظمات العربية المتخصصة تحت مظلة جامعة الدول العربية، كأحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وتمثل الأذرع الفنيّة للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدّم المشورة والخبرة والنصيحة في القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصصها. تشمل قائمة المنظمات والهيئات والمراكز العربية المعنية بالحساب الموحّد حالياً:

1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية
2. منظمة العمل العربية
3. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
4. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية
6. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة، والأراضي القاحلة
7. الهيئة العربية للطاقة الذرية
8. الهيئة العربية للطيران المدني

في هذا الإطار، يقوم الصندوق بتقديم تقرير ربع سنوي لكل منظمة يوضّح ما تم صرفه والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، إضافة إلى تقرير دوري ربع سنوي مُجمّع عن نشاط الحساب الموحّد.

يُبيّن المركز المالي للحساب الموحّد في31 ديسمبر 2017، أن رصيد صافي الموجودات بلغ 23 مليون دولار أمريكي، مقارنةً برصيد بلغ 20.5 مليون دولار أمريكي بنهاية سنة 2016.

يُذكر أن عوائد الاستثمارات المتحققة لدى الحساب الموحد تدخل في حساب احتياطي خاص لهذه المنظمات في الحساب الموحد. بلغ رصيد الاحتياطي الخاص نحو 10.5 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2017، يغطي ما نسبته نحو 25 في المائة من جملة اعتمادات موازنات المنظمات للسنة المالية الأخيرة، مع اختلاف هذه النسبة من منظمةٍ لأخرى. تستهدف قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستمرار في تكوين هذا الاحتياطي واستخدامه بقرارات منه لأغراض طارئة.

▪ تعزيز أطر التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

في إطار الحرص على توطيد علاقته مع المنظمات والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية، وقع الصندوق يوم الإثنين الموافق 4 ديسمبر 2017، **مذكرة تفاهم مع الوكالة الألمانية للتنمية** بالنيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. جاء التوقيع على المذكرة، ليتماشى مع استراتيجية الصندوق ورؤيته للسنوات المقبلة، ولتعزيز مكتسبات الجانبين من جهود التعاون على مدى العامين الماضيين، من خلال توطيد وتوسيع نطاق التعاون الجاري نحو تطوير أنظمة مالية مستدامة وشاملة في المنطقة العربية، ودعم تنفيذ المبادرة المشتركة للشمول المالي في المنطقة العربية (FIARI)، لتوسيع وتحسين إمكانية الحصول على التمويل لكافة الفئات الاجتماعية، والاقتصادية، في الدول العربية، ذلك بفضل الخبرة الطويلة لكل من الصندوق والوكالة الألمانية للتنمية في توفير المشورة الفنية وبناء القدرات.

كما تم التوقيع على **مذكرة تفاهم بين الصندوق ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)**، هدفت لتقوية وتعزيز التعاون القائم بين المؤسستين، وبناء إطار شامل للتعاون على صعيد الشراكة في تقديم خدمات المشورة الفنية وبناء القدرات في المنطقة العربية، في مجالات تنمية القطاع المالي، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير حوكمة الشركات، ودعم وتعزيز سياسات الاستثمار، الى جانب موضوعات أخرى ذات اهتمام مشترك بين المؤسستين.

من جهة أخرى، استضاف الصندوق، خلال شهر أكتوبر 2017، **"اجتماع المجموعة التشاورية للجنة بازل للرقابة المصرفية"**، بحضور 32 ممثلاً عالي المستوى من إدارات الرقابة المصرفية في المصارف المركزية والهيئات الرقابية العالمية، وممثلين عن

صندوق النقد والبنك الدوليين، ومعهد الاستقرار المالي، والمجموعة التشاورية لمساعدة الفقراء CGAP، وسلطة دبي للخدمات المالية .

تطرق الاجتماع إلى عددٍ من الموضوعات الهامة، في إطار برنامج عمل المجموعة التشاورية للجنة بازل للرقابة المصرفية لعام 2017، شملت قضايا التنسيق ما بين السلطات الرقابية عبر الحدود، والإجراءات الاستنسابية في إطار بازلIII ، والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في ظل بيئة تتسم بانخفاض أسعار الفائدة، وتداعيات ذلك على أسعار الأصول وربحية المصارف، إضافة إلى مناقشة موضوع تقنية الخدمات المالية وانعكاساتها على قضايا الشمول المالي من منظور التدابير التنظيمية والرقابة المصرفية، كما تم تدارس خيارات السياسات الحصيفة في تكوين المخصصات لمواجهة الخسائر المتوقعة على ضوء الدروس المستفادة من تجارب الدول الآسيوية .

كما قدم الصندوق، أيضاً خلال الاجتماع، عرضاً حول أبرز ما تضمنته دراسة "إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية". تطرق العرض لتطبيق ركائز الإطار الرقابي لإدارة مخاطر السيولة في الدول العربية، وجهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتمكين المصارف العربية من الوفاء بهذه المتطلبات، وتطبيق متطلبات السيولة في المصارف الإسلامية.

على صعيد آخر، نظم الصندوق بالتعاون مع **بنك التسويات الدولية الاجتماع المشترك الثاني لمجموعة عمل السياسة النقدية في الدول العربية خلال يومي 15-16 نوفمبر 2017 في مدينة أبو ظبي.** حضر الاجتماع عدد كبير من المسؤولين رفيعي المستوى، يمثلون المصارف المركزية العربية والدولية، إضافة إلى عدد من المدراء التنفيذيين للبنوك والمؤسسات المالية في البلدان العربية. ناقش الاجتماع عدد من الموضوعات المهمة ذات العلاقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي العربي، تضمنت انعكاسات التطورات الاقتصادية والمالية الدولية على إدارة السياسة النقدية وأنشطة القطاع المصرفي، إضافة إلى التحديات المرتبطة بمصادر التمويل والسيولة المصرفية في ظل تراجع الأسعار العالمية للنفط، وتزايد احتياجات تمويل الدين العام المحلي في عدد من البلدان العربية.

تجدر الإشارة إلى حرص الصندوق على تعزيز تواجده ومشاركته في الفعاليات الإقليمية والدولية، بما يخدم مصالح دوله الأعضاء، ويسهم في تحقيق أهدافه المتضمنة باتفاقية إنشاءه، خاصة الهدف الخاص بتنسيق مواقف الدول العربية الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.

في هذا الإطار، قام الصندوق بتمثيل أمانة اللجنة العربية للرقابة المصرفية في **"اجتماع المجموعة التشاورية للجنة بازل للرقابة المصرفية"**، الذي عُقد في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر يناير 2017. تضمن برنامج الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات ذات الأولوية، على صعيد الرقابة المصرفية وتنفيذ متطلبات بازل III. قدم الصندوق خلال الاجتماع عرضاً حول **"المعالجة الرقابية لمخاطر انكشاف القطاع المصرفي على إصدارات الدين السيادي: تجارب بعض الدول العربية ومرئياتها حول المعالجة الرقابية المُقترحة من قبل لجنة بازل"**.

كما شارك الصندوق في اجتماع المجموعة التشاورية للجنة بازل للرقابة المصرفية، الذي عُقد في مدينة بازل بسويسرا خلال شهر مايو 2017. تطرق الاجتماع لعدد من الموضوعات المهمة، على صعيد الرقابة المصرفية، شملت الإطار المعياري المبسط لمخاطر السوق، والمرحلة الثالثة من تعديلات الركيزة الثالثة لانضباط الأسواق، وتداعيات التطورات على صعيد تقنيات الخدمات المالية على البنوك وعلى الهيئات الإشرافية في القطاع المصرفي، إضافة إلى استعراض نتائج استبيان قضايا التنسيق ما بين السلطات الرقابية عبر الحدود، والسلطات المضيفة. كذلك، قدم الصندوق خلال الاجتماع عرضاً تضمن أبرز التطورات الرقابية وتطبيق متطلبات بازل III في البلدان العربية. شارك في الاجتماع ممثلي الهيئات الرقابية العالمية، وممثلين عن صندوق النقد والبنك الدوليين، ومعهد الاستقرار المالي، ومجلس الاستقرار المالي العالمي، والمجموعة التشاورية لمساعدة الفقراء CGAP.

من جانب آخر، وفي إطار مساعيه لتعزيز فرص وصول مختلف فئات المجتمع، في البلدان العربية، للتمويل والخدمات المالية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، شارك الصندوق في **مؤتمر الشراكة العالمية للشمول المالي**، الذي عقد في مدينة برلين في شهر مايو 2017، في إطار أعمال مجموعة العشرين. قدم الصندوق خلال المؤتمر عرضاً حول تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، والمبادرة الإقليمية التي يتعاون فيها الصندوق مع التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (AFI)، والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ).

كذلك شارك الصندوق في **المؤتمر الدولي لإعادة البناء والإعمار في اليمن**، الذي نظمه البنك الدولي بالتعاون مع وزارة المالية في المملكة العربية السعودية يوم 10 مايو 2017، حيث قدم الصندوق خلال المؤتمر، تصوراته لما يمكن تقديمه لمساعدة السلطات اليمنية في هذه المرحلة الصعبة، وتحديداً على صعيد توفير المشورة الفنية للمساعدة في إعادة بناء المؤسسات، وتأهيل وتدريب الكوادر اليمنية في القطاعات الاقتصادية والمالية المختلفة. كما شارك الصندوق في فعاليات المنتدى السنوي التاسع للتحالف العالمي للشمول المالي، الذي عقد خلال شهر سبتمبر 2017 بمدينة شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية، حيث تم الإطلاق الرسمي للمبادرة الاقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)، التي يتعاون فيها صندوق النقد العربي مع التحالف العالمي للشمول المالي، والوكالة الألمانية للتنمية، وبمشاركة البنك الدولي.

شارك الصندوق أيضاً، في الاجتماع الدوري **للجنة الدولية للمعلومات الائتمانية**، الذي عُقِدَ في فيينا خلال شهر نوفمبر 2017، ممثلاً للمجموعة العربية. كما شارك الصندوق بصفة مراقب في الاجتماعين العامين الخامس والعشرين، والسادس والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، الذين عقدا في دولة الكويت خلال شهر أبريل 2017، وفي مملكة البحرين خلال شهر ديسمبر 2017 على الترتيب.

المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)

تتويجاً لجهود صندوق النقد العربي، في إطار استراتيجيته، للمساهمة في دعم وتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية، وإدراكاً منه للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بصورة عامة، أطلق الصندوق **المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، خلال المنتدى العالمي للشمول المالي، الذي عقد لأول مرة في المنطقة العربية، بحضور رئيس جمهورية مصر العربية. يمثل إطلاق المبادرة ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي مع كل من الوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي، وبمشاركة البنك الدولي، تحت مظلة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

جاءت جهود صندوق النقد العربي في مجال تعزيز الشمول المالي بالمنطقة العربية، تعزيزاً للاهتمام المتزايد الذي أولته المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في السنوات الأخيرة، ببرامج وسياسات تعزيز الشمول المال في إطار سياسات واستراتيجيات دعم فرص النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، حيث شهدت الأطر التشريعية والرقابية تطوراً كبيراً في تشجيع الشمول المالي، وركزت على العمل لتحسين وصول رواد الأعمال للتمويل، والعمل كذلك على الحد من تسرب مدخرات الأفراد في المنطقة العربية من القطاع المالي والمصرفي الرسمي.

كما يواكب إطلاق صندوق النقد العربي للمبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الجهود الدولية في هذا الشأن، وينسجم مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي حددتها الأمم المتحدة (UN) لعام 2030، حيث تم اعتبار الشمول المالي في مقدمة الوسائل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، وهما ركيزتان رئيسيتان للتنمية المستدامة. من الجدير بالذكر، أن الشمول المالي يسهم في تحقيق عدد كبير من الأهداف السبعة عشرة، الطموحة للتنمية المستدامة، من خلال تشجيع الخدمات المالية الرقمية، والحصول على التمويل والادخار والتأمين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كذلك استحوذت قضايا الشمول المالي خلال السنوات الماضية على اهتمام المؤسسات والأطر الدولية المعنية مثل مجموعة العشرين، التي أوصت بإطلاق الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)، إضافة إلى ما تحظى به قضايا الشمول المالي من أهمية في برامج وأنشطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

بناءً على ما تقدم، عمل صندوق النقد العربي، بالتعاون مع السلطات الإشرافية على القطاع المالي في الدول العربية، على قيادة هذا التوجه والمساعدة على مواجهة التحديات المتعلقة بتحقيق الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث تضمنت استراتيجية صندوق النقد العربي للفترة 2015-2020، العديد من البرامج والأنشطة التي تستهدف مساعدة الدول العربية على تحسين إمكانية الوصول للتمويل والخدمات المالية. في هذا السياق، تم إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية المُنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2012. كما تم تنظيم العديد من ورش العمل والمؤتمرات والدورات التدريبية بالمشاركة والتعاون مع مؤسسات وجهات إقليمية وعالمية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، ومؤسسة بيل وملينداغيتس

للأعمال الخيرية (BMGF)، وبنك التسويات الدولية (BIS)، والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، ووكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA)، وعدد من البنوك المركزية العالمية.

يتمثل الهدف الرئيس للمبادرة في بناء منصة استراتيجية للمؤسسات المشاركة والجهات المانحة، لتعزيز وتطوير الشمول المالي ورفع مساهمته في النمو الاقتصادي في المنطقة العربية. كما تهدف المبادرة إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل لجميع القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في الدول العربية، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. كما تتضمن المبادرة دعم جهود الحكومات والسلطات في الدول العربية الرامية لتعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية، على ضوء الحاجة الكبيرة لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، بما يساعد على مواجهة تحديات البطالة وإرساء العدالة الاجتماعية، إضافة إلى تسهيل زيادة وتكثيف الدعم المتاح لتطوير الشمول المالي في المنطقة العربية، وتعزيز فرص التنسيق بين المؤسسات التنموية والمالية الداعمة، بما يحسن من كفاءة الدعم لمواجهة التحديات الرئيسية التي تقف في وجه دعم شركاء التنمية، بما ينسجم مع استراتيجية وبرامج التنمية لدى كل دولة.

تتضمن المحاور الرئيسية للمبادرة تقديم الدعم من جانب صندوق النقد العربي في الجوانب المتعلقة بسبل تحسين الشمول المالي، والوصول إلى الخدمات المالية ذات الجودة والتكاليف المناسبة، ومنحها الأهمية والأولوية المناسبة في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة، إضافة إلى مساعدة الدول العربية الأعضاء على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، وتشجيع الابتكار في هذا المجال، والارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية.

كما ستعمل المبادرة على تنويع قنوات توزيع الخدمات المالية والتركيز تحديداً على توسيع مشاركة النساء والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تشجيع استخدام ابتكارات وتقنيات حديثة والترويج لزيادة التثقيف المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية، وتجميع البيانات حول الخدمات المالية وقياسها. يشمل نطاق المبادرة تغطية مختلف مجالات سياسة الشمول المالي ذات الصلة، من أهمها:

- ✓ دعم توفر بيانات الشمول المالي لتعزيز السياسات المعتمدة على الأدلة.
- ✓ تمكين النساء مالياً وإيجاد فرص العمل المناسبة لهن وفقاً لذلك.
- ✓ تعزيز الخدمات المالية للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك توفير آليات الضمان، وتمويل الشركات العربية المبتدئة، ورواد الأعمال، والمناطق الريفية.
- ✓ متابعة جهود تنمية البنية التحتية المالية بما يساهم في توسيع الشمول المالي.
- ✓ دعم التمويل المسؤول، لخدمة فرص استدامة التنمية.
- ✓ دعم تطوير خدمات مالية رقمية وابتكارات مؤسساتية، كوسائل لتوسيع القنوات البديلة للوصول للنظام المالي واستخدامه.

كذلك تولي المبادرة اهتماماً خاصاً بتعزيز جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في مجالات حماية مستهلكي الخدمات المالية، وتطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية، بما يرسخ الثقة في النظام المالي من جهة، ويخدم من جهة أخرى أغراض التوعية والتثقيف المالي.

إدراكاً منه للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسبها قضايا الشمول المالي في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، حدد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم السابع والعشرين من شهر أبريل (نيسان) من كل عام، ليكون **اليوم العربي للشمول المالي**، ذلك تأكيداً من المجلس للاهتمام الذي يوليه لقضايا تحسين الشمول المالي، والوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، وللأولوية والأهمية الكبيرتين لهذا الموضوع في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة.

يهدف اليوم العربي للشمول المالي، إلى المساهمة في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية، وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج. كما يأتي ذلك، في إطار الحرص الذي توليه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع المؤسسات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في الدول العربية، من خلال تعاون جميع الأطر والمؤسسات والتجمعات الدولية المختصة وتعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، للمساهمة في تحقيق شمولية الوصول للخدمات المالية في الدول العربية.

في هذا السياق، تضمن برنامج العمل المستقبلي لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المضي قدماً في تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور الخدمات المالية غير المصرفية، إضافة إلى دراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية.
في هذا الصدد، شارك الصندوق في تنظيم **منتدى سياسات الشمول المالي**، الذي عقد يوم 4 ديسمبر 2017 في المملكة الأردنية الهاشمية، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، حيث تطرقت النقاشات خلال المنتدى إلى استراتيجية الشمول المالي في المملكة الأردنية الهاشمية، والمبادرات الإقليمية للشمول المالي، في مقدمتها مبادرة تعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI).

في سياق جهوده لتعزيز القدرات العربية في مجال إعداد وتنفيذ استراتيجيات للشمول المالي، نظم الصندوق بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، دورة تدريبية حول "إعداد وتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية"، ذلك يوم 5 ديسمبر 2017 في المملكة الأردنية الهاشمية، شارك فيها عدد كبير من المعنيين بقضايا الشمول المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. هدفت الدورة إلى شرح المحاور الرئيسية لإعداد الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، سواءً على صعيد الإطار المؤسسي والحوكمة، ومتطلبات الإعداد، وجمع البيانات وتحليلها، أو على صعيد المتابعة والمراقبة والتقييم. كما تم التطرق إلى التحديات التي تصاحب إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات.

مشروع النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية

بمبادرة من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، واتساقاً مع الأغراض التي يسعى صندوق النقد العربي لتحقيقها، وفقاً لاتفاقية إنشائه، التي اشتملت على **"تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية" (الفقرة ح من المادة الرابعة)**، طلب المجلس الموقر من صندوق النقد العربي، إعداد دراسة حول إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية. جاء ذلك بالنظر للأهمية الكبيرة لهذا النظام في تعزيز التجارة والاستثمارات العربية البينية، وما يمكن أن ينشأ عنه من منافع ومزايا للاقتصادات العربية ككل، وللقطاع المالي والمصرفي العربي بوجه خاص.

يهدف مشروع النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، إلى تحقيق عدة أغراض، يتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ تشجيع وتنمية الأنشطة والمبادلات التجارية والاستثمارية العربية البينية، بالتالي تقوية التعاون والاندماج الاقتصادي والمالي العربي.
- ✓ تشجيع استخدام العملات العربية، في مقاصة وتسوية المعاملات العربية البينية.
- ✓ المساهمة في تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي في الدول العربية من خلال تشجيع تطبيق المبادئ والممارسات الدولية السليمة.
- ✓ تخفيض كلفة إنجاز التحويلات والمدفوعات بين الدول العربية، وتقليص المدة.
- ✓ تعزيز قدرة المؤسسات المالية العربية على حماية أمن معلوماتها.
- ✓ إمكانية الربط مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية.

عمل صندوق النقد العربي، على تلبية طلب مجلس محافظي البنوك المركزي ومؤسسات النقد العربية، بالتعاون مع البنك الدولي، ومشاركة اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، وبالاستعانة بشركة استشارية عالمية متخصصة، على إعداد مجموعة من الدراسات حول متطلبات إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، تكللت بإعداد دراسة جدوى شاملة للمشروع.

خلال الاجتماع السنوي لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الذي عُقِد في سبتمبر 2014 بمدينة الجزائر، استعرض المجلس الدراسة الشاملة للجدوى. وبناء عليه، أصدر قراراً باعتماد توصية اللجنة الفرعية التي أكدت، وفقاً لنتائج الدراسة، على توفر العديد من العناصر والعوامل التي تعزز جدوى إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية. كما طالب المجلس ضمن القرار بقيام اللجنة باتخاذ ما يلزم للتقدم بخطة عمل شاملة لمتطلبات التنفيذ، تأخذ في الاعتبار كافة التساؤلات والتحديات المرتبطة بذلك، والتأكيد على الامتثال للمعايير الدولية، وتضمين العملات العربية، لاستخدامها في تنفيذ عمليات التقاص والتسوية في إطار النظام.

من جانبه، تعاون صندوق النقد العربي مع اللجنة الفرعية المشار إليها في إعداد تقرير حول متطلبات مرحلة ما قبل التنفيذ، اشتمل على خطة عمل متكاملة تقوم على مرحلتين، مرحلة التصميم ومرحلة التنفيذ. كذلك تضمن التقرير خلاصة نتائج المشاورات مع كافة الجهات المعنية.

في اجتماعه الذي عُقد بمدينة القاهرة في سبتمبر 2015، ناقش مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، التقرير المقدم من اللجنة الفرعية حول مرحلة ما قبل التنفيذ، مستعرضاً في هذا الإطار توصية اللجنة حول الانتقال لمرحلة تصميم النظام. أكّد المجلس الموقّر مجدداً على أهمية المشروع والحاجة إلى الانتقال للمرحلة التالية المتعلقة بتصميم النظام، على أن يشمل التصميم كافة الجوانب والمتطلبات المتعلقة به، سواءً من حيث نموذج عمل النظام وإجراءات إدارة المخاطر وعملات التسوية المستخدمة، أو على صعيد الإطار المؤسسي والإداري ومتطلبات الحوكمة والاحتياجات المالية. كما طلب المجلس الموقر أن يتولى صندوق النقد العربي الذي واكب جميع مراحل المشروع، إدارة مرحلة التصميم واستكمالها.

على ضوء ذلك، تعاقد صندوق النقد العربي مع واحدة من كبرى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة في هذا المجال، التي باشرت في شهر سبتمبر 2016، إعداد التصميم المطلوب، بالتعاون مع فريق عمل يتكون من ممثلي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وفنّيين من صندوق النقد العربي، وخبراء من البنك الدولي، وبنك التسويات الدولية.

نظم الصندوق، خلال الفترة سبتمبر 2016 - يوليو 2017، عدة اجتماعات رسمية لفريق العمل المشار إليه، بحضور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية المعنية، وفريق خبراء الشركة الاستشارية، والفنيين من الصندوق، وبمشاركة البنك الدولي، حيث جرى خلال هذه الاجتماعات مناقشة الجوانب المختلفة للتصميم. كذلك تمت خلال هذه الاجتماعات، الاستفادة من المقترحات المستلمة من خبراء بنك التسويات الدولية.

في نفس السياق، نظم الصندوق ورشتي عمل تعريفيتين، مخصصة للبنوك التجارية وشركات الصرافة في الدول العربية بهدف التعريف بالجوانب الرئيسية للتصميم والاطلاع على ملاحظات ومقترحات البنوك التجارية العربية في هذا الشأن.

فيما يتعلق باستخدام العملات الدولية الرئيسية، جرى التواصل مع المؤسسات الدولية في هذا الشأن.

ساعدت كل هذه الجهود على استكمال جميع أجزاء تصميم النظام التي تشمل: النموذج التفصيلي لعمل النظام (Business Model)، ونموذج إدارة وتشغيل النظام (Operating Model) الذي تضمن الاحتياجات من الأنظمة والبرمجيات الإلكترونية، ونموذج التمويل، والوثيقة القانونية وخيارات الملكية، والخطة الزمنية لإنشاء النظام، إلى جانب مسودة دفتر الشروط الفنية لإنشائه.

تجدر الإشارة، أن التصميم يقوم على الالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية المتعارف عليها، وتحديداً المبادئ الدولية للبنية التحتية المالية، والمعايير والمبادئ المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

من مميزات نموذج عمل النظام أيضاً، اعتماده بصورة أساسية على استخدام العملات العربية في عمليات المقاصة والتسوية، إلى جانب العملات الدولية الرئيسية، ومحدودية المخاطر الائتمانية المرتبطة بإنهاء المعاملات، حيث يشترط توفر الأموال في الحسابات قبل إجراء عملية التحويل، وهو ما يعتبر ضماناً لأطراف عملية التسوية.

نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات

تدعم أنشطة التدريب التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق، تحقيق أهداف استراتيجيته للفترة 2015-2020، من خلال تنمية وتعزيز بناء القدرات والتدريب في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاحصائية للدول العربية.

تحقيقاً لذلك وضع المعهد في مقدمة أولوياته مواصلة العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المقدمة، والتوسع في قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية سواء التي يعقدها بمقره بأبو ظبي أو في الدول العربية الأعضاء، إلى جانب إرساء القواعد الأساسية من أجل البدء في تطبيق برامج التدريب عن بعد، مع دراسة إمكانية إنشاء برنامج الأساتذة الزائرين وبرامج الاقتصاديين المبتدئين.

فيما يتعلق بالبعد المالي، الذي يعكس مدى النجاح في رفع كفاءة الإنفاق وتعزيز مشاركة الجهات الخارجية في الموارد الموجهة لدعم النشاطات، فقد اعتمدت الخطة التدريبية للصندوق، خلال عام 2017، على

مشاركة الجهات الخارجية في عدد كبير من الأنشطة، ضمن إطار تفاهمات التعاون معها، إضافة إلى مضاعفة الدورات التدريبية، التي يقدمها المعهد، بالاعتماد على الكوادر الفنية بالصندوق. أمّا على مستوى تقوية مسارات العمل الأساسية التي يجب التميز بها، فقد حرص الصندوق على أتمتة كل ما يتعلق بالنشاط التدريبي بكافة مراحله.

في هذا الإطار، ركزت خطة عمل المعهد، لعام 2017، على المحور الأول باعتباره الركيزة الأهم، حيث تكونت الخطة، التي تندرج بإطار هذا المحور، من العناصر الرئيسية التالية:

1. التوسع في عدد الأنشطة والجهات المشاركة مع المعهد في تنفيذها، أخذاً بعين الاعتبار أهمية التوسع في البرامج التدريبية الجديدة.
2. رفع كفاءة وفعالية الإنفاق ونسبة مشاركة الجهات الخارجية بمخصصات البرامج وتنويع مصادر التمويل.
3. تقوية مسارات العمل الأساسية، في مقدمتها تحديث إجراءات نشاط التدريب وتوفير نظم معلوماتية ملائمة للتسجيل عن بعد.
4. تعزيز القدرات الذاتية وتنميتها لتلبية احتياجات التدريب وتطويرها.

في ضوء ما سبق، شهد عام 2017 زيادة في عدد الدورات التدريبية لتبلغ 32 دورة، مقارنة مع 28 دورة للعام السابق، منها ست دورات عقدت خارج دولة المقر. تناولت الدورات موضوعات جديدة، إضافة للموضوعات القائمة، ذلك استجابة لتطلعات الدول الأعضاء وتلبية احتياجاتهم وتعظيم استفادة كوادرها من الدورات، (شكل رقم 3).

الشكل رقم (3): تطور عدد الدورات التي يعقدها معهد السياسات الاقتصادية (2011 - 2017)

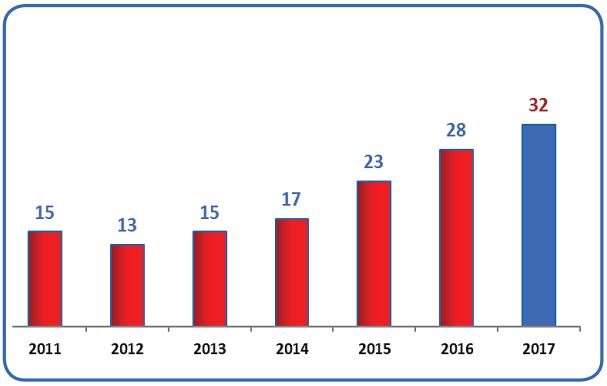

تضمنت الدورات التي تم تنفيذها خلال عام 2017 تسع دورات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وثلاث دورات مع منظمة التجارة العالمية، وثلاث دورات مع البنك المركزي الألماني، ودورة مع بنك إنجلترا المركزي، وأربع دورات مع بنك التسويات الدولية، ودورتين مع البنك الإسلامي للتنمية، ودورتين مع البنك الدولي، ودورة مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا)، وورشة عمل مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودورة بالتعاون مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إضافة إلى خمس دورات أعدها وقدمها خبراء صندوق النقد العربي.

فيما يخص عدد المشاركين من الكوادر العربية في دورات المعهد، فقد شارك 974 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية في البرامج التدريبية لعام 2017، مقارنة بعدد 748 مشاركاً خلال العام الماضي، وبزيادة بنحو 30 في المائة، مقارنة بعام 2016، (شكل رقم 4).

الشكل رقم (4): تطور عدد المستفيدين من دورات معهد السياسات الاقتصادية خلال الفترة (2011 - 2017)

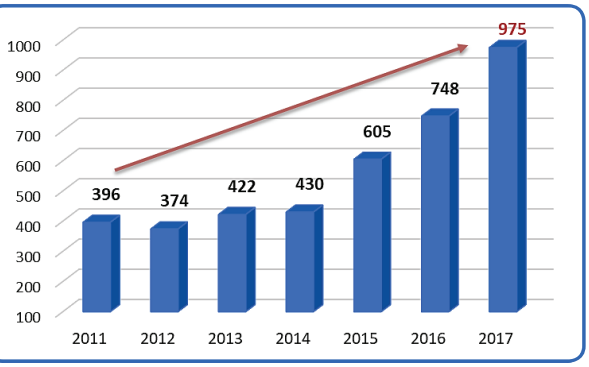

لم يقتصر الجهد لتلبية احتياجات الدول العربية على التوسع في مجالات وعدد برامج التدريب، وزيادة أعداد المشاركين، بل أيضاً شمل الاهتمام بنوعية وجودة الدورات، حيث يحرص المعهد على تحليل إجابات الاستبيان الذي يعده بشأن انطباع المشاركين وآرائهم حول الدورات والبرامج التدريبية بالمعهد، والتي كانت في معظمها إيجابية، خاصة فيما يتعلق بمدى فاعلية التدريب، ومدى تطبيق نظم المعلومات، والمهارات المكتسبة. في هذا الصدد، يولي المعهد اهتماماً كبيراً بدراسة مقترحات المشاركين حول تصميم البرامج التدريبية الإضافية لتتماشى مع حاجياتهم وتطلعاتهم.

بخصوص، تقوية مسارات العمل الأساسية التي يجب التميز بها، حرص المعهد، خلال عام 2017، على توفير متطلبات تحديث تجهيزاته الحاسوبية من جهة، وتحديث سياساته وإجراءات عمله من جهة أخرى. كذلك تطوير نظام التسجيل واختيار المرشحين إلكترونياً لتسهيل مهمة التقدم للدورة.

في ضوء ما سبق، أنجز المعهد خلال عام 2017 برامجه المخططة، حيث تضمنت قائمة نشاطات المعهد المنجزة تنفيذ 32 دورة تدريبية، منها 26 دورة عقدت بمقر الصندوق بمدينة أبو ظبي، إضافة إلى ستّ دورات نُظِّمَت في الدول العربية الأعضاء.

فيما يلي قائمة بالدورات التدريبية وورشات العمل التي انجزها المعهد بمقره بمدينة أبو ظبي، خلال عام 2017، والموضوعات التي تناولتها هذه الدورات، والجهات التي تعاون المعهد معها في إنجازها، وملخص للأهداف المرجوة من تنظيمها:

1. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك الدولي، خلال الفترة 22 - 25 يناير 2017، حول **"تطوير سوق الصكوك"**، هدفت إلى إطلاع المشاركين على أحد أهم أدوات التمويل الإسلامي طويل الأجل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية (الصكوك).

2. دورة تدريبية بالتعاون مع الفنيين بالدائرة الاقتصادية والفنية بصندوق النقد العربي، خلال الفترة 29 – 31 يناير 2017، حول **"أساليب التنبؤ الاقتصادي"**، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين لأساليب التنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وتعزيز مهاراتهم في كيفية إجراء التحليلات التجريبية باستخدام برمجيات الاقتصاد القياسي Eviews.

3. دورة تدريبية بالتعاون مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خلال الفترة 12 – 16 فبراير 2017، حول **"تخطيط رأس المال واختبار التحمل"** هدفت إلى إطلاع المشاركين على أساليب قياس مدى كفاية رأس المال، وقدرة رأس المال على امتصاص الخسائر في حالات الضغط، كما هدفت الدورة إلى تعريف المشاركين بمنهجيات إجراء اختبارات التحمل.

4. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك المركزي الألماني، خلال الفترة 21 – 23 فبراير 2017، حول **"الرقابة المصرفية"**، هدفت إلى إلقاء الضوء على المستجدات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فضلاً عن إطلاع المشاركين على القضايا الرئيسية المتعلقة بممارسة إدارة المخاطر لدى البنوك، مع مراجعة آخر التطورات في موضوعات الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي.

5. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، خلال الفترة 5 – 9 مارس 2017، حول **"السياسة النقدية والصيرفة الإسلامية في النظام الثنائي"**، هدفت إلى إطلاع المشاركين على أساليب وأدوات السياسة النقدية من منظور إسلامي، ومقارنتها بتلك الموجودة في السياسة النقدية التقليدية.

6. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك الدولي، خلال الفترة 12-14 مارس 2017، حول **"التأمين التكافلي"**، هدفت إلى إلقاء الضوء على مبادئ التأمين الإسلامي (التكافل)، وكذلك على الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع حالياً، في ضوء التطور السريع الذي تشهده الصناعة المالية.

7. دورة تدريبية، قدمها خبراء الصندوق، خلال الفترة 21 - 23 مارس 2017، حول **"الاقتصادات العربية: الآفاق والمستجدات"**، هدفت إلى تعزيز الخبرات والمعرفة لدى المعنيين والمشرفين على أعمال نمذجة الاقتصاد الكلي والتنبؤ الاقتصادي في المؤسسات العربية ذات الصلة.

8. دورة تدريبية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية، خلال الفترة 4 – 6 أبريل 2017، حول **"تحديد وإدارة مخاطر شركات التأمين"**، هدفت إلى إطلاع المشاركين على أسس تحديد وإدارة مخاطر التأمين.

9. دورة تدريبية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية، خلال الفترة 10- 12 أبريل 2017، حول **"الطريقة المعيارية لبازل III"**، هدفت إلى إطلاع المشاركين على كيفية احتساب كفاية رأس المال وفق الطريقة المعيارية بموجب مقررات بازل III.

10. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، خلال الفترة 30 أبريل - 11 مايو 2017، حول **"أطر سياسة المالية العامة"**، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين للقضايا المرتبطة بسياسات المالية العامة، وانعكاساتها على إدارة الاقتصاد الكلي.

11. ورشة عمل بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، خلال الفترة 16 – 18 مايو 2017، حول **"اتفاقيات التجارة الإقليمية للبلدان العربية والشرق الأوسط"**، هدفت إلى إطلاع المشاركين على الأسس والمفاهيم والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات التجارة الإقليمية، كجزء من النظام التجاري متعدد الأطراف.

12. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك المركزي الألماني، خلال الفترة 22 – 24 مايو 2017، حول **"شفافية البنوك المركزية، وسياسة تبليغ السياسة النقدية"**، هدفت إلى إطلاع المشاركين على أهمية تبني مبدأ

الشفافية في عمل البنوك المركزية، كشرط أساسي لإنجاح السياسة النقدية، خاصة في حالة الاعتماد على سياسة استهداف التضخم.

13. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، خلال الفترة 10-14 سبتمبر 2017، حول **"إحصاءات المراكز عبر الحدود"**، استعرضت منهجية إعداد ونشر إحصاءات المركز الخارجي، بما في ذلك وضع الاستثمار الدولي، ووضع الدين الخارجي، واستثمارات الحافظة، والمسح المنسق للاستثمار المباشر.

14. دورة تدريبية، قدمها خبراء الصندوق، خلال الفترة 17 – 20 سبتمبر 2017، حول **"تحليل مخاطر الاستثمار بالسندات"**، هدفت إلى إطلاع المشاركين على التحديات وطبيعة المخاطر الاستثمارية في أسواق السندات، والمخاطر الكائنة في اختيار مدراء محافظ السندات الخارجيين، وتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية والفرعية في قطاع السندات، واختيار مؤشرات الأداء للسندات، إضافة إلى دور شركات التقييم الائتماني في تحديد مخاطر هذا القطاع.

15. دورة تدريبية، قدمها خبراء الصندوق، خلال الفترة 24 – 28 سبتمبر 2017، حول **"الاصلاحات في قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي"**، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين في مجال تحليل السياسات المالية وانعكاساتها على إدارة الاقتصاد الكلي، ذلك بالتركيز على المفاهيم والمنهجيات الأساسية المتعلقة بتخطيط الموازنات العامة وتنفيذها، بما يسهم في نجاح البرامج المالية.

16. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك المركزي الألماني، خلال الفترة 2 – 5 اكتوبر 2017، حول **"تطبيق السياسة النقدية"**، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين بدور ووظائف أدوات السياسة النقدية، ومناقشة الإطار العملي لمختلف الأدوات وطرق تطبيقها والعوامل التي تؤثر على سيولة السوق، وعمليات السوق المفتوحة، وكيفية تأثير السياسة النقدية على ميزانية البنك المركزي.

17. دورة تدريبية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية، خلال الفترة 10-12 أكتوبر 2017، حول **"الرقابة بالتركيز على المخاطر وبازل III"**، هدفت إلى استعراض الأساليب والممارسات الحديثة في الرقابة على المؤسسات المالية بالتركيز على المخاطر.

18. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، خلال الفترة 15-26 أكتوبر 2017، حول **"إحصاءات مالية الحكومة"**، هدفت إلى إطلاع المشاركين على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة، كما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي (تحديث دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001)، والجوانب العملية لإعداد البيانات.

19. ورشة عمل بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، خلال الفترة 29 -31 أكتوبر 2017، حول **"مكافحة غسل الاموال"**، هدفت إلى إعداد دول المجموعة للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، وفقاً لمنهجية التقييم (2013)، والتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي، المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح (2012) ، ذلك من خلال إطلاع المشاركين على متطلبات وأدوات عمليات التقييم المتبادل. شارك في الورشة كوادر عربية من مختلف المستويات الوظيفية لدى الجهات الرقابية والإشرافية، ووحدات المعلومات المالية، وجهات إنفاذ القانون، والمشاركون في صنع السياسات واتخاذ القرارات ذات الصلة.

20. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، خلال الفترة 5 – 9 نوفمبر 2017، حول **"الجوانب العملية في المعايير المحاسبية لدى المؤسسات المالية الإسلامية"**، هدفت لإطلاع المشاركين على المعايير المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، ومدى توافق هذه المعايير مع المعايير المحاسبية الدولية.

21. دورة تدريبية بالتعاون مع بنك إنجلترا، خلال الفترة 12- 16 نوفمبر 2017، حول **"الاقتصاد القياسي"**، هدفت إلى تنمية قدرات المشاركين في مجال التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية، وإعداد نماذج الاقتصاد الكلي من خلال تطبيق أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة.

22. دورة تدريبية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، خلال الفترة 20- 23 نوفمبر 2017، حول **"إحصاءات تجارة الخدمات"**، هدفت إلى إطلاع المشاركين على الإطار العام المتعلق بالكيفية التي يتم فيها إعداد الاحصاءات الوطنية حول تجارة الخدمات الدولية.

23.دورة تدريبية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية، خلال الفترة 27 – 29 نوفمبر 2017، حول **"إدارة الاحتياطيات الاجنبية"**، هدفت إلى إطلاع المشاركين على النواحي العملية في إدارة الاحتياطيات الأجنبية، التي تتضمن أسس إدارة الاستثمارات، من حيث تحديد استراتيجية الاستثمار، وتوزيع وتنويع الأصول الاستثمارية بهدف تحقيق أعلى معدل للعائد المرجح بالمخاطر، آخذاً بالاعتبار آخر التطورات في ممارسات المصارف المركزية العالمية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية في إدارة الاحتياطيات.

24.دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، خلال الفترة 3 – 14 ديسمبر 2017، حول **"الإحصاءات النقدية والمالية"**، هدفت إلى ترسيخ الأسس والمبادئ الأساسية لإعداد البيانات النقدية والمالية، واستعراض مختلف مراحل إعدادها في ضوء منهجية آخر دليل للإحصاءات النقدية والمالية.

25.دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، خلال الفترة 17-21 ديسمبر 2017، حول **"إحصاءات الدين الخارجي"**، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين بإطار إعداد إحصاءات الدين الخارجي، والأساليب العملية لجمع هذه الإحصاءات وتحليلها.

26.دورة تدريبية، قدمها خبراء الصندوق، خلال الفترة 26-28 سبتمبر 2017، حول **"ديناميكية التضخم"**، تناولت بالتحليل مفهوم ومحددات ديناميكية التضخم، والتجارب الدولية، وتجارب بعض الدول العربية في هذا الصدد.

بالنسبة للدورات التدريبية وورشات العمل التي أنجزها المعهد في الدول الأعضاء خلال عام 2017، والموضوعات التي تناولتها هذه الدورات، والجهات التي تعاون المعهد معها، وأهداف المعهد من تنظيمها، فقد تمثلت فيما يلي:

1. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، حول **"سياسات القطاع المالي"** عُقِدَّتْ في **المملكة المغربية**، خلال الفترة 6 – 17 فبراير 2017، هدفت إلى التركيز على العلاقة الوثيقة بين وضع القطاع المالي والبيئة الاقتصادية الكلية وكيفية انتقال المخاطر بين القطاع المالي وقطاع الاقتصاد الكلي، من خلال تعزيز قدرة المشاركين على تقييم مجموعة متنوعة من سياسات القطاع المالي الرامية إلى الاستقرار.

2. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، حول **"النمو والشمول المالي"** عُقِدَّتْ في **المملكة الأردنية الهاشمية**، خلال الفترة من 26 مارس، إلى 6 أبريل 2017، هدفت إلى إطلاع المشاركين على كيفية تفاعل قضايا القطاع المالي مع نجاعة إدارة الاقتصاد الكلي، وتقديم رؤية حول الشمول المالي.

3. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، حول **"رقابة القطاع المالي"** عُقِدَّتْ **في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، خلال الفترة 10-21 سبتمبر 2017، هدفت إلى إطلاع المشاركين على أهم عناصر الرقابة على القطاع المالي، مع التركيز على استعراض ممارسات إدارة المخاطر ودور الرقابة الميدانية في هذا الخصوص.

4. دورة تدريبية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، حول **"اتفاقيات التجارة الحرة لبناء القدرات التفاوضية"** عُقِدَّتْ في **مملكة البحرين**، خلال الفترة 8 – 12 اكتوبر 2017، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين بأساليب التفاوض وكيف يتم ذلك من الناحية العملية، وكذلك إطلاع المشاركين على النماذج المستخدمة في المفاوضات الدولية المتعلقة بقطاع الزراعة، والمنتجات الصناعية، وتجارة الخدمات، لتقوية القدرات في المفاوضات الثنائية.

5. دورة تدريبية بالتعاون مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا) حول **"سياسات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة"** عُقِدَّتْ في **جمهورية مصر العربية**، خلال الفترة 19 – 23 نوفمبر 2017، هدفت إلى تعريف المشاركين بمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها ومعوقات نموها، وكذلك تم إلقاء الضوء خلال الدورة على أنواع الخدمات الكفيلة بتمويل وتطوير أعمال هذه المشروعات، وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي.

6. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، حول **"مواطن التعرض للقطاع الخارجي"** عُقِدَّتْ في **سلطنة عُمان**، خلال الفترة 3- 14 ديسمبر 2017، هدفت إلى إطلاع المشاركين على مواطن التعرض للمخاطر الاقتصادية الناشئة عن

الاختلالات في القطاع الخارجي، عن طريق التعريف بالأطر التحليلية المستخدمة في هذا الشأن، التي تحددها عمليات الإنذار المبكر وتطبيقات التعرض للمخاطر.

نشاط الصندوق في مجال الاستثمار

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسية في الصندوق، بحكم الأهداف والمهام التي حددتها الاتفاقية، والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين، الذي وضع الإطار العام لسياسات النشاط الاستثماري. كما حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لتلك السياسات والضوابط والمعايير الرئيسية، لتنفيذها وإدارة الاستثمارات المختلفة ومخاطرها، حيث يتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تعتمد على مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية، وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية وتنموية إقليمية.

ترتكز السياسة الاستثمارية المعتمدة بالصندوق على أربعة معايير رئيسية هي: حماية قيمة الأموال المستثمرة، وتوفير السيولة، وحرية التحويل، ثم تحقيق أقصى عائد متاح على أساس أفق زمني سنوي مع المحافظة على حدود مخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول، الذي يحقق حماية قيمة الاستثمارات على المستوى الكلي.

يتضمن النشاط استثمار الموارد المالية الذاتية لدى الصندوق، المكونة من رأس المال، والاحتياطيات، وتوظيفها بأنشطة تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق، ومنها الإقراض والاستثمار بالسندات العربية ضمن الحدود المقررة، بغرض تنمية وتطوير أسواق السندات العربية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى تحقيق دخل يساهم في تغطية نفقات الصندوق الإدارية، وتعزيز احتياطاته وموارده الذاتية.

يشمل النشاط أيضاً، التعاون مع الدول العربية الأعضاء، والمؤسسات المالية العربية، بشأن قبول الودائع من هذه الأطراف، واستثمارها وفقاً لسياسات الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى توفير خدمة إدارة المحافظ الاستثمارية، بالودائع والسندات والأوراق المالية، لصالح أطراف أخرى، ضمن الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية.

تباينت اتجاهات منحنى العائد على الاستثمار خلال عام 2017، ففي النصف الأول من العام، كان لحالة عدم التأكد بشأن توجه الإدارة الأمريكية على تبني سياسات مالية توسعية تهدف إلى تحفيز النمو، أثراً على تراجع أسعار الفائدة، متوسطة وطويلة الأجل، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، في ظل معدلات متدنية للتضخم.

كما انعكس أثر إجراء الانتخابات في العديد من الدول الأوروبية على الأسواق، وعدم القدرة على توقع نتائجها خلال فترات الانتخابات. أيضاً، ساهم التوتر في شبه الجزيرة الكورية في مزيد من الضغوط على منحنى العائد.

شهد الربع الأخير من العام، ارتفاع تدريجي لأسعار الفائدة، مع انحسار المخاوف سابقة الذكر، وتحسن توقعات النمو للاقتصاد العالمي، كما ساهمت موافقة السلطات الأمريكية على حزمة الإصلاحات الضريبية، وتأكيد البنك الاحتياطي الفيدرالي على تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي، في ارتفاع أسعار الفائدة، ذلك بالرغم من استقرار معدلات التضخم دون المستوى المستهدف من السلطات النقدية.

في ظلّ هذه الظروف، استمر الصندوق في إتباع نهجه المحافظ بإعطاء أهمية قصوى لعنصر الأمان لاستثماراته. كما حرص، في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام، على تحقيق أقصى قدر متاح من الأمان، عن طريق الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني مرتفع، إضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية، عالمية وإقليمية، تتمتع بمستوى عال من التصنيف الائتماني مع إتباع إجراءات المتابعة لأوضاع هذه المؤسسات عن طريق المراقبة المستمرة.

يقوم الصندوق بإدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية بشكل نشط، مع التركيز على المخاطر الرئيسية للاستثمارات، منها: مخاطر تركز الاستثمارات، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر العملات ومخاطر الائتمان.

تتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق، ومحفظة استثمار موارد الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات، في نهاية عام 2017، ما يعادل 2.77 مليار دينار عربي حسابي، أي ما يعادل حوالي 11.83 مليار دولار أمريكي.

أما استثمارات المحفظة فتتكون، بشكل رئيسي، من استثمارات في الودائع المصرفية، واستثمارات في السندات والأوراق المالية، واستثمارات محدودة في

صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية. بلغت مكونات المحفظة الاستثمارية، في نهاية عام 2017، نسبة 28 في المائة في الودائع المصرفية، ونسبة 70 في المائة في السندات والأوراق المالية، ونسبة 2 في المائة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية.

تنظم سياسة الاستثمار المعتمدة، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة، ومنها الودائع مع المصارف التجارية العربية والأجنبية، التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع، وتضمّ حالياً نحو 115 مصرفاً ومؤسسة مالية عربية وأجنبية، حيث يتمّ إعداد القائمة وفقاً للقواعد المعمول بها في اختيار المصارف، وحدود التعامل معها، ويتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين، وتخضع للمراقبة المستمرة، من خلال متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية.

أما فيما يخص أدوات الاستثمار في السندات والأوراق المالية، فيحافظ الصندوق على الاستثمار في أدوات ذات جودة عالية، من حيث السيولة والتقييم الائتماني، ويحرص على تنوع المُصْدرين وانتشارهم الجغرافي الواسع، حيث تمّ استثمار نسبة عالية من محفظة السندات، بلغت 61 في المائة، في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية، ذات متوسط تقييم ائتماني فئة AA لهذه المحافظ، وحوالي 95 في المائة من قيمة محافظ السندات بدرجة تقييم ائتماني فئة A وأعلى.
من جانب آخر، يُراعى عند توزيع الاستثمارات جغرافياً الحد من المخاطر القطرية، والاستجابة للمُتغيرات التي تطرأ في الأسواق المالية. في هذا السياق، استمر الصندوق في توجيه استثماراته، بما يحقق التوزيع الجغرافي الشامل، الملائم لجميع المحافظ الاستثمارية الخاصة بالصندوق، واستثمارات الودائع المقبولة، ضمن حدود سياسة الاستثمار المعتمدة.

أما الاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بالدول العربية، فقد بلغ 576 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل2,461 مليون دولار أمريكي، بما يمثل حوالي 21 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2017. يتضمن ذلك ما قيمته 404 مليون دينار عربي حسابي، يُعادل 1,726 مليون دولار أمريكي، مستثمَر بالودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، وما قيمته 171 مليون دينار عربي حسابي، يعادل 735 مليون دولار أمريكي، مُستثمَر في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية.

أما من حيث الاستثمار بالعملات العربية، فتسمح السياسة الاستثمارية للصندوق، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المُتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية، بعملات الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما قيمته 89 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 380 مليون دولار أمريكي، بنهاية عام 2017.

أما من حيث الاستثمار في السندات والأوراق المالية العربية، التي بلغت قيمتها 172 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 735 مليون دولار أمريكي، بنهاية العام، تتضمن إصدارات حكومية بما مجموعه 113 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 483 مليون دولار أمريكي، تُمَثِل حوالي 66 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية. أما الرصيد المُتبقّي، والبالغ 59 مليون دينار عربي حسابي، يُعادل 252 مليون دولار أمريكي، ويُمَثِل حوالي 34 في المائة، فهي استثمارات في سندات صادرة عن مصارف ومؤسسات عربية غير حكومية. أما من حيث التقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن ما يُعادل 23 في المائة من قيمتها، مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني فئة A وأعلى.

أما النسبة المتبقية، البالغة 77 في المائة، فتُمَثِل استثمار في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني أقل، يتراوح ما بين الفئتين BBB وB، وبلغ رصيدها 88 مليون دينار عربي حسابي، يعادل 376 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017.

الجدير بالذكر، أنه استجابة لرغبة مجلس محافظي الصندوق الموقر، التي أعرب عنها خلال اجتماعه السنوي لعام 2012، بشأن دعم الصندوق لسوق السندات الحكومية العربية، فقد اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق عدَّة قرارات، تم بموجبها زيادة، وتنظيم الاستثمار في السندات الحكومية العربية، المصنفة تحت مستوى التقييم الائتماني A، حيث تم توسيع فئات التقييمات الائتمانية المقبولة للاستثمار بالسندات الحكومية العربية، لتضم فئة التصنيف الائتماني B. كذلك، تم تخصيص جزء من موارد الصندوق المالية الذاتية للاستثمار في السندات الحكومية، ذات التصنيف الائتماني ما بين درجة BBB وB، بمبلغ 115 مليون دينار عربي حسابي (يعادل 491 مليون دولار أمريكي)، وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين، الذي أتاح زيادة عدد الدول العربية التي يمكن الاستثمار في سنداتها الحكومية.

يأتي قرار المجلس، حول الاستثمار في أسواق السندات الحكومية العربية، ليعكس اهتمام الصندوق المتزايد في

توسيع مشاركته ومساهمته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية، عن طريق زيادة المشاركة بالاستثمار في إصدارات السندات للدول الأعضاء ذات التصنيف الائتماني BBB وأقل، كما يأتي القرار ضمن جهود الصندوق المستمرة في تطوير وتنمية الأسواق المالية العربية، ومنها سوق السندات.

أما في مجال نشاط قبول الودائع من الدول والمنظمات المالية العربية، فيأتي في إطار اتفاقية تأسيس الصندوق، وقرارات مجلس المحافظين، التي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق، اختيارياً، وأرست عدّة قواعد من ضمنها عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض لأعضائه، وتخصّيص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط. في هذا الإطار، أصدر مجلس المديرين التنفيذيين العديد من القرارات، التي تُنظم إدارة هذا النشاط، من حيث قبول الودائع، وإدارة استثمار الأموال المودعة، منها القرار الذي يتضمن اعتماد تطبيق مقررات بازل، بصورة اختيارية، كمرجعية لإدارة مخاطر وحدود هذا النشاط، كما خصّصت الموارد المالية اللازمة من احتياطياته لدعم النشاط وتعزيز ثقة المودعين. كذلك، تمّ تحديد أدوات الاستثمار المسموح الاستثمار بها، لهذا النشاط، في الودائع المصرفية والسندات والأوراق المالية، إضافة إلى وضع أُسس مُحَافِظَة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

تجدر الإشارة الى أن الصندوق يتمتع بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، في مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها، بما يعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات. كما تتمتع الأموال المودعة لدى الصندوق بضمانة كبيرة، بحكم ملاءة الصندوق المالية، بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية، بصورة تتّسم بتقليل المخاطر.

في إطار تطبيقات مقررات بازل، التي تبناها الصندوق، بصورة اختيارية، لإدارة مخاطر محفظة استثمار الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، بلغ معدل كفاية رأس المال، في نهاية عام 2017، نسبة 34.54 في المائة، مقارنة مع الحد الأدنى لمتطلبات بازل III، المحددة بنسبة 13 في المائة. كما بلغ مستوى تغطية السيولة القصيرة الأجل، لمدة 30 يوماً، نسبة 467.46 في المائة، مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 80 في المائة، الذي بدأ تنفيذه في مطلع عام 2017. سجل معدل صافي التمويل المستقر، لمدة سنة، نسبة 336.68 في المائة، مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة، كذلك سجل معدل الرافعة المالية نسبة 9.25 في المائة، مقارنة مع نسبة 3 في المائة للحد الأدنى المطلوب.

تعكس هذه المؤشرات متانة إدارة مخاطر النشاط الاستثماري، والاهتمام الذي يوليه الصندوق للأموال المودعة من دوله الأعضاء، حيث ساهمت هذه الميزات مجتمعة، في نمو واستمرار حجم الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء عند مستوياتها العالية، وسجل النشاط نمواً ملحوظاً خلال السنوات العديدة الماضية. بلغ حجم الودائع المقبولة، في نهاية عام 2017، ما يُعادل2,241 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 9,574 مليون دولار أمريكي، تم تلقيها من 14 دولة ومؤسسة مالية عربية.

الجدير بالذكر، أن سياسة الصندوق في إدارة الاستثمارات ومخاطرها وتطبيقاتها المحافظة، ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة، وسجلت أداءً إيجابياً مستقراً على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على الرغم من استمرار تدني مستويات أسعار الفائدة على معظم العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، حيث حققت المحفظة الاستثمارية عائداً على صافي الأموال المستثمرة، فاق مؤشرات اللايبور لفترة ستة أشهر، ومؤشر السندات الحكومية لمجموعة سيتي المصرفية للقطاع 1-3 سنوات، خلال عام 2017. كما واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، إضافة إلى الإشراف والمتابعة على الجزء المدار من أطراف خارجية لتلك المحافظ، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة لإدارة كل منها.

نشاط برنامج تمويل التجارة العربية البينية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. يبلغ رأسمال البرنامج، المصرح به، مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة أسمية 5 آلاف دولار أمريكي للسهم الواحد، ويبلغ عدد المساهمين في رأس المال 53 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. ترتكز آلية البرنامج في إنجاز مهامه على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية، من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج، حيث وصل عددها كما في نهاية عام 2017 إلى (214) وكالة، منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه 14.9 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 20 مليار دولار أمريكي، وافق البرنامج على تمويل صفقات بلغت قيمتها نحو 14.5 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 13.9 مليار دولار أمريكي. يوضح الرسم البياني التالي، (شكل رقم 5)، التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1990 وحتى نهاية عام 2017.

شكل رقم (5): التطور المرحلي للنشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية البينية (2017 - 1990)

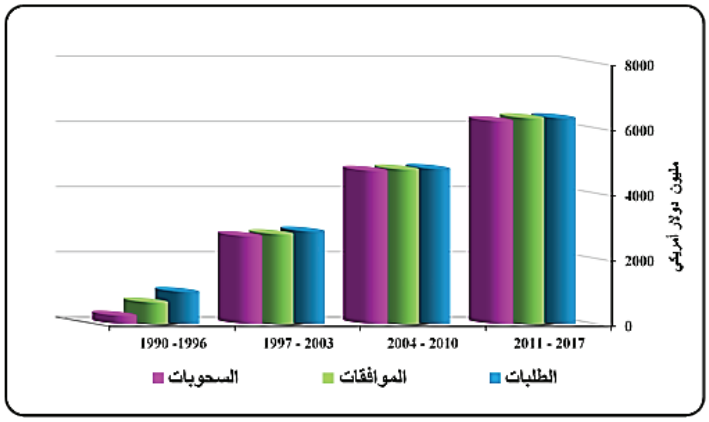

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على مستوى الدول العربية، حيث تم الربط مع (33) نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية تقريباً. تتوفر معلومات عن جميع الاقطار العربية وتجارتها، على العنوان الإلكتروني للبرنامج (atfp.org.ae).

حرصا من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. في هذا الإطار، نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ثمانية عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب الناشطين في القطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية ومستلزماتها، والصناعات المعدنية، والصناعات الدوائية ومستلزماتها، والصناعات البتروكيماوية، والأثاث، ومستلزمات البناء والتشييد.

نشاط أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

يتولى صندوق النقد العربي أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم. كذلك يتولى الصندوق الأمانة الفنية للجان المنبثقة عن المجلس كاللجنة العربية للرقابة المصرفية، واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية، واللجنة العربية للمعلومات الائتمانية. كما يتولى الصندوق مهام الأمانة الفنية لكل من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، وهما الفريقان اللذان تم إنشاؤهما بقرار من المجلس.

ضمن هذا الإطار، واصل الصندوق خلال عام 2017 قيامه بمسؤولياته في إعداد الدراسات والأوراق والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس ومكتبه الدائم ولجانه الفنية وفرق العمل المنبثقة عنه.

في إطار مسؤوليته كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نظم الصندوق، في مدينة أبو ظبي يوم 17 سبتمبر 2017، اجتماع الدورة الحادية والأربعين للمجلس. تضمن جدول أعمال الاجتماع، مناقشة التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والإطار الرقابي للتقنيات المالية الحديثة.

كذلك، ناقش المجلس عدداً من التقارير، تتعلق باللجان وفرق العمل التي تعمل تحت مظلته. في ذات الإطار، كان الصندوق قد نظم، يوم 9 يوليو 2017، الاجتماع السنوي للمكتب الدائم للمجلس بمقره بأبو ظبي، بهدف الإعداد لاجتماع الدورة الحادية والأربعين للمجلس الموقر.

في هذا السياق، اشتملت الموضوعات التي ناقشها المجلس، خلال اجتماعه السنوي، عدد من القضايا أهمها: "المعالجة الرقابية لمخاطر الديون السيادية"، و"قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية"، و"الإطار المؤسسي والقانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية في الدول العربية"، و"المسوحات الإحصائية لجانب الطلب على الخدمات المالية"، و"المنهجيات الحديثة في إعداد اختبارات التحمل"، و"متطلبات تبادل المعلومات الائتمانية في

الدول العربية "، و"دور نظم المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة "، إضافة إلى" قضايا التنسيق بين السلطات النقدية وهيئات أسواق المال في الأشراف على نظم البنية التحتية المالية". كذلك، تضمن جدول أعمال المجلس عدداً من القضايا، ذات الأهمية بالنسبة للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في مقدمتها مناقشة مسودة تصميم النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، ومسودة الخطاب العربي الموحد لعام 2017، الذي تم تقديمه في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، التي عقدت خلال شهر أكتوبر 2017. تمثلت أهم قرارات المجلس في هذا الاجتماع، في اعتماد تصميم نظام التسويات العربي، وتكليف صندوق النقد العربي باتخاذ ما يلزم لتنفيذ النظام.

في إطار مسؤولياته كأمانة فنية **للجنة العربية للرقابة المصرفية**، نظم الصندوق الاجتماعين التاسع والعشرين والثلاثين للجنة، خلال شهري مايو وديسمبر 2017 في مدينة أبو ظبي. ناقشت اللجنة، في هذين الاجتماعين، عدة موضوعات وأوراق عمل اشتملت على "المعالجة الرقابية لمخاطر الديون السيادية"، و" الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة"، و"قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية"، و"واجبات ومسؤوليات المدقق الخارجي"، إضافة إلى مناقشة موضوعات " إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية "، و" معدل صافي التمويل المستقر (NSFR) وفقاً لبازل III"، و"المعالجة الرقابية حول المخصصات المفروضة بموجب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، لأغراض كفاية رأس المال"، و"قضايا وتحديات تطبيق المعايير الاستنسابية في إطار بازل III"، و"الأطر والسياسات التشريعية والرقابية للتعامل مع التقنيات المالية الحديثة (RegTech)".

كما ناقشت اللجنة موضوعي "الإجراءات الرقابية والإشرافية تجاه البنوك التي تُظْهِر مؤشراتها الأولية احتمال تعرضها لمخاطر التعثر"، و"تحديد وإدارة مخاطر دعم الشركات المرتبطة: المبادئ وتجارب بعض الدول العربية".

ضمن مسؤولياته كأمانة فنية **لفريق عمل للاستقرار المالي**، نظّم الصندوق الاجتماعين الخامس والسادس للفريق، خلال شهري مارس وأغسطس 2017، بمدينة أبو ظبي، حيث تم، خلال هذين الاجتماعين، مناقشة عدد من الموضوعات شملت "المنهجيات الحديثة لاختبارات التحمل"، و"الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود"، و"تحديات تطبيق نظم الإنذار المبكر"، إضافة إلى خطوات إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2017. كما ناقش الفريق، التطورات الحديثة على صعيد القضايا والمعايير الخاصة بالصيرفة الإسلامية، إلى جانب القضايا المتعلقة بتطوير معايير السلامة المالية وتطبيقاتها في الدول العربية.

في إطار توليه الأمانة الفنية **للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية**، نظم الصندوق خلال شهري فبراير، وأكتوبر 2017، في مدينة أبو ظبي، الاجتماعين الرابع عشر، والخامس عشر للجنة، حيث تمت مناقشة عدد من الموضوعات الهامة، منها "التحويلات السريعة وتحسين كفاءة وسرعة مدفوعات التجزئة"، و"تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية"، و"دور نظم الدفع في تعزيز الشمول المالي"، و"قضايا العملات الافتراضية وارتباطها بعمليات الدفع والتسوية"، و"الإطار الرقابي للقيم المخزنة ونظم الدفع الإلكترونية"، و"مخاطر القرصنة الالكترونية وآثارها على نظم الدفع"، و"تطوير مراكز للتحويلات المالية الإلكترونية عبر الحدود"، و"التحويلات الفورية للمدفوعات الصغيرة". كذلك تضمن برنامج الاجتماعات استعراض تجارب الدول العربية على صعيد بناء منظومة الدفع عبر الهاتف النقال.

كما ناقشت اللجنة، خلال الاجتماعين، قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الإلكتروني، إلى جانب القضايا المتعلقة بالبطاقات مسبقة الدفع، وآلة الصراف التفاعلية، إضافة إلى مناقشة تطوير إحصاءات شاملة عن عمليات الدفع والتسوية في الدول العربية، وبحث قضايا التنسيق والتعاون فيما بين المصارف المركزية وهيئات الأوراق المالية العربية، فيما يخص الإشراف على نظم البنية التحتية المالية.

من جانب آخر، نظم الصندوق خلال شهري مارس، وسبتمبر 2017، في أبو ظبي، الاجتماعين الثالث والرابع **للجنة العربية للمعلومات الائتمانية**، لمناقشة عدد من الموضوعات الهامة، منها: "تصنيف الدول العربية باستخدام مؤشرات مناخ الأعمال الصادرة عن البنك الدولي"، و"احتياجات تطوير تطبيقات سجلات الإقراض المضمون في الدول العربية"، و"دور المعلومات الائتمانية في تعزيز خلق فرص العمل في الدول العربية".

إضافة لذلك، تابعت اللجنة مناقشة إمكانية تبني آليات لتبادل المعلومات الائتمانية بين الدول العربية، بما يعزز فرص تنمية الاستثمارات والمعاملات المالية البينية. كذلك، ناقشت اللجنة إصدار مؤشر إقليمي لكفاءة

المعلومات الائتمانية، وتعزيز استخدام البيانات الكبيرة في الكشف عن حالات الغش في الاستعلام الائتماني. كما جرى مناقشة موضوعي "تصنيف القروض غير العاملة في الدول العربية"، و"تطوير تطبيقات سجلات الإقراض المضمون في الدول العربية"، ومسودة ورقة عمل حول إرشادات حقوق مستخدمي الخدمات الائتمانية، والمسودة المحدثة لورقة العمل حول "تعميم تطبيق الرقم القانوني الموحد في الدول العربية". كما ناقشت اللجنة موضوع "محددات وانعكاسات تعثر القروض، ودور أنظمة المعلومات الائتمانية".

في سياق آخر، نظم الصندوق، خلال عام 2017، ثلاثة اجتماعات (العاشر والحادي عشر والثاني عشر) **لفريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، حيث عُقِد الاجتماع الأول في أبو ظبي خلال شهر مارس، والثاني في جمهورية مصر العربية خلال شهر سبتمبر، والثالث في المملكة الأردنية الهاشمية خلال شهر ديسمبر.

ناقش الفريق خلال الاجتماعات العديد من الموضوعات والقضايا، المتعلقة بالنموذج والمنهجية ومرحلة التنفيذ الخاصة بالمسح الإحصائي الميداني لرصد جوانب الطلب على الخدمات المالية في الدول العربية، والمنهجية المثلى لتسهيل النفاذ للتمويل في المجتمعات الريفية ولصغار المزارعين، والمنتجين، والحرفيين، في الدول العربية. كما تم خلال الاجتماعات مناقشة النتائج الأولية لاستبيانين استقصائيين، أعدهما الصندوق، حول كل من واقع حماية مستهلكي الخدمات المالية، وكذا الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية، إضافة إلى استعراض النتائج الأولية للاستبيان حول العلاقة بين الشمول المالي والالتزام بتنفيذ القرارات والتوصيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى جانب الاستعداد لفعاليات اليوم العربي للشمول المالي للعام 2018.

أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب

في إطار توليه أمانة **مجلس وزراء المالية العرب** منذ إنشاءه ومباشرته لاجتماعاته السنوية في عام 2010، نظم الصندوق **اجتماع الدورة الثامنة للمجلس**، الذي عُقِد يوم 18 أبريل 2017، في مدينة الرباط بالمملكة المغربية.

تضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات الهامة، المتعلقة بالتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والتحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية في هذا الشأن، حيث تم مناقشة مجموعة من أوراق العمل حول موضوعات "إصلاحات دعم الطاقة في الدول العربية"، و"كفاءة الاستثمارات العامة في الدول العربية: التحديات والفرص"، و"النظم الضريبية وتطبيقات ضريبة القيمة المضافة في الدول العربية".

كذلك، استعرض المجلس تقريرين الأول، حول مدى التقدم في مشروع تصميم النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، والثاني يتعلق بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لوضع برامج مبتكرة لدعم الدول العربية. إلى جانب ذلك، اشتملت وثائق الاجتماع، على تقرير مشترك أعده الصندوق، بالتعاون مع البنك الدولي، حول تطوير نظم التقاعد والمعاشات في الدول العربية، على ضوء مناقشات وتوصيات ورشة العمل عالية المستوى حول الموضوع، التي نظمها الصندوق والبنك الدولي خلال شهر يناير 2017 في أبو ظبي. كذلك تضمنت الوثائق التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع، رسالة المجلس السنوية لكل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي.

نظم الصندوق، خلال يومي 18، و19 يناير 2017 **الاجتماع السنوي الثاني لوكلاء وزارات المالية العرب**، حيث حضر الاجتماع عدد من خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين. تضمنت الموضوعات، المُدْرَجَة على جدول أعمال الاجتماع: "إصلاحات تسعير الطاقة في الدول العربية"، و"كفاءة الاستثمارات العامة في الدول العربية". كما تم خلال الاجتماع استعراض دراستين حول "النظم والسياسات الضريبية في الدول العربية"، و"قضايا تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول العربية". كذلك تمت مناقشة استراتيجيات وسياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية، حيث تم استعراض تجارب بعض الدول العربية في هذا الشأن.

كما شارك الصندوق في تنظيم فعاليات **"المنتدى الثاني للمالية العامة في الدول العربية: آفاق وتحديات تنويع الإيرادات في الدول العربية"**، الذي عقد في شهر فبراير 2017 بمدينة دبي. شارك في المنتدى عدد من أصحاب المعالي وزراء المالية العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إلى جانب عدد من رؤساء وكبار المسؤولين والخبراء من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، ووزارات المالية، والمصارف المركزية، في الدول العربية.

ناقش المنتدى تحديات السياسة المالية وتنويع الإيرادات في المنطقة العربية، في إطار التطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، التي من أهمها استقرار

أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

تناول المنتدى الاستراتيجيات والتحديات المتعلقة بالإيرادات العامة للدولة، ودور الضرائب غير المباشرة، وخاصة الضرائب على القيمة المضافة، في تعزيزها، إضافة إلى الدور الذي تلعبه سياسات الإصلاح الضريبي والعدالة الضريبية في هذا الخصوص. كما تضمن المنتدى استعراضاً لتجارب عدد من الدول العربية في هذا الشأن، إلى جانب مناقشة قضايا تعزيز كفاءة إدارة الضرائب، وكيفية بناء إدارة حديثة للمنظومة الضريبية في الدول العربية.

الوضع المالي الموحد لصندوق النقد العربي

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي (د.ع.ح.)، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يُحَدَّد قيمتها صندوق النقد الدولي.

تعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق، والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تُظْهِر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2017، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، إضافة إلى السياسات المحاسبيّة الهامة والإيضاحات الأخرى. فيما يلي ملخص أهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة:

الموارد

تتكون موارد الصندوق، عملاً بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه، من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يُقرّها مجلس المحافظين. أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية، بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطاتها الخارجية، على ألا تُستَخدم تلك الأموال في تقديم القروض، ذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة لاتفاقية تأسيسه. كما أقر مجلس محافظي الصندوق، من خلال النظام الأساسي الخاص ببرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف د.ع.ح.، مقسمة على اثني عشر ألف سهم، قيمة كل منهما 50 ألف د.ع.ح. وافق مجلس محافظي الصندوق، بموجب قراره رقم (3) لسنة 2013، على زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف د.ع.ح.، ليصبح 1,200,000 ألف د.ع.ح.

كما أقرّ المجلس اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف د.ع.ح.، ليرتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف د.ع.ح. تضمّن القرار أيضاً، تسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 ألف د.ع.ح.، بالتحويل من الاحتياطي العام، وتسديد النصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء، على خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال، بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 854,973 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2017، مقابل 825,641 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016. أما الجزء غير المدفوع من رأس المال حتى نهاية عام 2017، فقد بلغ 45,027 ألف د.ع.ح.، مقابل 74,359 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016. يمثل الجزء غير المدفوع من رأس المال الزيادة المستحق سدادها بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء خلال الفترة عام 2018، إضافة إلى الأقساط المتأخر سدادها.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2017 ما مجموعه 407,907 ألف د.ع.ح.، بالمقارنة مع 376,193 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2016. تمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2017 حوالي 48 في المائة من رأس المال المدفوع، مقابل 46 في المائة في نهاية عام 2016.

تتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع. فيما يلي التطورات في موقف الاحتياطيات خلال عام 2017، مقارنة بالعام السابق:

- **الاحتياطي العام:** بلغ رصيده 238,343 ألف د.ع.ح.، بنهاية عام 2017، مقابل 214,167 ألف د.ع.ح.، بنهاية عام 2016.

- **احتياطي الطوارئ**: بلغ رصيد احتياطي الطوارئ بنهاية عام 2017، مبلغ 170,000 ألف د.ع.ح.، مقابل 165,000 ألف د.ع.ح. بنهاية عام 2016. جدير بالذكر، أن احتياطي الطوارئ تمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، ورقم (4) لسنة 2000، حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف د.ع.ح.، أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً، أيهما أكبر، إلى هذا الاحتياطي. يستخدم احتياطي الطوارئ لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا.

- **احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع**: بلغ رصيده المدين 436 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2017، مقارنة برصيد مدين قدره 2,974 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق، المتمثلة في رأس المال والاحتياطيات، إلى 1,262,880 ألف د.ع.ح.، في نهاية 2017، بالمقارنة مع 1,201,834 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016، بزيادة قدرها 61,046 ألف د.ع.ح.، (ما نسبته 5.1 في المائة خلال فترة المقارنة). يوضح الشكل رقم (6) التالي حقوق مساهمي صندوق النقد العربي، منذ إنشائه، وحتى 31 ديسمبر 2017.

الشكل رقم (6): تطور حقوق المساهمين خلال الفترة (1977 - 2017)

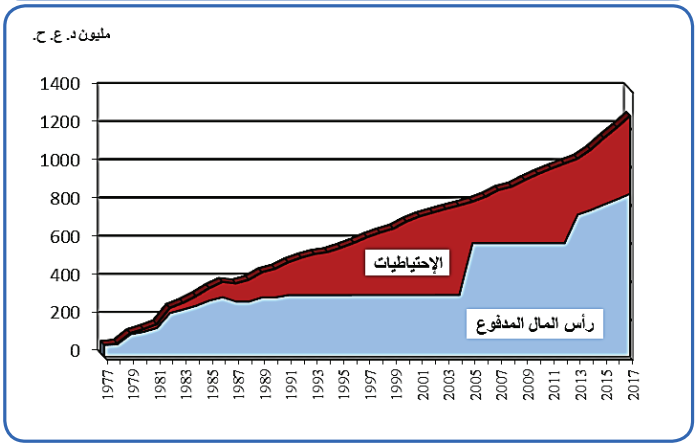

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، التي تمثل حصتهم في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 116,353 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية 2017، بالمقارنة مع 121,430 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016، بانخفاض قدره 5,077 ألف د.ع.ح.، (ما نسبته 4 في المائة خلال فترة المقارنة). يعود الانخفاض في معظمه إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج)، مقابل الدينار العربي الحسابي، كما في نهاية عامي 2016 و2017.

بذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 1,379,233ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2017، مقابل 1,323,264 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2016. توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، واستثمارات مالية، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2017، مبلغ 486,578 ألف د.ع.ح.، مقابل 542,869 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016. بلغت التزامات الصندوق للقروض المتعاقد عليها والقائمة بذمة الدول الأعضاء، 542,813 ألف د.ع.ح.، كما في 31 ديسمبر 2017. تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء، مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 56,235 ألف د.ع.ح. بنهاية عام 2017.

خطوط الائتمان

تقدم المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) خطوط ائتمان بالدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 197,684 ألف د.ع.ح. (845 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 177,312 ألف د.ع.ح. (715 مليون دولار أمريكي)، في نهاية عام 2016.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سُدِدَت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة، المكتتب بها أساساً، في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. تقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة، على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي، بما

يحافظ على القيمة الإسمية للمساهمة، مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. تبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف د.ع.ح.، كما في 31 ديسمبر 2017 و2016.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة بالصندوق من حسابات جارية وتحت الطلب، وودائع لأجل لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحاً منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 714,106 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2017، بينما بلغت قيمتها 589,818 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2016.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق المقومة بالدينار الكويتي في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. بلغت قيمة المساهمة 7,871 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2017، بينما بلغت قيمتها 7,892 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016. كان مجلس المحافظين قد وافق، بموجب قراره رقم (6) لعام 2002، على المساهمة نيابة عن دوله الأعضاء في زيادة رأسمال المؤسسة بما يعادل 8,118 ألف دينار كويتي، تم سدادها بالكامل. بموجب قرار المجلس رقم (3) لعام 2015، اكتتب الصندوق في زيادة رأسمال المؤسسة بنسبة 25 في المائة من مساهمته القائمة، بما يعادل 2,030 ألف دينار كويتي، وتسديدها على خمسة أقساط متساوية. قام الصندوق بسداد كامل الزيادة المكتتب بها، لتصل بذلك مساهمته إلى 10,148 ألف دينار كويتي.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد للصندوق، المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 33,094 ألف د.ع.ح.، مقارنة بمبلغ 31,073 ألف د.ع.ح. للسنة السابقة. يتمثل صافي الدخل في عناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 42,073 ألف د.ع.ح. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، مقارنة بمبلغ 38,834 ألف د.ع.ح. للسنة السابقة.

المصروفات الإدارية والعمومية

بلغ إجمالي المصروفات الإدارية والعمومية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة 5,927 ألف د.ع.ح. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، مقارنة بمبلغ 5,769 ألف د.ع.ح. للسنة السابقة. تتضمن بنود المصروفات نفقات العاملين، ومصروفات اجتماعات مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين، إضافة إلى مصروفات أشغال المكاتب والضيافة والاتصالات والمصروفات البنكيّة والاستشارات.

نفقات المعونة الفنية

يقدّم الصندوق برامج المعونة الفنية للدول العربية الأعضاء، تساهم فيها مؤسسات إقليمية ودولية، بإطار الشراكات معها. بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية، المقدّمة خلال عام 2017، ما مجموعه 823 ألف د.ع.ح.، تشمل مساهمات عينية ونقدية من الجهات المشاركة بحوالي 247 ألف د.ع.ح.، بنسبة 30 في المائة من مجموع الإنفاق. بذلك بلغ ما تحمّله الصندوق من مجمل الإنفاق على برامج المعونة الفنية، خلال عام 2017، حوالي 576 ألف د.ع.ح.

في المقابل، بلغت القيمة الإجمالية لنفقات المعونة الفنية، خلال عام 2016، نحو 837 ألف د.ع.ح.، ساهمت المؤسسات الإقليمية والدولية فيها بحوالي 285 ألف د.ع.ح.، بنسبة 34 في المائة، وبلغ ما تحمله الصندوق من مجمل نفقات المعونة الفنية، خلال العام المذكور، حوالي 552 ألف د.ع.ح.

العملات

يعتمد الصندوق، في توظيف موارده المالية، سياسة تجنب مخاطر العملات، بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات بشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. تُعْقَد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. يتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية، التي تُعْقَد بالدولار الأمريكي، كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. توظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل، مترافقة بعقود آجلة.

يبيّن الجدول التالي أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاثاً منها، كما في نهاية سنة 2017، ونهاية سنة 2016، وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 30 سبتمبر 2016.

	المكونة العملات أوزان الخاصة السحب حقوق لوحدة		الخاصة السحب حقوق وحدة سعر لها المكونة العملات مقابل	
العملة	31 ديسمبر 2017 (%)	31 ديسمبر 2016 (%)	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
أمريكي دولار	40.90	43.33	1.424	1.344
يورو	32.55	30.38	1.188	1.273
إسترليني جنيه	8.16	7.86	1.054	1.093
ياباني ين	7.43	7.57	160.24	157.21
الصيني الرينيمبي	10.96	10.86	9.281	9.371
	100	100		

تخصيصات العون الإنساني للشعب الفلسطيني

يساهم الصندوق، منذ عام 2002، في الجُهد الجماعي للهيئات المالية العربية الخاص بتقديم العون الإنساني للشعب الفلسطيني، حيث يخصص نسبة 10 في المائة من صافي دخله السنوي لهذا الغرض.

في هذا الإطار، وافق مجلس محافظي الصندوق، بموجب القرار رقم (4) لسنة 2017، الصادر عن اجتماعه السنوي الأربعين، الذي عُقِدَ في المملكة المغربية بتاريخ 18 أبريل 2017، على تخصيصٍ خامس عشر بلغت قيمته 3.108 مليون دينار عربي حسابي (يعادل حوالي 12.5 مليون دولار أمريكي).

بذلك، بلغ عدد التخصيصات التي أقرها مجلس محافظي صندوق النقد العربي، خلال الفترة 2002-2017، للعون الإنساني للشعب الفلسطيني 15 تخصيصاً، بقيمة إجمالية بلغت 43.479 مليون دينار عربي حسابي (حوالي 192.1 مليون دولار أمريكي).

يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين مكونات البرامج التي يوجّه العون لها، بناءً على منهجيّة متفقٍ عليها مع صندوق الأقصى، بإدارة البنك الإسلامي للتنمية. تتمثّل هذه المنهجية في مشاركة معالي محافظ فلسطين لدى صندوق النقد العربي بالتوصية بالقطاعات التي تُشكّل الإطار العام لبرامج ومكونات المشاريع المقترح تنفيذها لكل تخصيص، بما يأخذ بالاعتبار التنسيق اللازم مع محافظي الهيئات المالية العربية الأخرى من جهةٍ، ومع صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى من جهةٍ أخرى، بحيث تتكامل المشاريع ذات الأولويّة للعون الإنساني للشعب الفلسطيني. توزّعت التخصيصات المذكورة، خلال عام 2017، على قطاعات تشكل الأبواب الرئيسية، التي تندرج بإطارها مكونات المشاريع المموّلة من تخصيصات صندوق النقد العربي للعون الإنساني للشعب الفلسطيني، كما يلي:

- **قطاع التعليم**: مثل إنشاء مدارس جديدة، ودعم صندوق إقراض الطلاب الفلسطيني، وترميم وصيانة وتجهيز مدارس. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم قطاع التعليم حوالي 68 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل نسبة 36 في المائة من مجمل المبالغ التي تم تخصيصها.

- **قطاع الخدمات الصحية:** مثل إنشاء مراكز طبية، وبناء وتوسعة مستشفيات، وتجهيزات طبية لمستشفيات وعيادات. بلغ مجموع الاعتمادات حوالي 22.1 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 12 في المائة من إجمالي التخصيصات.

- **قطاع دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية:** مثل دعم أنشطة الهلال الأحمر، ومشاريع تشغيل وتأهيل الشباب. بلغ مجموع الاعتمادات حوالي 29.4 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 15 في المائة من إجمالي التخصيصات.

- **قطاع التنمية الريفيّة المندمجة والتمكين الاقتصادي:** مثل دعم صغار الحرفيين، وتأهيل المناطق، ودعم القرى، وشبكات الكهرباء والمياه والطرق الريفية، واستصلاح الأراضي، وتعبيد وتأهيل الطرق الداخلية، وإقامة شبكات الصرف الصحي، ومشاريع المرأة المنتجة، ودعم الأُسر المحتاجة والأيتام. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم هذا القطاع 66.1 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 34 في المائة من إجمالي التخصيصات.

- **قطاع حماية وتطوير المباني التاريخيّة:** مثل إعمار البلدة القديمة بالقدس، وتأهيل المباني التاريخية. بلغ مجموع الاعتمادات 6.5 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 3 في المائة من إجمالي التخصيصات.

إضافةً لما تقدّم، يوفّر الصندوق للكوادر الحكومية في فلسطين فُرص التدريب وبناء القدرات في مجالات تخصص الصندوق، من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدّمها معهد السياسات الاقتصادية، بالتعاون مع العديد من المؤسسات الدولية، ويُدعى إليها كوادر من جميع الدول العربية. في هذا الصدد بلغ عدد المتدربين الفلسطينيين 429 متدرباً حتى نهاية عام 2017.

صندوق النقد العربي
البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة	3 - 1
المركز المالي الموحّد	4
بيان الدخل الشامل الموحّد	5
البيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين	6
بيان التدفقات النقدية الموحّد	7
إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة	29 - 8

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
الطابق ١٩، نيشن تاور ٢
كورنيش أبوظبي، أبوظبي
هاتف: ٤٠١٤٨٠٠ (٢) ٩٧١+، فاكس: ٦٣٢٧٦١٢ (٢) ٩٧١+

تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحّدة

السادة أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحّدة لصندوق النقد العربي والمؤسسة التابعة والمشار إليهما معاً ("الصندوق") التي تتألف من بيان المركز المالي الموحّد كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧، وبيان الدخل الشامل الموحّد والبيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية الموحّد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحّدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للصندوق كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى قواعد السلوك المهني المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

مسؤولية الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر عن البيانات المالية الموحّدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحّدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحّدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.
عند إعداد البيانات المالية الموحّدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا اعتزم الأعضاء في الصندوق تصفيته أو إيقاف عملياته وفقاً لاتفاقية الصندوق أو لم يكن هنالك بديل فعلي غير ذلك.
تشرف لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين على عملية إعداد البيانات المالية الموحدة للصندوق.

١

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، عضو في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة تابعة لشركة كي بي إم جي انترناشونال كوبراتيف ("كي بي إم جي انترناشونال")، شركة سويسرية كافة حقوقها محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومرخصة كفرع لشركة هندسية مقفلة مؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحّدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحّدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية وبشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحّدة. يحتوي الملحق (١) لتقرير مدققي الحسابات المستقلين على توضيحات إضافية لمسؤولية مدققي الحسابات.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا؛ وأن صندوق النقد العربي يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية الموحّدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الموازنة الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي وأن الصندوق يلتزم ببنود التأسيس ذات الصلة.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

فوزي أبوراس
رقم التسجيل: ٩٦٨
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ : ٨ آذار (مارس) ٢٠١٨

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة عضوة في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال كوبريتف ("كي بي إم جي انترناشيونال")، شركة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، مسجلة ومرخصة كفرع لشركة أجنبية بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

ملحق ١
مسؤوليات مدققي الحسابات المستقلين حول تدقيق البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحّدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وبناءً على أدلة التدقيق التم تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكاً جوهرياً حول قدرة الصندوق على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال استنتجنا وجود عدم تيقن جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحّدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أنه من الممكن أن تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحّدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحّدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحّدة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية أو الأنشطة المتعلقة بالمؤسسة التابعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق والإشراف عليها. نحن مسؤولين وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين بخصوص أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق وأي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

كي بي اي جي أوار جلف ليمتد، عضو في شبكة كي بي اي جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لشركة كي بي اي جي انترناشيونال كوبريتف ("كي بي اي جي انترناشيونال")، شركة سويسرية كلفة الحقوق محدودة
كي بي اي جي أوار جلف ليمتد مسجلة ومرخصة كفرع لشركة أجنبية بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة

صنـدوق النقـد العربي

المركز المالي الموحّد
كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

	إيضاح	**2017 ألف دينار عربي حسابي**	2016 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
قروض للدول الأعضاء	*3*	**486,578**	542,869
خطوط الائتمان	*4*	**197,684**	177,312
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	*5*	**5,336**	5,336
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب	*17*	**792,790**	819,141
محفظة الاستثمارات المالية	*6*	**2,162,142**	2,142,444
حسابات مدينة وموجودات أخرى	*7*	**22,692**	56,604
مجموع الموجودات		**3,667,222**	3,743,706
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المكتتب به 900 مليون دينار عربي حسابي			
رأس المال المدفوع	*8*	**854,973**	825,641
الاحتياطيات	*9*	**407,907**	376,193
مجموع حقوق المساهمين		**1,262,880**	1,201,834
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	*10*	**116,353**	121,430
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	*11*	**2,240,826**	2,371,767
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	*12*	**47,163**	48,675
مجموع المطلوبات		**2,287,989**	2,420,442
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات		**3,667,222**	3,743,706

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحّدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 08 آذار (مارس) 2018.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

بيان الدخل الشامل الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

	إيضاح	**2017 ألف دينار عربي حسابي**	2016 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**13,217**	12,906
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**4,111**	2,693
إيرادات الاستثمارات المالية	*13*	**36,269**	27,265
فوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**14,138**	8,969
إيرادات أخرى		**95**	60
إجمالي الدخل		**67,830**	51,893
فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**(25,757)**	(13,059)
		42,073	38,834
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*14*	**5,927**	5,769
معونة فنية	*15*	**576**	552
		6,503	6,321
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**35,570**	32,513
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(2,476)**	(1,440)
صافي الدخل		**33,094**	31,073
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	*6*	**2,538**	1,144
صافي الدخل والدخل الشامل		**35,632**	32,217

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

البيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

	إيضاح	رأس المال المدفوع	احتياطي عـام	احتياطي طوارئ	احتياطي التغيّر في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة	المجموع
		ألف دينار عربي حسابي				
2016						
الرصيد في 1 يناير 2016		798,329	191,854	160,000	(4,118)	1,146,065
الدخل الشامل						
صافي الدخل لسنة 2016		-	31,073	-	-	31,073
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	6	-	-	-	1,144	1,144
صافي الدخل الشامل		**-**	**31,073**	**-**	**1,144**	**32,217**
التغيرات في حقوق المساهمين						
المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال		27,312	-	-	-	27,312
المحول إلى احتياطي الطوارئ	9	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (رابع عشر) لدعم الشعب الفلسطيني	9	-	(3,760)	-	-	(3,760)
الرصيد في 31 ديسمبر 2016		**825,641**	**214,167**	**165,000**	**(2,974)**	**1,201,834**
2017						
الرصيد في 1 يناير 2017		825,641	214,167	165,000	(2,974)	1,201,834
الدخل الشامل						
صافي الدخل لسنة 2017		-	33,094	-	-	33,094
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	6	-	-	-	2,538	2,538
صافي الدخل الشامل		**-**	**33,094**	**-**	**2,538**	**35,632**
التغيرات في حقوق المساهمين						
تعديل سنوات سابقة - تطبيقاً للمعيار 9	9	-	(810)	-	-	(810)
المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال		29,332	-	-	-	29,332
المحول إلى احتياطي الطوارئ	9	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (خامس عشر) لدعم الشعب الفلسطيني	9	-	(3,108)	-	-	(3,108)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017		**854,973**	**238,343**	**170,000**	**(436)**	**1,262,880**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

	2017 ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات		
صافي الدخل	**33,094**	31,073
معدلاً بما يلي:		
استهلاك الممتلكات والمعدّات	**193**	201
التغيّر في المؤونات الائتمانية	**200**	-
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**(4,198)**	5,264
	29,289	36,538
سحوبات القروض	**(53,920)**	(152,950)
تسديدات القروض	**110,211**	62,058
التغير في خطوط الائتمان	**(20,473)**	(40,267)
التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى	**34,510**	(34,873)
التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى	**(2,427)**	(50,344)
التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع	**(586,387)**	20,143
التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**(130,941)**	(345,853)
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات	**(620,138)**	(505,548)
أنشطة الاستثمار		
شراء ممتلكات ومعدات	**(791)**	(147)
التغير في الاستثمارات بصناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	**(2,006)**	(27,009)
التغير في السندات والأوراق المالية - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الموحد	**(21,854)**	(835,560)
التغير في السندات والأوراق المالية - بالتكلفة المطفأة	**5,917**	1,513,364
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة الاستثمار	**(18,734)**	650,648
أنشطة التمويل		
مساهمات زيادة رأس المال المستلمة من الدول الأعضاء	**29,332**	27,312
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**(831)**	(565)
تخصيصات مدفوعة للعون الإنساني للشعب الفلسطيني	**(2,360)**	(3,608)
صافي النقد من أنشطة التمويل	**26,141**	23,139
صافي (النقص) الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد	**(612,731)**	168,239
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة	**819,141**	650,902
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة *(إيضاح 17)*	**206,410**	819,141

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر نيسان(أبريل) من عام 1977، بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. يضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية التي تُقيّم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحّدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

إن إعداد البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحّدة للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. ترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. تخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحّدة، باستثناء ما يتعلّق بالاعتراف في مؤونات الاستثمارات المالية الناتجة عن التطبيق المبكر للمعيار رقم 9 "الأدوات المالية" التي حُمّلت على الرصيد الإفتتاحي للإحتياطي العام كما أجازه المعيار (بند (ج) أدناه).

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحّدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة 56.35% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 (2016: 56.38%) كما يبيّنه الإيضاح رقم 10 حول البيانات المالية الموحدة. تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم على شكل خطوط ائتمان يتم تقديمها لصالح المصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. تتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. تم استبعاد جميع المعاملات بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحّدة.

ج) التغيّر في السياسات المحاسبية

اعتمد الصندوق اختيارياً التطبيق المبكر اعتباراً من أول يناير 2017 للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" الصادر من مجلس المعايير الدولية للتقارير المالية في يوليو 2014. إنّ متطلبات تطبيق المعيار رقم 9 "الأدوات المالية" تمثل تغييراً هاماً في السياسات المحاسبيّة التي كانت متّبعة عند تطبيق المعيار السابق، معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ج) التغيّر في السياسات المحاسبية *(تابع)*

تتلخص التغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبيّة للصندوق نتيجة لتبني المعيار رقم 9 "الأدوات المالية" في التالي:

تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية: تم تصنيف الأدوات المالية إلى ثلاث فئات: "أصول مالية بالتكلفة المعدّلة بالاطفاء" و"أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل" و "أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر". يعتمد التصنيف ضمن هذه الفئات على خصائص التدفقات النقدية للأصل المالي إضافةً إلى نموذج الاعمال المتبع لإدارة الأصول المالية.

بالنسبة للمطلوبات المالية فإنَ المعيار رقم 9 قد احتفظ بشكل كبير بالتصنيفات التي كانت مطبّقة في المعيار رقم 39، حيث يتم تصنيف الخصوم المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء باستثناء تلك التي تستوفي شروطاً محدّدة تسمح بقياسها بالقيمة العادلة.

التدني في قيّم الأصول المالية: استحدث المعيار رقم 9 نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من نموذج الخسائر المحققة المتبع في المعيار رقم 39. يعتمد المعيار الجديد على تطبيق نموذج لاحتساب الخسائر الائتمانيّة بناءً معلومات معقولة ومتوفّرة عن الفترات السابقة والظروف الراهنة والتوقُّعات المستقبليّة تدل على امكانية حصول تلك الخسائر والنظر في مدى الحاجة للتحوّط بأخذ مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر أو تلك المتوقعة خلال عمر الأصل المالي إذا كان هنالك ارتفاعاً ملحوظاً في المخاطر الائتمانية العائدة للأصل المالي.

ينطبق النموذج المبني على تسجيل الخسائر الائتمانيّة المتوقّعة على الاصول المالية المصنفة بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء وتلك المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى.

الترتيبات الانتقالية لتطبيق المعيار: تم تطبيق التغيّر في السياسات المحاسبيّة الناتج عن تبني المعيار رقم 9 في الصندوق كما نص عليه المعيار بأثر رجعي مع الأخذ بالاعتبار المعالجات التالية التي أجازها المعيار:

- تم الاعتراف بالفروقات في القيم الدفترية للأصول المالية الناتجة عن تطبيق المعيار رقم 9 ضمن الأرصدة الافتتاحية للاحتياطيات كما في 01 يناير 2017 (تاريخ بداية التطبيق). بالتالي فإن المعلومات التي تم عرضها عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 لا يمكن مقارنتها بالمعلومات المعدّة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمستندة على تطبيق المعيار رقم 9.
- تم إجراء تقييم لنماذج العمل المعتمدة لإدارة الأصول المالية، استناداً للمعطيات والظروف المتوفّرة كما في تاريخ بداية التطبيق.
- بالنسبة للأصول المالية التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ بداية التطبيق فإن الصندوق قد افترض أن المخاطر الإئتمانية لتلك الأصول لم تشهد ارتفاعاً ملحوظاً منذ الاعتراف المبدئي بها.

نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، تأثرت البيانات المالية كما يلي:

- تحميل الرصيد الإفتتاحي لعام 2017 للإحتياطي العام بمبلغ 810 ألف دينار عربي حسابي مقابل انخفاض قيم الأصول المالية للفترات السابقة. (إيضاح 9)
- تحميل بيان الدخل الشامل الموحد لعام 2017 بمبلغ 200 ألف دينار عربي حسابي مقابل انخفاض قيمة الأصول المالية للسنة الحالية.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

(1) التحقق الابتدائي
تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) تصنيف الأصول المالية - السياسة المطبقة اعتباراً من 01 يناير 2017
تم تصنيف الأصول المالية أما بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء أو بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر وذلك وفقاً لعاملين هما نموذج الأعمال المعتمد لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية للأصل المالي.

- يُصنّف الأصل المالي ضمن فئة التكلفة المعدّلة بالإطفاء إذا استوفى الشروط التالية:
  - يؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه حصراً.
  - الهدف من الاحتفاظ به هو قبض التدفقات النقدية المرتبطة به دون استهداف امكانية بيعه بغض النظر عن تغيُّر قيمته في السوق.
- يصنف الأصل المالي ضمن فئة بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل إذا استوفى الشروط التالية:
  - يؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه حصراً.
  - الهدف من الاحتفاظ به هو قبض التدفقات النقدية المرتبطة به مع استهداف إمكانية بيعه لتحقيق عوائد رأسمالية نتيجة تحسّن قيّمته في السوق.
- الأصول الأخرى التي لا تقع ضمن التصنيفين أعلاه يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر.

نموذج الأعمال المتبع لإدارة الاصول المالية تم تقييمه تأسيساً على السياسات المؤسسية المعتمدة لأنشطة الاستثمار والإقراض على مستوى المحافظ الاستثمارية أو الإقراضية وليس الأصل المالي أخذاً بالاعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتوفرة في تاريخ التقييم، التي تشمل:

- الأهداف والسياسات المعلنة للمحافظ الاستثمارية والإقراضية ومدى تطبيق تلك السياسات عملياً على وجه الخصوص، وفيما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على قبض التدفقات النقدية التعاقدية، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة الالتزامات التي تموّل تلك الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال عمليات بيع الأصول المالية.
- كيفية تقييم أداء المحافظ الاستثمارية والتقرير عنه.
- نوعية المخاطر التي تؤثر على أداء الأعمال وكيف تتم إدارة تلك المخاطر.
- حجم ووتيرة عمليات البيع التي تمت في الماضي واسبابها وعمليات البيع المتوقعة في المحفظة.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) الأدوات المالية: التحقق والقياس *(تابع)*

لأغراض **تقييم خصائص التدفقات النقدية**، يُعرّف أصل الدين بأنه القيمة العادلة له عند الاعتراف المبدئي به. أما الفائدة فهي عبارة عن المبلغ الذي يُدفع للتعويض عن القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي القائم ولمخاطر الإقراض الأخرى مثل مخاطر السيولة والأتعاب الإدارية وكذلك هامش الربح. عند تقييم ما إذا كان التدفّق النقدي التعاقدي هو فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة، يأخذ الصندوق في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية يمكن أن تُغيّر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية أخذاً بالاعتبار التالي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية
- شروط السداد المبكّر للأصل المالي أو تمديده فترة السداد.
- الشروط التي تحد من مقدرة صندوق النقد العربي بالمطالبة بالتدفقات النقدية من أصول محددة.
- الميزات الاخرى التي قد تؤدي إلى تعديل القيمة المدفوعة للتعويض عن القيمة الزمنية للنقود.

(3) السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2017

كانت الأصول المالية لصندوق النقد العربي تصنف ضمن إحدى الفئات التالية:

- القروض والذمم المالية - بالتكلفة
- أصول مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق - بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء
- أصول مالية متاحة للبيع - بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات.
- الأصول المالية المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم
تشمل السندات والأوراق المالية المشتراه بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل الموحّد.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد تشمل الاستثمارات في صناديق الاستراتيجيات المتعدّدة وصناديق الاستثمار بالعقار المتاحة للبيع. تقيّم وفقاً لصافي قيمة الموجودات التي تمثل القيمة العادلة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل الموحّد.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات تشمل الاستثمارات بالسندات والأوراق المالية غير تلك المشتراه بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. لا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة. تقيّم الاستثمارات بالقيمة العادلة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل الموحّد.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) الأدوات المالية: التحقق والقياس *(تابع)*

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

القروض والأرصدة المدينة: تُقيّم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

تقيّم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات السابقة، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد. تقيّد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

(4) إعادة التصنيف
لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، فيما عدا الفترات التي تعقب حدوث تغيير في نموذج العمل بشكل يؤثر على الهدف من إدارة تلك الأصول.

(5) التزامات مالية
يُصنّف صندوق النقد العربي مطلوباته المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء.

(6) استبعاد الأصول المالية:
يقوم صندوق النقد العربي بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما ينتهي الحق التعاقدي في التدفقات النقدية العائدة إليه أو أن يقوم الصندوق بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والمزايا المتعلّقة بملكيّة الأصل المالي. عند التوقف عن الاعتراف بالأصل المالي فإن الفرق بين قيمته الدفتريّة ومجموع (i) المقابل المقبوض و(ii) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم إثباتها في عناصر الدخل الشامل الأخرى، يتم إدراج هذا الفرق في حساب الأرباح والخسائر.

يدخل الصندوق في عمليات تسليف للأوراق المالية وعقود إعادة شراء يقوم بموجبها بتحويل الاصول المالية المعترف بها في بيان المركز المالي، ولكنه يحتفظ بجميع المخاطر والمزايا العائدة للأصل المالي الذي يتم تحويله بموجب هذه المعاملات. وفي مثل هذه الحالات، لا يتم استبعاد هذه الأصول.

ه) التدني في قيّم الأصول المالية - السياسة المطبقة اعتباراً من 01 يناير 2017
يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقّعة على الأصول المالية المصنّفة بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء وتلك المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى. أما الأصول المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر، فيتم تدارك تأثيرات الأحداث المستقبليّة مباشرةً من خلال الاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة في بيان الدخل.

يقوم صندوق النقد العربي بأخذ مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي باستثناء ما يلي، والتي يتم أخذ مخصصات لها تماثل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً:

- السندات والأوراق المالية ذات المخاطر الائتمانية منخفضة في تاريخ البيانات المالية.
- الموجودات المالية الاخرى التي لم ترتفع مخاطر الائتمان العائدة لها بشكل ملحوظ منذ إثباتها الأوليّ.

يعتبر صندوق النقد العربي أن السندات والأوراق المالية ذات مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيفها الائتماني مساوياً لفئة درجة الاستثمار المتعارف عليها عالميّاً.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ه) التدني في قيّم الأصول المالية *(تابع)*

يتم قياس الخسائر الائتمانية للأصول المالية التي لم تنخفض قيّمها الائتمانية بتقدير القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للصندوق وتلك التي يتوقّع صندوق النقد العربي استلامها فعلياً. أما بالنسبة للأصول المالية التي انخفضت قيّمها الائتمانية فإن الخسائر الائتمانية المتوقّعة عليها يتم تقديرها بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية لتلك الأصول والقيمة الحاليّة للتدفقات النقدية المستقبليّة المقدّرة.

تم خلال سنة 2017 تحميل البيانات المالية بالمؤونات المتعلّقة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقّعة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المعدّلة بالاطفاء وبتلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل.

و) تقييم الموجودات المالية

إضافةً لتوقعات التدني المستقبلي في الوضع الإئتماني للأدوات المالية، وأخذ مؤونات بالفروقات للخسائر المتوقّعة نتيجة التغيّر الإئتماني، يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ المركز المالي الموحّد لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

(1) القروض للدول الأعضاء

يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.
إن المخصصات المتعلقة بقروض الدول الأعضاء، إن وجدت، متضمنة في احتياطي الطوارئ.

(2) الاستثمارات المالية

يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض جوهري أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. تتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض جوهري أو دائم إلى تقديرات ترتكز بشكل رئيسي إلى وجود دليلٍ على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. في حال وجود دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقوّمة على أساس التكلفة المطفأة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل الموحّد للسنة.
- بالنسبة للموجودات المالية والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل، يتم تخفيض قيمة الاستثمارات إلى القيمة المتوقع تحصيلها وتحميل الفروقات على حساب الدخل الشامل.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ز) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار صرف عملاتها السائدة في وقت إجراء تلك المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الممتلكات والمعدات) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي الموحّد إلى الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار صرف تلك العملات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ المركز المالي الموحّد والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل الموحّد. تسجل الممتلكات والمعدات بأسعار الصرف السائدة عند شرائها.

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. يشمل ذلك تضمين قيمة الاستثمار بالعملة المستثمر بها في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي. وبالتالي، تغطّى الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الموجودات الأخرى في الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. لا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة. يتم الاعتراف بالفروقات الناتجة عن عقود التحوّط في بيان الدخل الموحّد.

ح) استهلاك الممتلكات والمعدات

تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ط) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم اكتواري مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. تدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحّدة. وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة. تم حل صندوق تقاعد العاملين في 30 يونيو 2017 وتسوية جميع التزاماته ونقل الأرصدة إلى حسابات الصندوق. (إيضاح 19).

ي) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية الموحّد يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ المركز المالي الموحّد.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ك) احتساب الإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية التي تخضع لفائدة ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الموحّد، فإنه يتم تسجيل إيرادات ومصروفات الفوائد وما يماثلها ضمن الأرباح أو الخسائر باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه تخفيض المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار المتوقعة للموجودات أو المطلوبات المالية (أو، حيثما يكون ملائماً، على مدى فترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بالاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأدوات المالية، كما يُراعى توقعات خسائر الائتمان المستقبلية.

يتضمن حساب معدل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملات والرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار أي موجودات أو مطلوبات مالية.

ل) التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المطبقة متسقة مع تلك السياسات المتبعة في السنة المالية السابقة، باستثناء التغيرات المتعلّقة بالتطبيق المبكر للمعيار رقم 9 "الأدوات المالية" الواردة في الإيضاح (2ج). إن التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الموضحة أدناه السارية كما في 1 يناير 2017 لم يكن لها تأثير هام على الصندوق:

- تعديلات على المعيار رقم 10 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – "البيانات المالية الموحدة" والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 "الاستثمار في شركات زميلة وائتلافات مشتركة" - تعديلات متعلقة بالبيع أو المساهمة في موجودات بين مستثمر وشركة زميلة أو ائتلاف مشترك معه.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 "بيان التدفقات النقدية" لتقديم إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية.
- تحسينات سنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دورة 2014 - 2016 (تعديلات على المعيار رقم 12 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى" توضح متطلبات الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى.
- تعديلات على المعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الأدوات المالية": الإفصاحات - تعديلات خاصة بالانخراط المستمر في عقود الخدمات.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 "الممتلكات والآلات والمعدات" - تعديلات خاصة بتوضيح الطرق المقبولة لاحتساب الاستهلاك والإطفاء.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 "الموجودات غير الملموسة" - تعديلات خاصة بتوضيح الطرق المقبولة لاحتساب الاستهلاك والإطفاء.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

م) التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية – المعايير التي تم إصدارها ولم يتم تفعيلها بعد كما في 31 ديسمبر 2017

إن المعايير التي تم إصدارها ولم يتم تفعيلها حتى تاريخ إصدار البيانات المالية الموحّدة للصندوق مبينة أدنا. والتي تتضمن المعايير والتفسيرات التي تم إصدارها، ويتوقع الصندوق على نحو معقول تطبيقها مستقبلاً. يخطط الصندوق لتطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية.

- المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: الإيرادات من العقود مع العملاء (يسري اعتباراً من 1 يناير 2018).

يضع هذا المعيار إطاراً شاملاً لتحديد الإيرادات من العقود ومقدارها وتوقيت الإعتراف بها ويحل محل المعايير والتوجيهات السابقة المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات والمتمثلة في المعيار المحاسبي رقم 18 "الإيرادات" والمعيار المحاسبي رقم 11 "عقود المقاولات" بالإضافة للتفسير رقم 13 الصادر من لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية. ينطبق هذا المعيار على إيرادات العقود التي بموجبها يقوم الصندوق بتقديم خدمات لأطراف أخرى مقابل أتعاب يتقاضاها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. والمتمثلة في خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية للمؤسسة التابعة والمنظمات العربية المتخصصة.

وفقاً للمعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فإن عائدات هذه العقود يجب توزيعها وفقاً لالتزامات الأداء المنصوص عليها في العقد والإعتراف بالإيرادات بمقدار استيفاء المنشأة لتلك الالتزامات. قام الصندوق بتقييم التأثيرات الناتجة بحال تطبيق المعيار على البيانات المالية الموحدة، حيث لم يجد الصندوق أي تأثير جوهري على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

- المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: الإيجارات (يسري اعتباراً من 1 يناير 2019). تقوم إدارة الصندوق حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على البيانات المالية الموحّدة.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

3 قروض للدول الأعضاء

	2017 ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**542,869**	451,977
سحوبات خلال السنة	**53,920**	152,950
تسديدات خلال السنة	**(110,211)**	(62,058)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**486,578**	542,869

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 أقساط قروضٍ مستحقة وغير مستلمة تعدّت فترة تأخير سدادها سنة، يبلغ مجموعها 54,939 ألف دينار عربي حسابي *(2016: 17,757 ألف دينار عربي حسابي)*. كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من الفوائد المرسملة بإطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. يتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. لذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل الموحّد انسجاماً مع تسديدات المديونية. بلغ رصيد الفوائد المرسملة غير المحققة 26,458 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 *(2016: 33,440 ألف دينار عربي حسابي)*. بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 ما مجموعه 56,235 ألف دينار عربي حسابي *(2016: 28,042 ألف دينار عربي حسابي)*.

4 خطوط الائتمان

	2017 ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**177,312**	137,045
سحوبات خلال السنة	**262,438**	274,562
	439,750	411,607
تسديدات خلال السنة	**(232,029)**	(238,514)
ينزل: المؤونات الإئتمانية المتوقعة	**(101)**	-
فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي	**(9,936)**	4,219
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**197,684**	177,312

يقدّم برنامج تمويل التجارة العربية "المؤسسة التابعة" خطوط ائتمان بالدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لديه بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية. بلغت الأرصدة غير المستغلة من خطوط الائتمان أو التخصيصات المتعاقد عليها والسارية 136 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 *(2016: لا يوجد)*. بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة على خطوط الائتمان التي تم تحميلها على الرصيد الافتتاحي للإحتياطيات كما في 01 يناير 2017 ما مجموعه 66 ألف دينار عربي حسابي (36 ألف دينار عربي حسابي للصندوق و30 ألف دينار عربي حسابي للمساهمين الآخرين) بالإضافة لمبلغ 35 ألف دينار عربي حسابي تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الموحّد (19 ألف دينار عربي حسابي للصندوق و16 ألف دينار عربي حسابي للمساهمين الآخرين).

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

5 ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء

تمثل هذه الودائع مبالغ حصص رأسمال الصندوق التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

6 محفظة الاستثمارات المالية – مكوناتها ونظام تقييمها

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو مؤسسات حكومية أو منظمات دولية أو مؤسسات مالية وغير مالية أو بنوك بالإضافة إلى استثمارات بصناديق استثمار استراتيجيات متعددة وصناديق العقار. يتم قياس تقييم الاستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام النظام المتدرج لنوعية مدخلات التقييم، كما يلي:

	2017 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2016 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الموحد [مستوى 1]	**1,546,437**	1,522,045
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد [مستوى 2]	**96,489**	94,483
استثمارات بسندات بالتكلفة المعدلة بالإطفاء	**519,999**	525,916
	2,162,925	2,142,444
ينزل: المؤونات الإئتمانية المتوقعة	**(783)**	-
	2,162,142	2,142,444

المستوى 1: تقيم الاستثمارات وفقاً للأسعار المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة.
المستوى 2: تقيم الاستثمارات وفقاً لمعطيات تقييم ملحوظة مباشرة أو غير مباشرة.

نتيجةً لتطبيق المعيار رقم 9 تم تحميل الرصيد الافتتاحي للإحتياطيات كما في 1 يناير 2017 بمبلغ 606 ألف دينار عربي حسابي تُمثّل الخسائر الائتمانية المتوقّعة على السندات، بينما تم تحميل بيان الدخل الشامل الموحّد بمبلغ 177 ألف دينار عربي حسابي.

التغير في مخصص قيم الاستثمارات المالية من خلال بيان الدخل الشامل الموحّد

	2017 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2106 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	**(2,974)**	(4,118)
التغير خلال السنة	**2,538**	1,144
الرصيد في نهاية السنة	**(436)**	(2,974)

قيمة الاستثمارات المالية بالتكلفة المعدّلة بالأطفاء

بلغت القيمة في السوق للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية بالتكلفة المعدلة بالإطفاء 522,290 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 *(2016: 527,004 ألف دينار عربي حسابي)*.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2017 ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	**112,597**	109,331
ينزل: فوائد مجنّبة على القروض	**(45,593)**	(45,593)
الفوائد على القروض متأخرة السداد لأكثر من سنة	**(54,700)**	(50,832)
	12,304	12,906
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	**7,871**	7,892
ممتلكات ومعدّات	**1,197**	599
أرصدة مدينة أخرى	**1,320**	1,677
صافي قيم معاملات استثمارية	**-**	33,530
	22,692	56,604

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 10,148 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد، تمثل ما نسبته نحو 11% من رأس المال المصرح به والمعروض للإكتتاب. تم سدادها بالكامل.

8 رأس المال المدفوع

	2017 ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المصرّح به		
(24,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**1,200,000**	1,200,000
رأس المال المكتتب به (18,000 سهم)	**900,000**	900,000
رأس المال غير المدفوع	**(45,027)**	(74,359)
رأس المال المدفوع	**854,973**	825,641

وافق مجلس محافظي صندوق النقد العربي بالقرار رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس مال الصندوق المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 1,200 مليون دينار عربي حسابي. تضمّن القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي من هذه الزيادة، وتسديد نصف الاكتتاب البالغ 149.010 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية بدءاً من نيسان (إبريل) 2014 مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978. يمثل الجزء غير المدفوع من رأسمال الصندوق، الأقساط المستحق سدادها بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء خلال العام 2018 إضافةً إلى الأقساط المتأخر سدادها.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ. يستخدم الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً ويحوّل المتبقي إلى الاحتياطي العام. يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 مبلغ 21,614 ألف دينار عربي حسابي (*2016: 19,420 ألف دينار عربي حسابي*)، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات المؤسسة التابعة.

اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (4) لسنة 2017، تخصيصاً خامس عشر لصالح العون الإنساني للشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2016(ما قيمته 3,108 ألف دينار عربي حسابي). كان المجلس قد أقرّ تخصيصاً رابع عشر للهدف نفسه بموجب قراره رقم (7) لسنة 2016 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2015 (ما قيمته 3,760 ألف دينار عربي حسابي).

فيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطيات، اعتمد مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجّح، التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها، في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطيات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

تطبيقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تم تحميل الرصيد الإفتتاحي للإحتياطي العام في عام 2017 بمبلغ 810 ألف دينار عربي حسابي، تُمثّل تقديرات المؤونات للتدني المتوقع في الاستثمارات المالية في ذلك التاريخ.

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

تمثل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة جميع المساهمين الآخرين في صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، التي تقيّم بعملة الأساس وهي الدولار الأمريكي. بلغت نسبة حصتهم 43.65% من رأس المال المصرّح به كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 (2016: 43.62%).

	2017 **ألف دولار أمريكي**	2016 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة:		
- رأس المال المدفوع	**987,316**	986,880
- الاحتياطيات	**151,577**	135,742
إجمالي حقوق المساهمين	**1,138,893**	1,122,622
نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**%43.65**	%43.62
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**497,106**	489,725

	2017 **ألف دينار عربي حسابي**	2016 ألف دينار عربي حسابي
التغيّر في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة		
الرصيد في بداية السنة	**121,430**	116,731
صافي الدخل للسنة	**2,476**	1,440
توزيعات خلال السنة	**(831)**	(565)
التغير غير المحقق في قيم الاستثمارات المالية من خلال الإحتياطيات	**35**	126
فروقات تقييم العملة	**(6,757)**	3,698
	116,353	121,430

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية

يتم قبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2017 ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
أرصدة فوائد مرسملة غير محققة	**26,458**	33,440
فوائد مستحقة الدفع	**3,793**	2,586
صافي قيم معاملات استثمارية	**3,254**	-
أرصدة دائنة أخرى	**13,658**	12,649
	47,163	48,675

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2017 ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
السندات والأوراق المالية - من خلال الدخل الشامل الموحد	**21,400**	13,332
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار من خلال بيان الدخل الموحّد	**4,587**	1,532
السندات والأوراق بالتكلفة المعدلة بالإطفاء	**10,459**	12,401
	36,446	27,265
ينزل: التغيّر خلال السنة في المؤونات الإئتمانية المتوقعة	**(177)**	-
	36,269	27,265

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 4,854 ألف دينار عربي حسابي *(2016: 4,541 ألف دينار عربي حسابي)*. وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 186 كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 *(2016: 186 موظفاً)*.

15 نفقات معونة فنية

	2017 ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
مجموع تكاليف دورات تدريبية وندوات ومعونة مباشرة	**783**	837
مساهمات نقدية وعينية من الجهات المشاركة	**(207)**	(285)
نفقات المعونة الفنية التي تحملها الصندوق	**576**	552

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

16 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. بلغت القيمة العادلة للأموال المدارة من قبلهم 208,846 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 (*2016: 148,062 ألف دينار عربي حسابي*). بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات عربيّة ما يعادل 5,389 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 (*2016: 5,082 ألف دينار عربي حسابي*).

17 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2017 ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**3,901**	4,324
ودائع لأجل لدى البنوك	**789,064**	814,817
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب	**792,965**	819,141
ينزل: المؤونات الإئتمانية المتوقعة	**(175)**	-
	792,790	819,141
ينزل: ودائع تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع	**(586,380)**	-
	206,410	819,141

عند تطبيق المعيار رقم 9 بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة على الودائع التي تم تحميلها على الاحتياطيات كما في 01 يناير 2017 ما مجموعه 168 ألف دينار عربي حسابي، بالإضافة لمبلغ 7 ألف دينار عربي حسابي تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الموحّد (4 ألف دينار عربي حسابي للصندوق و3 ألف دينار عربي حسابي للمساهمين الآخرين).

18 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2017 ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية والافريقية	**609,983**	736,719
أوروبا	**829,448**	902,772
أمريكا الشمالية	**356,484**	312,809
الشرق الأقصى	**929,582**	792,829
المنظمات الدولية	**229,435**	216,456
	2,954,932	2,961,585

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

19 التزامات التقاعد

تم بتاريخ 30 يونيو 2017 اقفال صندوق تقاعد العاملين بناءً إلى قرار مجلس المديرين التنفيذيين بإنهاء العمل به اعتباراً من 31 ديسمبر 2016، كما نص القرار على دفع المستحقات المترتبة للمشتركين والمشتركين المتقاعدين والمنتفعين من نظام التقاعد خلال ستة أشهر من تاريخ إنهاء العمل بالنظام، وفقاً للافتراضات التالية:

- معدّل فائدة الحسم للمعامل الاكتواري 3.70%.
- الزيادة في الرواتب والمعاشات تساوي صفراً.
- جدول الوفيات الصادر في إنجلترا وويلز.

أصدر الخبير الاكتواري المكلّف تقريره الذي خلص إلى أن أرصدة الالتزامات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 المتوجب دفعها للمشتركين والمشتركين المتقاعدين والمنتفعين بلغت 45,409,900 درهم إماراتي، مقابل صافي موجودات صندوق التقاعد التي بلغت 44,927,039 درهم إماراتي بذلك التاريخ وتم على هذا الأساس تسوية مستحقات المنتفعين وتصفية حسابات صندوق تقاعد العاملين وفقاً للنظام.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

20 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
قروض للدول الأعضاء	486,578	119,161	84,365	268,048	128	14,876
خطوط الائتمان	197,684	149,066	25,771	22,847	-	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	3,901	3,901	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	788,889	716,498	72,391	-	-	-
استثمارات بسندات بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الموحد	1,546,400	1,546,400	-	-	-	-
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	96,489	96,489	-	-	-	-
استثمارات بالتكلفة المطفأة	519,253	199,620	163,577	112,033	44,023	-
حسابات مدينة وموجودات أخرى	22,692	12,570	1,054	-	-	9,068
	3,667,222	**2,843,705**	**347,158**	**402,928**	**44,151**	**29,280**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	116,353	-	-	-	-	116,353
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,240,826	2,217,420	23,406	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	47,163	12,167	3,399	19,810	11,787	-
	2,404,342	**2,229,587**	**26,805**	**19,810**	**11,787**	**116,353**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

20 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
		ألف دينار عربي حسابي				
الموجودات						
قروض للدول الأعضاء	542,869	74,446	75,391	356,258	21,898	14,876
خطوط الائتمان	177,312	139,580	24,344	13,388	-	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	4,324	4,324	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	814,817	814,817	-	-	-	-
استثمارات بسندات متاحة للبيع	1,522,045	1,522,045	-	-	-	-
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	94,483	94,483	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	525,916	278,720	111,745	114,616	20,835	-
حسابات مدينة وموجودات أخرى	56,604	36,417	11,525	171	-	8,491
	3,743,706	**2,964,832**	**223,005**	**484,433**	**42,733**	**28,703**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	121,430	-	-	-	-	121,430
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,371,767	2,306,059	65,708	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	48,675	7,373	3,680	23,237	6,184	8,201
	2,541,872	**2,313,432**	**69,388**	**23,237**	**6,184**	**129,631**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

20 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية الموحّدة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء وبالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

نتيجة لتطبيق المعيار رقم 9 تتضمن البيانات مؤونات بمبلغ 1,059 ألف دينار عربي حسابي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على الودائع والسندات المصنفة بالتكلفة المعدلة بالإطفاء وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل بالإضافة لخطوط الائتمان. (1,010 ألف دينار عربي حسابي تخص الصندوق و49 ألف دينار عربي حسابي للمساهمين الآخرين).

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

20 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته *(تابع)*

يلخص الجدول التالي التغير في مؤونات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية للصندوق حسب التصنيف:

	2017				2016
	الخسائر المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر المتوقعة على مدى عمر الأصل (للأصول غير المتعثرة)	الخسائر المتوقعة على مدى عمر الأصل (للأصول المتعثرة)	مجموع الخسائر المتوقعة	
	ألف دينار عربي حسابي				
النقد والبنود المعادلة					
الرصيد كما في 1 يناير	168	-	-	**168**	-
التغير في مؤونات الخسائر خلال السنة	7	-	-	**7**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	175	-	-	**175**	-
السندات بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى					
الرصيد كما في 1 يناير	35	-	-	**35**	-
التغير في مؤونات الخسائر خلال السنة	1	-	-	**1**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	36	-	-	**36**	-
السندات بالتكلفة المعدلة بالإطفاء					
الرصيد كما في 1 يناير	571	1,031	-	**1,602**	516
التغير في مؤونات الخسائر خلال السنة	176	-	-	**176**	515
الأصول المستبعدة خلال السنة	-	(1,031)	-	**(1,031)**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	747	-	-	**747**	1,031
خطوط الائتمان					
الرصيد كما في 1 يناير	66	-	-	**66**	-
التغير في مؤونات الخسائر خلال السنة	35	-	-	**35**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	101	-	-	**101**	-
المجموع					
الرصيد كما في 1 يناير	840	1,031	-	**1,871**	516
التغير في مؤونات الخسائر خلال السنة	219	-	-	**219**	515
الأصول المستبعدة خلال السنة	-	(1,031)	-	**(1,031)**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	1,059	-	-	**1,059**	1,031

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

20 الأدوات المالية *(تابع)*

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفترات الاسترداد للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

يوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحّد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في نقاط الأساس	**2017** ألف دينار عربي حسابي	2016 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على الاحتياطي بحقوق المساهمين	25	**525**	378
التأثير على بيان الدخل الموحّد	25	**1,354**	1,057

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية الموحّدة، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالدينار العربي الحسابي على أساس وزنه المثبت بالعملات المكوّنة لسلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملاءمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود العملات الآجلة. كما يقوم الصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بعملات غير عملة الأساس من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

بلغت قيمة العقـود الآجلة للعمـلات المبـرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 مبلغ 801,136 ألف دينار عربي حسابي *(2016 : 1,133,223 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2017

20 الأدوات المالية *(تابع)*

و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنويع في مكونات الموجودات وآجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة. ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموّجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. تتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحّد.

الهيكل التنظيمي للصندوق

يتضمن الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام، والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة من الدول أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس رئيساً له من بين أعضائه بالتناوب. يعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق، وله جميع سلطات الإدارة. يعقد مجلس محافظي الصندوق اجتماعاً سنوياً، في النصف الأول من كل عام، في دولة المقر أو خارجها. يوضح الجدول التالي التشكيل الحالي لمجلس محافظي الصندوق:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور زياد فريز
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور عز الدين محي الدين كناكرية
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي عبيد حميد الطاير
	نائب المحافظ	معالي مبارك راشد المنصوري
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة
	نائب المحافظ	سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي الدكتور مروان العباسي[1]
	نائب المحافظ	سعادة أحمد طرشي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي عبد الرحمان راوية[2]
	نائب المحافظ	سعادة محمد لوكال
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي بودي أحمد روبلة
	نائب المحافظ	سعادة عثمان أحمد علي
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي محمد بن عبد الله الجدعان
	نائب المحافظ	معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الدكتور محمد عثمان سليمان الركابي [3]
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور حازم عبد القادر أحمد بابكر
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور مأمون حمدان
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور دريد درغام
جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ	معالي محمد آدن إبراهيم فرجيتي
	نائب المحافظ	سعادة بشير عيسى
جمهورية العراق	المحافظ	معالي الدكتور علي محسن إسماعيل
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صلاح الدين حامد جعاطة

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي سعادة طاهر بن سالم بن عبد الله العمري[4]
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي عبير عوده [5] سعادة الدكتور رياض مصطفى أبو شحادة [6]
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	معالي علي شريف العمادي معالي الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي سيد علي سيد شيخان[7] سعادة يونس إيمان[8]
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف [9] معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي رياض توفيق سلامة سعادة رائد شرف الدين
دولـــة ليبيـــــا	المحافظ نائب المحافظ	سعادة الصديق عمر الكبير[10] سعادة نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي طارق حسن علي عامر معالي الدكتور عمرو عبد العزيز الجارحي
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد بوسعيد معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي عبد العزيز ولد داهي سعادة بومدين ولد الطايع
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي أحمد عبيد الفضلي معالي منصر صالح القعيطي

1 خلفاً لمعالي الدكتور الشاذلي العياري
2 خلفاً لمعالي الدكتور حاجي بابا عمي.
3 خلفاً لمعالي بدر الدين محمود عباس.
4 خلفاً لسعادة حمود بن سنجور الزدجالي.
5 خلفاً لمعالي الدكتور جواد ناجي حرز الله.
6 خلفاً لمعالي عزام الشوا.
7 خلفاً لمعالي محمد علي صالح.
8 خلفاً لسعادة محمد شافع مزي عبده.
9 خلفاً لمعالي أنس خالد الصالح.
10 اعتباراً من ديسمبر 2017.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس المديرين التنفيذيين (2016-2019)، كما في نهاية ديسمبر 2017:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة محمد بن صالح الغفيلي	المملكة العربية السعودية	13.96
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12.27
سعادة مازن صباح أحمد	جمهورية العراق	12.27
سعادة عباس أحمد الباشا (اليمن)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	*19.65
سعادة يونس حاجي الخوري (الإمارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	15.13
سعادة محمد الرقيق (تونس)	المملكة المغربية دولة ليبيا الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	12.87
سعادة الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة (البحرين)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	6.77
سعادة زياد أسعد غنما (الأردن)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	7.07

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

الإدارة التنفيذية للصندوق

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. يعتبر مدير عام الصندوق الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله، ويقدم تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي. يساعد المدير العام في إنجاز أعمال الصندوق موظفون فنيون ينتظمون في ست دوائر هي:

1. الدائرة الاقتصادية والفنية.
2. معهد السياسات الاقتصادية.
3. دائرة الاستثمارات.
4. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
5. دائرة الشؤون الإدارية.
6. الدائرة القانونية.

إضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي، ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وخمس لجان، منها لجنتين دائمتين، هما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق، إضافة إلى اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين، الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين، وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين، ولجنة إدارة المخاطر، إضافة إلى لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

ملاحق التقرير

ملحق رقم (1): جداول القروض

جدول(أ-1): سنوياً الأعضاء الدول مع القروض تعاقدات(1978 - 2017)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688							
	2	السودان	1,875							
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750							
	4	المغرب	1,875							
	5	سوريا	750							
	6	السودان	1,875							
	7	السودان			11,250					
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750							
	9	موريتانيا		4,500						
	10	الصومال	1,500							
	11	السودان				5,000				
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940							
	13	المغرب	1,875							
	14	المغرب			31,850					
	15	المغرب	3,600							
	16	اليمن		8,820						
	17	المغرب				9,800				
	18	الصومال	1,440							
	19	الصومال			12,740					
	20	السودان	1,875							
	21	اليمن	3,675							
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000					
	23	السودان	3,600							
	24	موريتانيا	2,190							
	25	المغرب	1,875							
	26	سوريا	2,940							
	27	موريتانيا			8,240					
	28	اليمن	3,675							
	29	اليمن				3,920				
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930							
	31	السودان				4,800				
	32	السودان	1,875							
	33	اليمن					3,920			
	34	موريتانيا	750							
	35	العراق				27,000				
	36	سوريا					3,000			
	37	الأردن	3,990							
	38	الأردن					1,960			
	39	اليمن		5,700						
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500							
	41	اليمن					4,900			
	42	السودان			4,335					
	43	المغرب	1,875							
	44	اليمن	3,690							
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن				5,100				
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن				2,660				
	51	الأردن					700			
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**50,955**

جدول(أ-1): سنوياً الأعضاء الدول مع القروض تعاقدات(1978 - 2017) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675							
	55	المغرب	1,875							
	56	سوريا	2,940							
	57	سوريا	2,400							
	58	المغرب		6,250						
	59	المغرب					2,500			
	60	موريتانيا			3,250					
	61	موريتانيا	1,500							
	62	تونس	3,675							
	63	الأردن	3,990							
	64	تونس	1,500							
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450			
	66	اليمن		2,500						
	67	العراق					18,620			
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن					1,960			
	71	المغرب	7,350							
	72	الجزائر					18,620			
	73	موريتانيا				2,460				
	74	اليمن		6,150						
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن					5,100			
	79	سوريا		8,200						
	80	الجزائر	27,930							
	81	العراق	27,930							
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب			17,150					
	86	الجزائر		41,640						
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050					
	88	مصر				6,625				
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991										
1992	89	المغرب			14,800					
	90	تونس	3,675							
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250					
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**		**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340							
	93	موريتانيا				2,460				
	94	الأردن			7,980					
	95	الجزائر			29,150					
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120						
	97	تونس	5,175							
	98	الأردن			5,320					
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230					
	100	موريتانيا			4,955					
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**

جدول(أ-1): سنوياً الأعضاء الدول مع القروض تعاقدات(1978 - 2017) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660				
	102	جيبوتي		367						
	103	اليمن			19,656					
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910	
	105	اليمن							9,057	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605	
	107	تونس	5,175							
	108	المغرب							10,878	
	109	تونس							5,072	
	110	لبنان	3,675							
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**55,405**
2000	111	جيبوتي			245					
	112	لبنان							3,601	
	113	موريتانيا			4,000					
	114	المغرب				7,400				
	115	مصر							23,153	
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**0**	**26,754**	**38,399**
2001	116	الأردن							5,214	
	117	المغرب							14,504	
	118	مصر				15,750				
	119	مصر	23,625							
	120	تونس				3,450				
	121	تونس							6,762	
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**69,305**
2002	122	مصر							30,870	
	123	جيبوتي							420	
	124	لبنان	3,675							
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**34,965**
2003	125	المغرب							11,100	
	126	جيبوتي			368					
	127	مصر			55,125					
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184							
	129	تونس							5,175	
	130	السودان			9,800					
	131	مصر							23,625	
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**28,800**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600					
	133	السودان							9,800	
	134	لبنان							6,825	
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**0**	**16,625**	**25,225**
2006	135	جيبوتي							350	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**350**
2007	136	سوريا							2,000	
	137	لبنان							9,100	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة		184						
	139	جيبوتي						614		
	140	سوريا							9,600	
	141	لبنان						18,200		
			0	**184**	**0**	**0**	**0**	**18,814**	**9,600**	**28,598**

جدول(أ-1): سنوياً الأعضاء الدول مع القروض تعاقدات(1978 - 2017) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
2009	142	الأردن	7,365							
	143	الأردن							12,275	
	144	المغرب							47,863	
	145	موريتانيا							9,120	
	146	المغرب				21,880				
			7,365	**0**	**0**	**21,880**	**0**	**0**	**69,258**	**98,503**
2010	147	الأردن				9,820				
	148	الأردن							17,185	
	149	المغرب							47,863	
	150	اليمن			43,000					
			0	**0**	**43,000**	**9,820**	**0**	**0**	**65,048**	**117,868**
2011	151	المغرب						**13,675**		
	152	مصر	**43,725**							
	153	مصر							**58,300**	
			43,725	**0**	**0**	**0**	**0**	**13,675**	**58,300**	**115,700**
2012	154	الأردن	**7,365**							
	155	اليمن		**21,000**						
	156	اليمن				**24,000**				
	157	تونس							**15,935**	
	158	تونس				**12,750**				
	159	تونس	**9,562**							
	160	المغرب				**27,350**				
			16,927	**21,000**	**0**	**64,100**	**0**	**0**	**15,935**	**117,962**
2013	161	السودان							**9,800**	
	162	اليمن		**21,000**						
	163	الأردن				**12,790**				
	164	الأردن			**12,790**					
	165	القمر المتحدة			**787**					
	166	تونس							**12,000**	
	167	تونس							**20,000**	
	168	المغرب							**60,000**	
			0	**21,000**	**13,577**	**12,790**	**0**	**0**	**101,800**	**149,167**
2014	169	موريتانيا			**20,000**					
	170	اليمن			**36,510**					
			0	**0**	**56,510**	**0**	**0**	**0**	**0**	**56,510**
2015	171	الأردن							**13,285**	
	172	مصر							**78,880**	
	173	مصر	**59,160**							
	174	السودان			**39,900**					
			59,160	**0**	**39,900**	**0**	**0**	**0**	**92,165**	**191,225**
2016	175	الأردن	**9,964**							
	176	موريتانيا				**12,340**				
	177	مصر				**81,820**				
			9,964	**0**	**0**	**94,160**	**0**	**0**	**0**	**104,124**
2017	178	الأردن				**13,400**				
	179	المغرب							**69,500**	
			0	**0**	**0**	**13,400**	**0**	**0**	**69,500**	**82,900**
المجمـــــوع			**431,250**	**146,751**	**450,331**	**315,235**	**64,730**	**32,489**	**693,627**	**2,134,413**

جدول (أ-2) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض (1978 - 2017)

الدول المستفيدة من **القروض التلقائية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	6	33.724
الجمهورية التونسية	6	28.762
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	6	141.135
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	64	**431.250**

الدول المستفيدة من **القروض الممتدة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	3	26.090
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	5	70.285
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	8	61.345
الجمهورية اليمنية	3	99.166
جمهورية جيبوتي	2	0.613
جمهورية القمر المتحدة	1	0.787
	29	**450.331**

الدول المستفيدة من **القروض العادية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	7	80.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	14	**146.751**

الدول المستفيدة من **التسهيل التجاري**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من **القروض التعويضية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	5	41.330
الجمهورية التونسية	2	16.200
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	3	104.195
المملكة المغربية	4	66.430
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3	17.260
الجمهورية اليمنية	3	33.020
	23	**315.235**

الدول المستفيدة من **تسهيل التصحيح الهيكلي**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	5	51.869
الجمهورية التونسية	6	64.944
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	2	19.600
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	5	214.828
المملكة المغربية	7	261.708
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	35	**693.627**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل النفط**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
المملكة المغربية	1	13.675
	3	**32.489**

جدول (أ-3) : أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة (2016 - 2017)

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2016			نهاية عام 2017		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
المملكة الأردنية الهاشمية	36,039		**36,039**	44,104		**44,104**
جمهورية السودان	62,881	9,000	**71,881**	56,163	7,980	**64,143**
الجمهورية العربية السورية	2,880		**2,880**	2,880		**2,880**
جمهورية الصومال	14,877		**14,877**	14,877		**14,877**
جمهورية القمر المتحدة*		787	**787**			
جمهورية العراق	38,140		**38,140**	29,115		**29,115**
جمهورية مصر العربية	231,520		**231,520**	183,729		**183,729**
المملكة المغربية	36,000		**36,000**	55,500	30,000	**85,500**
الجمهورية اليمنية	62,605	18,255	**80,860**	62,605	18,255	**80,860**
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	32,340		**32,340**	28,005		**28,005**
الجمهورية التونسية	25,587		**25,587**	9,600		**9,600**
المجموع	**542,869**	**28,042**	**570,911**	**486,578**	**56,235**	**542,813**

* تم وقف العمل بالقرض نظراً لتخطي فترة عدم السحب المدة الزمنية المقررة وفقاً لسياسة وإجراءات لإقراض المعتمدة بالصندوق.

جدول (أ-4) : أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً (1978- 2017)

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض*	أرصدة سحوبات القروض**
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096
2014	56,510	474,284	402,047
2015	191,225	528,846	451,978
2016	104,124	570,911	542,869
2017	82,900	543,600	486,578

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسدّدة.

جدول (أ – 5): أسعار الفائدة المُطَبَقة على تسهيلات الصندوق، حسب الآجال، خلال عام 2017

(%)	يناير 2017	فبراير 2017	مارس 2017	أبريل 2017	مايو 2017	يونيو 2017	يوليو 2017	أغسطس 2017	سبتمبر 2017	أكتوبر 2017	نوفمبر 2017	ديسمبر 2017
أجل 7 سنوات	2.15	2.21	2.19	2.14	2.14	2.08	2.16	2.10	2.01	2.15	2.19	2.22
أجل 5 سنوات	1.95	2.00	2.00	1.96	1.97	1.89	1.99	1.92	1.85	1.99	2.03	2.08
أجل 4 سنوات	1.85	1.88	1.90	1.87	1.87	1.81	1.89	1.83	1.77	1.90	1.95	2.01
أجل 3 سنوات	1.73	1.76	1.80	1.77	1.77	1.71	1.79	1.73	1.69	1.81	1.86	1.92
أجل 6 أشهر	1.41	1.47	1.54	1.55	1.54	1.53	1.53	1.50	1.51	1.54	1.58	1.65

الشكل رقم (7) : أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال خلال الفترة (2003 - 2017)

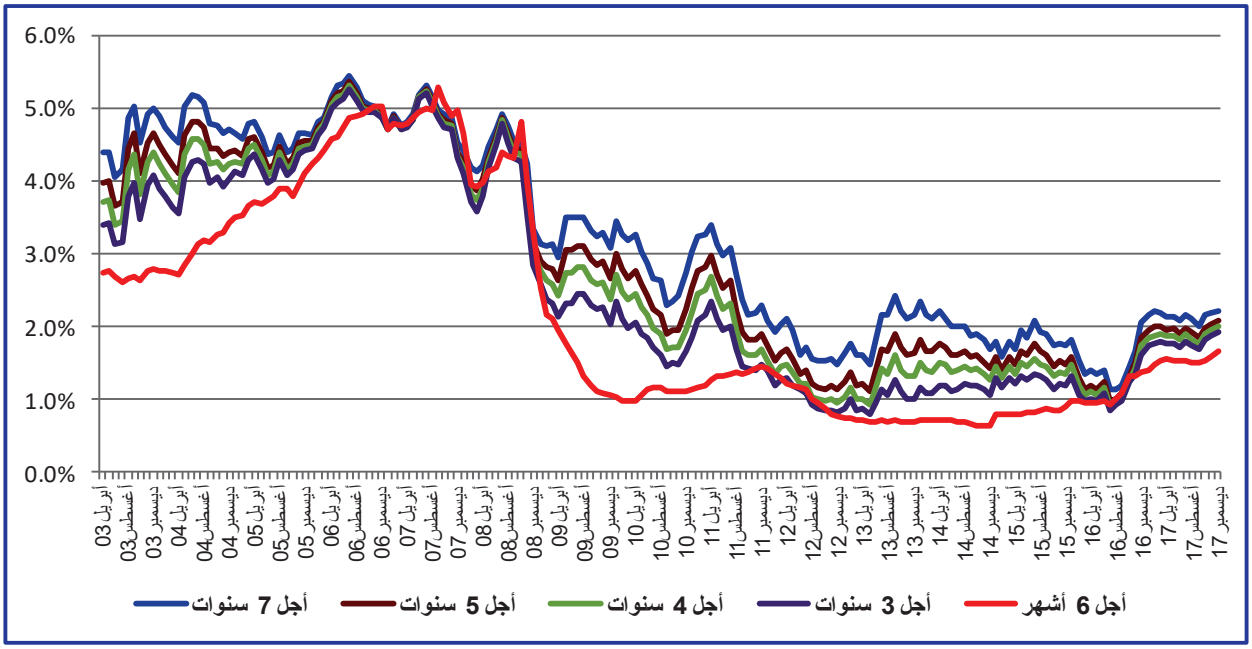

ملحق رقم (2): رأس المال

جدول (ب-1) : رأس المال كما في 31 ديسمبر 2017

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام **	إجمالي المدفوع
1-	المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	80	7,300	6,975	14,355
2-	دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	300	25,960	24,925	51,185
3-	مملكة البحرين	13,800	80	6,760	6,500	13,340
4-	الجمهورية التونسية	19,275	100	9,470	9,063	18,633
5-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	57,220	54,975	112,955
6-	المملكة العربية السعودية	133,425	760	65,430	62,788	128,978
7-	جمهورية السودان	27,600	200	9,800	13,000	23,000
8-	الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120	9,363	16,563
9-	جمهورية الصومال	11,025	80	3,920	5,188	9,188
10-	جمهورية العراق	116,850	760	57,220	54,975	112,955
11-	سلطنة عمان	13,800	80	6,760	6,500	13,340
12-	دولة قطر	27,600	200	13,480	13,000	26,680
13-	دولة الكويت	88,200	500	46,200	41,500	88,200
14-	الجمهورية اللبنانية	13,800	100	6,740	6,500	13,340
15-	دولة ليبيا	37,035	186	18,192	17,423	35,801
16-	جمهورية مصر العربية	88,200	500	43,260	41,500	85,260
17-	المملكة المغربية	41,325	200	20,310	19,438	39,948
18-	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	80	6,760	6,500	13,340
19-	الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535	19,975	36,790
20-	دولة فلسطين*	5,940	-	-	-	-
21-	جمهورية جيبوتي	675	5	245	313	563
22-	جمهورية القمر المتحدة	675	5	245	313	563
	المجموع	**900,000**	**5,336**	**428,927**	**420,710**	**854,973**

* تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

**التحويل من الاحتياطي العام إلى رأس المال تمّ على مرحلتين:

الأولى: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تمّ رسملة جزءٍ من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرّحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

ملحق رقم (3)

عدد المستفيدين من أنشطة معهد السياسات الاقتصادية (الدورات/ حلقات العمل/ الندوات)

خلال الفترة من 1988/1/1 حتى 2017/12/31

	ما قبل 1988	الدورات	الدورات المشتركة مع IMF	الدورات / الحلقات المشتركة مع WTO	حلقات العمل	حلقات العمل مشتركة مع IMF	حلقات العمل المشتركة مع WTO/IMF	الندوات	الندوات المشتركة مع IMF	المجموع
عدد الأنشطة		162	135	32	13	9	3	5	4	363
الأردن	14	301	279	67	26	19	6	3	4	719
الامارات	32	345	216	84	14	16	4	7	10	728
البحرين	9	250	164	39	9	13	5	7	4	500
تونس	11	238	206	49	19	10	5	3	3	544
الجزائر	6	196	190	34	16	15	4	4	3	468
جيبوتي	0	26	304	2	0	2	2	0	0	336
السعودية	16	399	345	67	25	20	6	16	9	903
السودان	14	273	276	54	14	16	5	4	6	662
سورية	8	228	236	72	68	18	5	3	4	642
الصومال	8	24	39	2	0	0	0	1	0	74
العراق	13	195	430	34	15	8	5	3	2	705
عُمان	9	244	222	57	17	13	6	7	6	581
فلسطين	0	192	169	41	10	7	5	2	3	429
قطر	5	198	136	29	19	16	5	10	3	421
القمر المتحدة	0	6	15	11	1	1	0	0	2	36
الكويت	10	253	177	24	12	9	5	5	2	497
لبنان	2	162	153	49	24	14	3	2	9	418
ليبيا	0	199	129	22	13	7	4	3	1	378
مصر	2	341	233	54	21	17	6	2	7	683
المغرب	15	217	273	36	15	15	6	3	4	584
موريتانيا	9	181	179	31	10	13	1	5	4	433
اليمن	21	206	216	34	17	19	5	4	5	527
المجموع	204	4674	4587	892	365	268	93	94	91	11268

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818 أبو ظبي -دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 6215000 2 (971+)
فاكس رقم: 6326454 2 (971+)
البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae
الموقع الرسمي للصندوق على شبكة الإنترنت: http://www.amf.org.ae